

Distr.: General
24 April 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ *

الجزء الخامس
التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب ٢٣
البرنامج العادي للتعاون التقني **

المحتويات

الصفحة

| | |
|----|---|
| ٣ | لمحة عامة |
| ٣ | التوجه العام |
| ١١ | لمحة عامة عن الموارد |
| ١٥ | ألف - الخدمات الاستشارية القطاعية |
| ١٦ | ١ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية |
| ٣٩ | ٢ - التجارة والتنمية |

* سيصدر موجز الميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه الوثيقة A/70/6/Add.1.

** A/69/6/Rev.1



| | |
|-----|--|
| ٥٤ | ٣ - المستوطنات البشرية |
| ٥٨ | ٤ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية |
| ٦١ | ٥ - حقوق الإنسان |
| ٦٥ | ٦ - المساعدة الإنسانية |
| ٧٠ | باء - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية |
| ٧٢ | ١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا |
| ٨٦ | ٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ |
| ١٠٩ | ٣ - التنمية الاقتصادية في أوروبا |
| ١٢٨ | ٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي |
| ١٦١ | ٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا |

لمحة عامة

الجدول ٢٣-١

الموارد المالية

(بدولارات الولايات المتحدة)

| | |
|------------|---|
| ٥٧٧٩٢ ٢٠٠ | اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ |
| (٨٥٦ ٠٠٠) | تغييرات أجريت تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (تخفيضات إضافية) |
| (٨٥٦ ٠٠٠) | مجموع التغييرات في الموارد |
| ٥٦ ٩٣٦ ٢٠٠ | مقترح الأمين العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ^(١) |

(أ) بالمعدلات المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

التوجه العام

١-٢٣ يهدف البرنامج العادي للتعاون التقني، الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ٥٨ (د-١) عام ١٩٤٦، إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من النزاع فيما تبذله من جهود لتنمية قدراتها. وترمي تلك الجهود إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل الهدف العام للبرنامج في دعم ودفع عجلة العمليات التي تهدف إلى النهوض بقدرة الحكومات، من خلال الأفراد والمؤسسات على السواء، على صوغ وتنفيذ السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ومن الخواص المميزة للبرنامج تبادل الخبرات بين البلدان والأقاليم، والتعاون بين بلدان الجنوب، والاستعانة بالخبرات الوطنية في البلدان المستفيدة إلى أقصى قدر ممكن، وبناء شبكات معارف لتيسير استمرار أنشطة التبادل والمساعدة وتعزيز الاستدامة.

٢-٢٣ والبرنامج العادي للتعاون التقني يمكن الأمانة العامة للأمم المتحدة من فتح المجال أمام الدول الأعضاء للوصول إلى شتى الخبرات والمعارف الإنمائية المتخصصة العالمية والإقليمية المتاحة بيسر لدى الكيانات المنفذة للبرنامج، وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية الخمس (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢٣-٣ وتستند أنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها الكيانات المنفذة من الناحية الفنية إلى عملها المعياري والتحليلي، وتتوافق مع توجيهات السياسات العامة وبرامج العمل التي اتفقت عليها الدول الأعضاء من خلال الآليات الحكومية الدولية. وهذا يمكن البلدان النامية من الاستفادة من المعارف المكتسبة من إنجاز ذلك العمل والاستفادة من التجارب التي خاضتها مختلف المناطق الجغرافية، مما يتيح تداول الممارسات المبتكرة والجيدة وتبادلها. ومما لا يقل عن ذلك أهمية مساهمة أعمال تنمية القدرات في الأنشطة المعيارية والتحليلية، وفي الدعم المقدم إلى الحوار الحكومي الدولي في نهاية المطاف. ولتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتعين على البلدان إدماج الاستدامة في التخطيط الوطني وفي السياسات والميزانيات والقوانين والمؤسسات الوطنية. وهي ستكون بحاجة إلى مؤسسات متكاملة فعالة وموارد بشرية تتوافر لديها المهارات والقدرات اللازمة. ولهذا الغرض، يُتوقع أن تشكل الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أحد المنطلقات الرئيسية لتقديم البلدان طلبات للحصول على الخدمات من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني.

٢٣-٤ وأكد قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية التوجيهات الرئيسية للبرنامج، من قبيل التعاون بين بلدان الجنوب، وتعزيز التكنولوجيات الجديدة والمستجدة ونقلها، والاستعانة بالخبرات الوطنية، ودعم تبادل المعارف، في مجالات من بينها تجميع أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في مجال التنمية. وفي الوقت نفسه، يشدد الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات أيضاً على عدد من التوجيهات الاستراتيجية لأنشطة بناء القدرات تتعلق بمجالات من بينها تعميم مراعاة التنمية المستدامة، ودعم البلدان في إرساء إجراءات وطنية شاملة عادلة تقوم على المشاركة وتتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، وإيلاء أولوية قصوى للقضاء على الفقر، وتعزيز القدرات الوطنية اللازمة لمعالجة مسألة القضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، فقد سلّط الأمين العام الضوء في تقريره عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/69/63-E/2014/10) على ضرورة إدماج المتابعة الفعالة للاستعراض في الخطوة الآخذة في التطور للتنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٢٣-٥ وما زال البرنامج يشكل مصدراً هاماً للمساعدة التقنية التكميلية. بما يمكن المنظمة من تلبية طلبات محددة في مجال تنمية القدرات بشأن المسائل التي أنيطت بكيانات الأمم المتحدة ولاية معالجتها ولكنها قد تقع خارج الأولويات المحددة للبرامج الممولة طوعاً وخارج نطاق خبرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وهو بالتالي يوفر وسيلة تستطيع البلدان من خلالها أن تستفيد من الخبرات المتوافرة داخل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية، لا سيما الكيانات غير المقيمة، دعماً للمجموعة الأوسع نطاقاً من الولايات الخاصة بتنفيذ الأهداف والقواعد والمعايير الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويتميز البرنامج العادي للتعاون التقني عن سائر جهات دعم التعاون

التقني داخل منظومة الأمم المتحدة بقدرته على الاستجابة بمرونة وخلال مهلة قصيرة لطلبات محددة من البلدان النامية لتلبية احتياجات صغيرة النطاق وإنما عاجلة بحسب تقدير تلك البلدان، وعلى تمكين البلدان من صوغ استجابات ونهج مشتركة لمعالجة القضايا التي تؤثر على البلدان التي تشترك في الحدود الجغرافية، أو التي تواجه أوضاعاً متماثلة، وعلى تبادل المعارف والمهارات والتكنولوجيات الجديدة وتناقلها.

٢٣-٦ وخلال استعراض اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أوصت اللجنة في الفقرة خامساً-١١٤ من تقريرها A/68/7 بمواصلة كفالة التكامل بين البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية وبمواصلة تطوير هذا التكامل من أجل تعظيم الأثر المزدوج للأنشطة المضطلع بها من خلال كلتا الآليتين.

٢٣-٧ وأصبح استعمال موارد البرنامج على نحو استراتيجي يزداد تبلوراً في إطار الاستراتيجية الشاملة لتنمية القدرات التي تنتهجها الوكالات المنفذة المعنية، ومكملاً لموارد التمويل الأخرى للتنمية، ومنها حساب التنمية والموارد الخارجة عن الميزانية، مما يحسّن الأثر الذي يحدثه من خلال تعزيز الروابط بين مصادر التمويل ومتابعة الإنجاز حتى النهاية. وقد وضعت بعض الكيانات خطط عمل متكاملة لأنشطتها في مجال تنمية القدرات لتشجيع تحقيق قدر أكبر من التآزر بين المواضيع، فضلاً عن تعزيز الدعم الإقليمي والقطري.

٢٣-٨ وتتولى الكيانات العالمية والإقليمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة المنفذة للأنشطة المشمولة بالبرنامج تنسيق تلك الأنشطة عن طريق آليات داخلية راسخة. وتساعد اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي ينصبّ اهتمامها الرئيسي على المواءمة بين برامج دولها الأعضاء، على تحقيق قدر أكبر من الموضوعية في تقسيم العمل والتكامل بين الكيانات العالمية والإقليمية عن طريق تعزيز التنسيق بين البرامج وتحديد أوجه التآزر لفائدة العمل التنفيذي. وعلى صعيد آخر، فإن العمل المشترك بين الكيانات المنفذة داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يزيد من توعية مجموعة أكبر من الكيانات بالخبرات المحددة ومواطن القوة التنفيذية المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة، مما يزيد بالتالي من احتمالات التعاون في تنفيذ المشاريع والقيام بأعمال تنفيذية على المستوى القطري، ويحسّن مستوى الاتساق على نطاق المنظومة في سياق العمليات القطرية وأطر التعاون ذات الصلة.

٢٣-٩ وجميع الكيانات المنفذة للبرنامج العادي للتعاون التقني وكالات غير مقيمة. ومن هذا المنطلق، فإنها تعمل مع المنسق المقيم والوكالات المقيمة لتحقيق أقصى أثر للعمل الإنمائي على الصعيد القطري. ويتيح هذا الضرب من التعاون الحصول على أحدث المعلومات عن أولويات التنمية الوطنية وتبوء موقع أفضل في بيئة التعاون الإنمائي الأوسع نطاقاً. وفيما يتعلق بالوكالات المقيمة، يتيح ذلك الاطلاع على معارف الوكالات غير المقيمة وخبراتها. وهذا التعاون يمكن أن يشمل البرمجة المشتركة، بوسائل تشمل التقييم القطري المشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعملية الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر، إضافة إلى عمليات التقييم المشتركة للاحتياجات، وحسب الاقتضاء، الحملات المشتركة لجمع الأموال.

٢٣-١٠ وقد أبرمت وكالات عديدة غير مقيمة مع الوكالات المقيمة اتفاقات للتعاون المؤسسي كثيراً ما أخذت شكل مذكرات تفاهم. وعيّن بعض المنسقين المقيمين موظفاً للاتصال متفرغاً للتواصل مع الوكالات غير المقيمة. وطراً تحسن على جهود التعاون بين الوكالات غير المقيمة والوكالات المقيمة من حيث تحسين الاتصال والتنسيق، بسبل من بينها زيادة وعي كل منها بولايات الأخرى، والمشاركة في إقامة الشبكات المعرفية، وتحسين التخطيط المسبق من جانب الوكالات لدى اضطلاعها بمهام قطرية عن طريق التواصل مباشرة مع مكاتب المنسقين المقيمين والوكالات المقيمة فيما يتعلق بالعمل على الصعيد القطري. وبشكل وضع واعتماد إجراءات التشغيل الموحدة للبلدان الراغبة في اعتماد نهج "توحيد الأداء" مرحلة إنجاز هامة في عملية تقديم حلول ملموسة ومرنة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تتسق مع خطة الإصلاح على النحو الوارد في القرار المتعلق بالاستعراض الشامل.

٢٣-١١ وستستمر جهود التعاون مع الشركاء في مجتمع المساعدة الإنمائية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصارف التنمية الإقليمية، وسائر المنظمات الإقليمية، في سياق عمل الشركاء معاً على إيجاد التوافق وتحسين التماسك بين الأولويات الإنمائية بين مجموعات البلدان (أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية)، في إطار التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى الصعيد القطري، بغرض زيادة الأثر الناتج عن الأنشطة التي يقوم بها البرنامج في الميدان.

٢٣-١٢ ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١٤ (د-٢٤) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤٣٤ (د-٤٧)، ستظل الأنشطة الممولة في إطار هذا الباب من الميزانية تركز على الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل، والتدريب، والمشاريع الميدانية، على النحو المبين أدناه. وستستند الأنشطة إلى الاحتياجات التي تعرب عنها الدول الأعضاء وأفرقة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، إما بناءً على طلب دولة ما أو بتوجيه محدد من العملية الحكومية الدولية، مع مراعاة المعايير المذكورة بشأن أغراض البرنامج واستخداماته.

٢٣-١٣ ويرد فيما يلي الهدف الشامل الذي يوجه برمجة الموارد المخصصة لكل كيان على حدة في إطار البرنامج، والاستراتيجية العامة والمعايير المتبعة في التنفيذ:

(أ) الهدف - يتمثل الهدف في تقديم الدعم، من خلال نقل المعرفة والخبرة، إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من النزاع في الجهود التي تبذلها بهدف تنمية قدراتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

(ب) الاستراتيجية - تتألف الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الهدف المذكور أعلاه من العناصر التالية:

١' تلبية طلبات الحكومات التي تلتزم فيها تزويدها بالمشورة العاجلة في المسائل المتصلة بالسياسات؛

٢' تزويد الحكومات بمشورة محددة بشأن المسائل القطاعية المتصلة باستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية؛

٣' مساعدة الحكومات على وضع أو تقييم برامج ومشاريع تفضي إلى تعزيز البرامج الوطنية؛

٤' إنشاء شبكات من الخبراء والممارسين في المجالات القطاعية المعنية بهدف تيسير تبادل المعلومات، والتآزر، والتعاون المحتمل، ولا سيما من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية؛

(ج) المعايير - تنطبق المعايير التالية على جميع الكيانات المنفذة للبرنامج:

١' أن تلي الأنشطة المضطلع بها في المقام الأول طلبات البلدان النامية وأن تكون ذات طابع قصير الأجل (أي أن تصمم وتنفذ في غضون فترة تقل عن سنتين تقويميتين)؛ أما المبادرات الأطول أجلاً التي تتطلب اتباع نهج تدريجي وتُبنى على المعرفة المستقاة من الأنشطة السابقة، فيمكن أن تستمر رهناً بتعبئة الموارد الخارجية؛

٢' أن تدرج الأنشطة في إطار أحد المجالات ذات الأولوية للكيان المنفذ وفق التكاليف الصادر عن مجلس إدارته وأن يؤدي الكيان دوراً قيادياً فعلياً في القيام بالمهام المعيارية والتحليلية فيما يتعلق بالأنشطة؛

٣' أن تُبنى الأنشطة قدرة البلدان النامية على القيام بأمور منها الوفاء بالتزاماتها المقررة. بموجب معاهدات وغيرها من الالتزامات المعيارية ذات الصلة، وأن تُثري المهام التحليلية للكيان المنفذ على نحو يعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء، من خلال تبادل الخبرة المكتسبة على الصعيد القطري؛

٤' يُستحسن الاضطلاع بأنشطة تساعد على إعداد عناصر متخصصة من الاستراتيجية الإنمائية لبلد ما، أو التي تساعد على إعداد طلبات للحصول على تمويل أكبر حجماً من مصادر أخرى.

٢٣-١٤ وتعدّ أنشطة الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل والمشاريع الميدانية والتدريب أكثر الأنشطة شيوعاً من بين الأنشطة الممولة من البرنامج العادي للتعاون التقني والتي تستوفي المتطلبات المتعلقة بالهدف والاستراتيجية والمعايير.

الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل

٢٣-١٥ تكفل الخدمات الاستشارية تقديم خبرات تقنية رفيعة المستوى، ونقل المعرفة من الكيانات العالمية والإقليمية إلى الحكومات بشأن القضايا المتصلة بالسياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وبشأن وضع المشاريع والبرامج أو تقييمها. ويمثل الخبراء الأقاليميون والإقليميون صلة وصل بالغة الأهمية بين البلدان والكيانات المنفذة، حيث ييسرون الإفادة من خبرة المنظمة على الصعيد القطري. وكثيراً ما تقدم هذه الخدمات في إطار بعثات استشارية يجري التخطيط لها وتنفيذها ومتابعتها بفضل آليات تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكثيراً ما تفضي البعثات الاستشارية إلى وضع مشاريع في مجال التعاون التقني، إما تتولى الحكومة تنفيذها أو بالشراكة مع أحد كيانات الأمم المتحدة. وتفضي بعض البعثات الاستشارية أيضاً إلى إقامة مشاريع في إطار حساب التنمية، مما يوفر منطلقاً طبيعياً لتقديم دعم أطول أجلاً ومستدام للبلدان. ويسهم ذلك في تعزيز التأثير المضاعف الذي تحدثه البعثة على الأجل الأطول. وتقدم البعثات الاستشارية أيضاً دعماً تقنياً، بما في ذلك الرصد والتقييم، إلى البرامج التي تنفذ على الصعيد الوطني، مما يكفل توافق تنفيذ البرامج مع النتائج التي تتمخض عنها مؤتمرات الأمم المتحدة.

٢٣-١٦ وضماناً لأن تمثل مجموعة الاستشاريين الأقالبيين والإقليميين أعلى قدر من المهارات والمعارف التقنية، التزمت جميع الوكالات المنفذة للبرنامج بالعمل على تحديث ما لديها من قدرات استشارية حتى يتسنى لها استبدال الاستشاريين حسب الحاجة بما يكفل تمتعهم بأفضل المهارات والمعارف اللازمة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء الآخذة في التغير. وتتولى سنوياً فرق رفيعة المستوى من الإدارات استعراض تمديدات الخدمات، وهو ما يشمل استعراضاً للخدمات الاستشارية المقدمة خلال الفترة الماضية، ودراسة لخطة عمل قائمة على النتائج تُدرج بالكامل في برنامج التعاون التقني التابع للبرنامج الفرعي، للعمل بها في الفترة المقبلة. ورغم الحاجة إلى إجراء استعراض سنوي للمهارات الاستشارية اللازمة للفترة المقبلة، يعاد تلقائياً تحديد الوظائف عند انقضاء خمس سنوات حتى يتسنى تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان بشكل أفضل والتعامل مع القضايا الجديدة الناشئة. وقد يسفر ذلك عن تغيير كامل في الكفاءات والمهارات، أو عن إعادة بلورة التركيز القطاعي المطلوب من الوظيفة للتعامل مع مجال تقني معين (مثل إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية).

٢٣-١٧ وتمشياً مع التوجيهات الحكومية الدولية السابقة، اتخذت الوكالات المنفذة خطوات ترمي إلى الاستفادة من الآليات التكميلية في توفير الخدمات الاستشارية، وشمل ذلك استخدام استشاريين للعمل فترة قصيرة لأداء تكاليفات محددة ومميزة جداً لفترة محددة، وتكاليفات استشارية، يستعان فيها بالخبرات الوطنية والإقليمية، خاصة لدى معالجة المسائل المتعلقة ببلدان بعينها، التي تكون فيها المعارف التقنية بالمسائل الوطنية والإقليمية عنصراً أساسياً في كفاءة تقديم الدعم الموجه نحو من هم في أمس الحاجة إليه. وتعتمد الكيانات أيضاً على

المؤسسات الوطنية أو الإقليمية، ولا سيما في سياق حلقات العمل الوطنية، مما يضمن نقل المعرفة والخبرات المحلية، ويعزز إجراءات المتابعة على الصعيد المحلي.

المشاريع الميدانية

٢٣-١٨ قد تنشأ المشاريع الميدانية الرامية إلى تنمية القدرات إما استجابة لطلبات حكومية محددة أو لمقترحات نابعة من الكيانات المعنية في سياق برامج عملها الفنية المعتمدة. وقد تقام هذه المشاريع على مستوى قطري ويمكن أن تكون أيضاً أقاليمية أو دون إقليمية، كما أنها تتجه إلى تجريب وتطبيق نهج جديدة تستهدف تلبية الاحتياجات الإنمائية أو سد الثغرات عندما تكون الأموال الآتية من مصادر أخرى غير كافية لتغطية المجالات ذات الأولوية. وكثيراً ما تكون المشاريع الميدانية عملاً تعاونياً تضطلع به عدة كيانات بغرض تعظيم التأثير المضاعف الذي يخلفه نشاط التعاون الإنمائي.

التدريب

٢٣-١٩ يهدف التدريب إلى بناء المعرفة والمهارات التي تسهم في تعزيز القدرة الوطنية على وضع السياسات وتنفيذ السياسات الوطنية بشكل فعال. وكثيراً ما يجري التدريب في سياق حلقات دراسية وحلقات عمل، ومن خلال تقديم زمالات دراسية قصيرة الأجل، مما يعزز إجراء مزيد من الاستعراضات المتعمقة ويتيح فرصاً للتعليم. ويجري بانتظام تعزيز تبادل الممارسات السليمة والتعاون بين بلدان الجنوب. والاعتبار الرئيسي الذي يوجه التدريب المقدم في إطار البرنامج هو ضرورة أن تؤدي المواضيع المغطاة دوراً حافزاً في عملية التنمية، وأن تسهم في ربط الاحتياجات والظروف المحلية بعملية متابعة المؤتمرات الرئيسية. وحتى في الحالات التي يكون فيها الكيان المنظم للتدريب كياناً عالمياً، تُشجّع اللجان الإقليمية المعنية على المشاركة لكفالة الاستدامة واستمرار الدعم الإقليمي بعد انتهاء الحدث.

٢٣-٢٠ ويراد من الطرائق المستخدمة في توفير التعاون التقني أن تكون مرنة، بحيث يُستخدَم أكثرها ملاءمة في تحقيق الهدف المحدد المتوخى، وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المستشارين والخبراء الاستشاريين، والتدريب، والزمالات، والتعلم من بُعد، ومجموعات الأدوات، وشبكات المعرفة، والمشاريع الميدانية.

٢٣-٢١ وبالنظر إلى طابع البرنامج، سيستمر عرضه في الميزانية البرنامجية المقترحة على مستوى المواضيع القطاعية الرئيسية، مع بيان الكيانات المسؤولة عن التنفيذ. وفي الوقت ذاته، تُعرض على مستوى البرنامج الفرعي دائماً الصلات بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مع تبيان علاقة الأنشطة المقترحة بالجزء ذي الصلة من الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

٢٣-٢٢ وتبذل الجهود بانتظام لإدماج مبادئ الميزنة على أساس النتائج في تنفيذ أنشطة تنمية القدرات الممولة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني. وقد بدأ العمل بمفهوم الإطار المنطقي في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على

مستوى باب الميزانية، وجرى توسيعه في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ليصبح على مستوى البرنامج، ثم جرى توسيعه مجدداً ليصبح على مستوى البرنامج الفرعي في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي الفقرة خامسا - ١١٠ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية A/68/7، أُنْتُ اللّجنة على الجهود المبذولة لتحسين أطر الميزنة القائمة على النتائج، وشجّعت الكيانات المنفذة على زيادة التنسيق والاتساق في صياغة عناصر الأطر المنطقية. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يوجد ٥٣ برنامجاً فرعياً يقدم خدمات في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني. وأصبح كل برنامج فرعي، وبالتالي كل كيان ذي صلة، مسؤولاً بشكل مباشر عن تحديد الإنجازات المتوقعة، وتحديد مؤشرات الإنجاز الملائمة، وفي نهاية المطاف، إحراز النتائج.

٢٣-٢٣ وتشمل المعلومات الواردة في هذا الباب من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما يلي:

(أ) الإنجازات المتوقعة؛ (ب) مؤشرات الإنجاز، شاملةً مقاييس الأداء المرجعية؛ (ج) موجز للميزانية؛ (د) موجز للنواتج؛ (هـ) معلومات أكثر تفصيلاً عن الأنشطة والنواتج والمشاريع؛ (و) موجز للآثار. وتُورَد أيضاً الجداول المالية لكل برنامج فرعي على حدة بيانات الإنفاق الفعلي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، والموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، والاحتياجات المقدرة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، حسب وجه الإنفاق.

٢٣-٢٤ ومنذ فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ما برحت الإنجازات التي تتحقق في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني تُورَد في التقرير المتعلق بأداء برامج الأمم المتحدة. فقد أُورِدَ في تقارير أداء البرامج، وآخرها الوثيقة A/69/144، عدد المشاريع التي أعدتها البلدان المستفيدة، وما وفرت من أموال تكملية، وما صدقت عليه أو انضمت إليه من اتفاقيات أو ما أوفت به من التزامات الإبلاغ، وما اعتمدته من تشريعات أو سياسات جديدة، إلى جانب القيود التي تعترض سبيل التنفيذ، والدروس المستفادة من معالجة هذه القيود، والمعرفة المكتسبة من الرصد والتقييم.

٢٣-٢٥ وقُدِّم التقرير المرحلي الأول عن البرنامج العادي للتعاون التقني لأول مرة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مقترناً باستعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وطلبت اللجنة الاستشارية في تقريرها A/66/7 أن تقدّم معلومات مماثلة إليها قبل وقت كافٍ من نظرها في الاحتياجات من الموارد المقترحة لفترة السنتين للبرنامج العادي للتعاون التقني. وبالتالي، قُدِّم التقرير المرحلي الثاني مقترناً بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وأشارت اللجنة في الفقرة خامسا - ١٠٧ من تقريرها A/68/7 إلى أنها ما زالت تبحث المعلومات المقدمة مفيدة، وأوصت بالتالي بموافاتها بالتقرير على نحو منتظم. وسيقدّم التقرير المرحلي الثالث مقترناً بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويهدف التقرير إلى توضيح وإبراز الآثار والنتائج التي تحقّقها الكيانات المنفذة من خلال تنفيذها للبرنامج.

٢٣-٢٦ وفي الفقرة خامسا - ١١٣ من تقرير اللجنة الاستشارية، طلبت اللجنة أن أقدم في الميزانية البرنامجية المقترحة مزيداً من التفاصيل عن ترتيبات الإدارة والتنظيم والتنسيق الخاصة بالبرنامج العادي للتعاون التقني. وكانت الجمعية العامة قد أنشأت في قرارها ٢٥١٤ (د-٢٤) الإجراءات المعمول بها حالياً للبرمجة وإعداد الميزانيات

للبرنامج العادي للتعاون التقني. وفي إطار هذه الإجراءات، تتولى الكيانات المنفذة مهمة إقرار فرادى الأنشطة المضطلع بها في مجال بناء القدرات. ويسترشد جميع الكيانات بالمعايير المبينة في الفقرة ٢٣-١٣ أعلاه. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام عن استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (A/59/397)، تكمن قيمة البرنامج العادي للتعاون التقني في إدارته غير المركزية وقدرته على العمل كآلية للاستجابة السريعة من أجل سد احتياجات البلدان النامية، حيث تكون أفضل طريقة لسد تلك الاحتياجات في الاستفادة من الخبرات المكتسبة في الكيانات المنفذة، من خلال أداء مهامها المعيارية والتحليلية (المرجع نفسه، الفقرة ٨٦). ويجري تنسيق المساعدات القطرية بالتنسيق مع منسق الأمم المتحدة المقيم والأفرقة القطرية للأمم المتحدة وفقا لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

لمحة عامة عن الموارد

٢٣-٢٧ يبلغ إجمالي الموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار هذا الباب ٢٠٠ ٩٣٦ ٥٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا صافيه ٨٥٦ ٠٠٠ دولار (أي بنسبة ١,٥ في المائة) بالمقارنة مع ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويُقترح إجراء تغييرات في الموارد وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٤ (التخفيضات الإضافية)، وذلك بواقع ٣٤٦ ٩٠٠ دولار في إطار الخدمات الاستشارية القطاعية، و ٥٠٩ ١٠٠ دولار في إطار الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية. ويتعلق النقصان المقترح أساسا بسفر الموظفين، وهو يأخذ في الاعتبار الأثر المتوقع للمعايير المعتمدة للسفر وأوجه الكفاءة الأخرى التي تخطط الكيانات لتطبيقها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ولن يكون للتخفيضات المقترحة أي تأثير على فرص تنفيذ الولايات تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

٢٣-٢٨ ويرد موجز لتوزيع الموارد حسب العنصر ووجه الإنفاق والبرنامج في الجداول ٢٣-٢ إلى ٢٣-٤. ويرد موجز للنواتج حسب الكيان المنفذ في الجدول ٢٣-٥.

الجدول ٢٣-٢

الموارد المالية حسب العنصر
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

[illegible]

الجدول ٢٣-٣

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| نققات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | التغيرات في الموارد | | إعادة تقدير التكاليف | إعادة تقدير التكاليف | تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ | |
|---------------------------|------------------------------|---------------------|-------------------|-------------------------|----------------------------|-----------------------------|-----------------------|
| | | المبلغ | النسبة المئوية | | | | |
| ٢٩ ٢٣٤,٢ | ٣١ ٦٧١,٩ | ١ ٦٩٠,٥ | ٥,٣ | ٣٣ ٣٦٢,٤ | ٢ ١٧٦,٧ | ٣٥ ٥٣٩,١ | كالف الموظفين الأخرى |
| ٤ ٢٢٣,٢ | ٦ ٢٦٩,٦ | (٦٠١,٩) | (٩,٦) | ٥ ٦٦٧,٧ | ٦١٤,١ | ٦ ٢٨١,٨ | لخبراء الاستشاريون |
| ٤٦,٠ | — | — | — | — | — | — | لخبراء |
| ٣٢٦,٢ | — | ٢٠٠,٠ | — | ٢٠٠,٠ | ٩,٤ | ٢٠٩,٤ | سفر الممثلين |
| ٥ ٧٨٠,٩ | ٥ ٧٥١,٢ | (٦٩٧,٠) | (١٢,١) | ٥ ٠٥٤,٢ | ٢٣٥,٤ | ٥ ٢٨٩,٦ | سفر الموظفين |
| ١٣٤,٠ | ١٦٤,١ | (٧,٩) | (٤,٨) | ١٥٦,٢ | ٥,٨ | ١٦٢,٠ | لخدمات التعاقدية |
| ٦٥,٣ | ٨٩,٣ | (١٢,٩) | (١٤,٤) | ٧٦,٤ | ٣,٠ | ٧٩,٤ | صروفات التشغيل العامة |
| ٦,٦ | ٤,٣ | — | — | ٤,٣ | ٠,٥ | ٤,٨ | لوازم والمواد |
| ٢٨,٧ | ١٣٣,٢ | (٧,٢) | (٥,٤) | ١٢٦,٠ | ١٨,٧ | ١٤٤,٧ | لأثاث والمعدات |
| ١٠ ٤٧٢,٣ | ١٣ ٧٠٨,٦ | (١ ٤١٩,٦) | (١٠,٤) | ١٢ ٢٨٩,٠ | ١٦٠,٦ | ١٢ ٤٤٩,٦ | لنحو والتبرعات |
| ٥٠ ٣١٧,٤ | ٥٧ ٧٩٢,٢ | (٨٥٦,٠) | (١,٥) | ٥٦ ٩٣٦,٢ | ٣ ٢٢٤,٢ | ٦٠ ١٦٠,٤ | المجموع |

الجدول ٢٣-٤

الاحتياجات حسب البرنامج

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| التغيرات في الموارد | | النسبة المئوية | المبلغ | اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف | إعادة تقدير التكاليف | تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ |
|---|--|----------------|---------|---------------------------|------------------------|----------------------------------|----------------------|--------------------------|
| | | | | | | | | |
| ألف - الخدمات الاستشارية القطاعية | | | | | | | | |
| ١ - | الشؤون الاقتصادية والاجتماعية | (١,٥) | (١٩٥,٤) | ١٣ ٣٣٦,٧ | ١٢ ٠٧٦,٦ | ١٣ ١٤١,٣ | ٦١١,٥ | ١٣ ٧٥٢,٨ |
| ٢ - | التجارة والتنمية | (١,٥) | (٣٧,٢) | ٢ ٥١١,٩ | ٢ ٢٧٣,٧ | ٢ ٤٧٤,٧ | ١٩,٦ | ٢ ٤٩٤,٣ |
| ٣ - | المستوطنات البشرية | (١,٥) | (١٩,٦) | ١ ٣٤٤,٢ | ١ ٣٧٠,٧ | ١ ٣٢٤,٦ | ١٣٧,٩ | ١ ٤٦٢,٥ |
| ٤ - | المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية | (١,٥) | (٢٣,٧) | ١ ٥٨٥,٧ | ١ ٤٢٧,٥ | ١ ٥٦٢,٠ | ٢٧,٣ | ١ ٥٨٩,٣ |
| ٥ - | حقوق الإنسان | (١,٥) | (٥٤,٩) | ٣ ٧٢٣,٧ | ٣ ٠٥٤,٢ | ٣ ٦٦٨,٨ | ١٧,٤ | ٣ ٦٨٦,٢ |
| ٦ - | المساعدة الإنسانية | (١,٥) | (١٦,١) | ١ ٠٩٦,٢ | ٩٥٨,١ | ١ ٠٨٠,١ | ٤١,١ | ١ ١٢١,٢ |
| باء - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية | | | | | | | | |
| ١ - | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا | (١,٥) | (١٩٣,٢) | ١٢ ٧٦٥,٣ | ٩ ٧٠٦,٧ | ١٢ ٥٧٢,١ | ١ ١٩٧,٣ | ١٣ ٧٦٩,٤ |
| ٢ - | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ | (١,٥) | (٨٧,٤) | ٥ ٩٥٢,٣ | ٥ ٨٦٠,٤ | ٥ ٨٦٤,٩ | ٣٩٥ | ٦ ٢٥٩,٩ |
| ٣ - | التنمية الاقتصادية في أوروبا | (١,٥) | (٥٥,٣) | ٣ ٧٩١,٩ | ٣ ٤٩٩,٨ | ٣ ٧٣٦,٦ | ١٤,٩ | ٣ ٧٥١,٥ |
| ٤ - | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | (١,٥) | (٩١,٦) | ٦ ١٥٢,١ | ٥ ٨٧٧,٦ | ٦ ٠٦٠,٥ | ٣٧٦,٢ | ٦ ٤٣٦,٧ |
| ٥ - | التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا | (١,٥) | (٨١,٦) | ٥ ٥٣٢,٢ | ٤ ٢١٢,١ | ٥ ٤٥٠,٦ | ٣٨٦,٠ | ٥ ٨٣٦,٦ |
| المجموع | | (١,٥) | (٨٥٦,٠) | ٥٧ ٧٩٢,٢ | ٥٠ ٣١٧,٤ | ٥٦ ٩٣٦,٢ | ٣ ٢٢٤,٢ | ٦٠ ١٦٠,٤ |

الجدول ٢٣-٥
موجز النواتج حسب الكيان المنفذ

| الخدمات الاستشارية | | | الحلقات الدراسية/حلقات العمل (المشاركون) ^١ | | | الزمالات | | | المشاريع الميدانية | | | الأنشطة الإقليمية | | |
|--------------------|-----------|-----------|---|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|--------------------|-----------|-----------|-------------------|-----------|-----------|
| ٢٠١٦-٢٠١٤ | ٢٠١٤-٢٠١٢ | ٢٠١٢-٢٠١٠ | ٢٠١٦-٢٠١٤ | ٢٠١٤-٢٠١٢ | ٢٠١٢-٢٠١٠ | ٢٠١٦-٢٠١٤ | ٢٠١٤-٢٠١٢ | ٢٠١٢-٢٠١٠ | ٢٠١٦-٢٠١٤ | ٢٠١٤-٢٠١٢ | ٢٠١٢-٢٠١٠ | ٢٠١٦-٢٠١٤ | ٢٠١٤-٢٠١٢ | ٢٠١٢-٢٠١٠ |
| ٣٤٠ | ٣٢٣ | ٣٨٧ | ٩١ | (٣٩٨٩) | ٦٨ | (٣٣٧٣) | ٧٧ | (٣٩٥٠) | ٣٨ | ٥٠ | ٥٠ | - | - | - |
| ٢٣ | ٢٢ | ٢٦ | ٣٦ | (١٢٥٢) | ٣٦ | (١١٩٨) | ٣٣ | (١٠١٥) | ١١٩ | ٧٥ | ٧٥ | - | - | - |
| ٣٤ | ٣٥ | ٣٥ | ٢ | (٣٠٠) | ٢ | (٣٠٠) | ٤ | (٤٠٠) | - | - | - | - | - | - |
| ٦٠ | ٦٠ | ٦٠ | ١٦ | (٨٠٠) | ١٦ | (٨٠٠) | ١٦ | (٨٠٠) | ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | - | - | - |
| ٨٤ | ٨٤ | ٨٤ | ٢٠ | (١١٠٨) | ٢٠ | (١١١٠) | ٢١ | (١١٥٠) | ٤٠ | ٤٥ | ٤٥ | - | - | - |
| ٣٠ | ٣٠ | ٣٠ | ١٢ | (١٦٠) | ١٢ | (١٦٠) | ١٢ | (١٦٠) | ٢ | ٢ | ٢ | - | - | - |
| - | ١٢٨ | ١٣٢ | - | - | ٣٦ | (٤٩٤) | ٣٦ | (٧٧٤) | - | ٢٤ | ٣٠ | - | - | - |
| ١١٧ | ١١٨ | ١٧٠ | ١٠٤ | - | ١١٤ | - | ١٠٣ | - | - | - | - | - | - | - |
| ١١٣ | ١٠٦ | ١٦٢ | ٥٩ | (٢٩٠١) | ٥١ | (١٦٧٠) | ٦٩ | (٢٣٣٠) | - | - | - | ١١ | ١١ | ١٣ |
| ٣٥٢ | ٣٣٥ | ٣٥٢ | ٦٠ | (١١٣٧) | ٦٦ | (١٠٤٥) | ٧٢ | (١١٢٠) | ١٦ | ١٧ | ٢٠ | ٢٨ | ٢٥ | ٢٦ |
| ٨١ | ١٠٢ | ١٠١ | ٦٩ | (١٦٣٥) | ٧٦ | (١٧٥٠) | ٧٧ | (١٧٧٥) | ١ | ٣ | ٣ | - | ١٧ | ١ |
| ١٢٣٤ | ١٣٤٣ | ١٥٣٩ | ٤٦٩ | (١٣٢٨٢) | ٤٩٧ | (١١٩٠٠) | ٥٢٠ | (١٣٤٧٤) | ٢٣٦ | ٢٣٦ | ٢٤٥ | ٣٩ | ٥٣ | ٤٠ |
| ٢٣٤٤ | ٢١٢٩ | ١٩٧٨ | ٢٣٤٤ | ٢١٢٩ | ١٩٧٨ | ٢٣٤٤ | ٢١٢٩ | ١٩٧٨ | ٢٣٤٤ | ٢١٢٩ | ١٩٧٨ | ٢٣٤٤ | ٢١٢٩ | ١٩٧٨ |

(أ) يرد عدد المشاركين الذين حضروا العدد الكلي لحلقات العمل بين قوسين، أينما كان هذا منطبقاً.

ألف - الخدمات الاستشارية القطاعية

الجدول ٢٣-٦

موجز بالاحتياجات حسب البرنامج الفرعي والكيان المنفذ^(أ)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| ٢٠١٦-٢٠١٧ | | | | | | | | | |
|--|---|-----------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|--|-----------------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|
| تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (بعد إعادة تقدير التكاليف) | مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة | | | | مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان | | | | نفقات الفترة ٢٠١٢- ٢٠١٣ |
| | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | |
| ١٩٧٥,١ | - | - | - | - | - | - | - | - | ١٩٧٥,١ |
| ٢٧٥٠,٧ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٢٧٥٠,٧ |
| ٣٠٢٤,٥ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٣٠٢٤,٥ |
| ٢٠٦٨,١ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٢٠٦٨,١ |
| ٢٦٣١,٦ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٢٦٣١,٦ |
| ٦٥٨,٠ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٦٥٨,٠ |
| ٦٤٤,٨ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٦٤٤,٨ |
| ٤٩٨,٩ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٤٩٨,٩ |
| ٤٩٨,٩ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٤٩٨,٩ |
| ٤٩٨,٩ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٤٩٨,٩ |
| ٤٩٨,٩ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٤٩٨,٩ |
| ٤٩٨,٧ | - | - | - | - | - | - | - | - | ٤٩٨,٧ |
| ١٤٦٢,٥ | - | - | - | ١٤٦٢,٥ | - | - | - | - | ١٤٦٢,٥ |
| ١٥٨٩,٣ | - | - | - | ١٥٨٩,٣ | - | - | - | - | ١٥٨٩,٣ |
| ٣٦٨٦,٢ | - | - | - | ٣٦٨٦,٢ | - | - | - | - | ٣٦٨٦,٢ |
| ٧٩٦,٩ | ٧٩٦,٩ | - | - | - | - | - | - | - | ٧٩٦,٩ |
| ٣٢٤,٣ | ٣٢٤,٣ | - | - | - | - | - | - | - | ٣٢٤,٣ |
| ٢٤١٠٦,٣ | ١١٢١,٢ | ٣٦٨٦,٢ | ١٥٨٩,٣ | ١٤٦٢,٥ | ٢٤٩٤,٣ | ١٣٧٥٢,٨ | ٢٣٥٩٨,٤ | ٢١١٦٠,٨ | المجموع |

(أ) هذا التوزيع قابل للتغيير استجابة لما يرد من طلبات المساعدة، وهو معروض هنا لغرض الإرشاد فقط.

٢٣-٢٩ وتبلغ الاحتياجات من الخدمات الاستشارية القطاعية ٣٠٠ ١٠٦ ٢٤ دولار، أو ٤٠,١ في المائة من مجموع الموارد المقترحة تحت هذا الباب، وهي تغطي القطاعات الـ ١٧ المبينة في الجدول ٢٣-٦ أعلاه. ومن المتوقع أن يكون هناك احتياج إلى خدمات استشارية أقاليمية بمقدار ٦٩٠ شهر عمل خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقارنةً بـ ٧٠١ شهر عمل خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: ٨٠٠ ٧٥٢ ١٣ دولار

٢٣-٣٠ تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنفيذ الأنشطة المضطلع بها في إطار الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دعماً للبرنامج ٧ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلى وجه أكثر تحديداً، ستوفر أنشطة الإدارة المضطلع بها في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني الدعم لصياغة السياسات الوطنية التي تدمج نتائج المؤتمرات العالمية على الصعيد القطري، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستركز الإدارة على مساعدة البلدان على تحسين إدماج السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة من خلال أنشطة تنمية القدرات في المجالات الخمسة ذات الأولوية التالية: (أ) تعزيز القدرات الإحصائية؛ (ب) التنمية المستدامة، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ولا سيما في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢؛ (ج) الإدارة العامة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية والحكومة الإلكترونية؛ (د) الإدماج الاجتماعي وإدماج الفئات الضعيفة؛ (هـ) الخدمات الاستشارية في مجال السياسات المتصلة بقضايا الاقتصاد الكلي. وستعمل الإدارة عن كثب مع اللجان الإقليمية الخمس، ومع المنسقين المقيمين والأفرقة الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي من أجل كفاءة الفعالية في التنسيق والتكامل.

٢٣-٣١ وستواصل الإدارة اتباع نهج متكامل يجمع مسارات عمل متصلة فيما بينها في كل مجال من هذه المجالات لكفاءة التآزر والتفاعل المطلوب، وذلك على أساس الاحتياجات المحددة للتعاون على المستوى القطري أو فيما بين البلدان، مع مراعاة الدعم الذي تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء. وفضلاً عن الأدوات التحليلية والمنهجية التي تُطورها الإدارة، فإن المنظور العالمي الذي تتمتع به الإدارة تجاه التنمية، والنابع من دعمها للنقاش الحكومي الدولي الدائر حول التنمية، هو ما تقدّمه الإدارة في إطار الدور الذي تقوم به على الصعيد القطري. وفي هذا السياق، تجمع الإدارة البلدان معاً، على أساس الاحتياجات المشتركة، في منتديات مشتركة للتعليم بهدف تبادل الخبرات في المجالات التي حُدّدت فيها ثغرات في القدرات، والتي تتمتع فيها الإدارة بميزة نسبية. وتتعاون الإدارة، في بلدان مختارة، مع السلطات الوطنية والشركاء على وضع نماذج تجريبية ونهج مبتكرة وما يلزم من الأدوات، وبذلك تساعد على تحفيز تدخلات أطول أجلاً وأوسع نطاقاً من جانب الشركاء الآخرين في التنمية. وستواصل الإدارة إيلاء الأولوية لاحتياجات أقل البلدان نمواً، والبلدان المعرضة لخطر الصدمات والأزمات الاقتصادية، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بعد انتهاء النزاعات فيها، والبلدان الأبعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

الجدول ٢٣-٧

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ | إعادة تقدير التكاليف | إعادة تقدير التكاليف | التغيرات في الموارد | | اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | |
|-----------------------------|-------------------------|-------------------------|---------------------|---------|------------------------------|---------------------------|------------------------|
| | | | النسبة المئوية | المبلغ | | | |
| ٨ ٦٦٠,٦ | ٣٨٥,١ | ٨ ٢٧٥,٥ | - | - | ٨ ٢٧٥,٥ | ٧ ٥٠٦,٩ | تكاليف الموظفين الأخرى |
| ٧٤٩,٩ | ٣٣,٤ | ٧١٦,٥ | (١,٧) | (١٢,٢) | ٧٢٨,٧ | ٩٨٩,٨ | الاستشاريون |
| - | - | - | - | - | - | ٥,١ | الخبراء |
| - | - | - | - | - | - | ١٣,٩ | سفر الممثلين |
| ١ ٣١٠,٦ | ٥٨,٣ | ١ ٢٥٢,٣ | (١٠,٠) | (١٣٨,٨) | ١ ٣٩١,١ | ١ ٣٠٦,٨ | سفر الموظفين |
| ١١٩,٦ | ٥,٤ | ١١٤,٢ | - | - | ١١٤,٢ | ٧٩,٩ | الخدمات التعاقدية |
| - | - | - | - | - | - | ٩,٣ | مصروفات التشغيل العامة |
| ١٥,٨ | ٠,٦ | ١٥,٢ | - | - | ١٥,٢ | - | الأثاث والمعدات |
| ٢ ٨٩٦,٣ | ١٢٨,٧ | ٢ ٧٦٧,٦ | (١,٦) | (٤٤,٤) | ٢ ٨١٢,٠ | ٢ ١٦٤,٩ | المنح والتبرعات |
| ١٣ ٧٥٢,٨ | ٦١١,٥ | ١٣ ١٤١,٣ | (١,٥) | (١٩٥,٤) | ١٣ ٣٣٦,٧ | ١٢ ٠٧٦,٦ | المجموع |

البرنامج الفرعي ١: السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي

| الكيان المنفذ: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|-------------------------------|-------|---------|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ٧، البرنامج الفرعي ٢، الإنجاز المتوقع (ب) | | | | نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ٢٠١٤-٢٠١٥ ٢٠١٦-٢٠١٧ تقديرات الفترة |
| الهدف: زيادة المعارف والمهارات المكتسبة اللازمة لصياغة واعتماد السياسات الاجتماعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية | المساعدة المؤقتة العامة | ٢٨٤,١ | ١ ٤٢٢,٧ | ١ ٠١٤,٠ |
| | الاستشاريون | ٩٠,٩ | ١١٤,٠ | ١٦٩,٧ |
| | سفر الموظفين | ٢٠١,٩ | ٢٦٣,٣ | ٣٠٠,٤ |
| | الخدمات التعاقدية | ١,٥ | ٥١,٨ | ٥٤,٢ |
| | الأثاث والمعدات | - | ١٠,٠ | ١٠,٤ |
| | المشاركون في الحلقات الدراسية | ١٦٨,٨ | ٣١٢,٧ | ٤٢٦,٤ |
| | المجموع | ٧٤٧,٢ | ٢ ١٧٤,٥ | ١ ٩٧٥,١ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|--|--|--|
| (أ) تعزيز القدرات على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية تدمج الاتجاهات الاقتصادية والبيئية | عدد الموظفين الوطنيين المدربين على وضع وتنفيذ السياسات الاجتماعية على الصعيدين الوطني والمحلي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤٢٠ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤٦٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٥٠٠ | تمشيا مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيضطلع البرنامج الفرعي بأنشطته للتعاون التقني من أجل بناء القدرات الوطنية للتنمية الاجتماعية. وسيستخدم البرنامج الفرعي نهجا متعدد القطاعات عن طريق الاستفادة من خبرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لعدة قطاعات في مجالات الديمغرافيا والإحصاء والاقتصاد الكلي والبيئة بغرض تقديم خدمات المشورة التي ستعالج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. وفي هذا السياق، سيركز البرنامج الفرعي بوجه خاص على القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من حيث تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. |
| (ب) تعزيز القدرات وتدعيم الآليات من أجل تحقيق التكامل والإدماج الاجتماعي للفئات الاجتماعية | زيادة عدد الدول الأعضاء التي تفيد بإحراز تقدم، في الاجتماعات الحكومية الدولية بشأن التكامل الاجتماعي وتعزيز الإدماج الاجتماعي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٠ | وسيتناول المسائل المتعلقة بالشيخوخة في إطار قيام الأمم المتحدة بوضع صك قانوني دولي لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم، وفي سياق الدورة الثانية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وسينصب تركيز أنشطة البرنامج الفرعي المتعلقة بالشعوب الأصلية على مواصلة تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وسيواصل أيضا |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع

| | | |
|---|----|--|
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: | ٧٥ | العمل المتعلق بإشراك الشباب في التنمية الوطنية في إطار متابعة السنة الدولية للشباب. |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: | ٨٠ | وسيحقق البرنامج الفرعي أهدافه من خلال خليط من الخدمات الاستشارية الوطنية المقدمة بناء على طلب الحكومات؛ وحلقات العمل الدولية والإقليمية والوطنية؛ ومواصلة تطوير وتنفيذ مواد وأدوات التدريب؛ وتقوية الشبكات، بما في ذلك الروابط بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا علاقاته مع كيانات الأمم المتحدة من خلال زيادة المشاركة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، من أجل تعزيز تعميم مراعاة قضايا ونهج التنمية الاجتماعية في البرمجة القطرية. ويشمل ذلك المشاركة في مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية المشتركة بين الوكالات، والتي كان فيها لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دور أساسي في تعزيز المشاركة مع المجتمع المدني. وسيشمل ذلك اتخاذ إجراءات لتعزيز استخدام المذكرة التوجيهية الصادرة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن قضايا الإعاقة. |
| ويجري تدعيم موارد البرنامج الفرعي بموارد من حساب التنمية بغرض تعزيز قدرة الحكومات وقادة الشعوب الأصلية على كفاءة الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة للجميع في بلدان مختارة في أفريقيا وآسيا. ومن المتوقع أن يركز مشروع آخر ممول من حساب التنمية على منهجية جمع البيانات والأدوات اللازمة لصياغة السياسات القائمة على الأدلة المتعلقة بالشيخوخة في أفريقيا. ويتوقع البرنامج الفرعي أنه سيتلقى طلبات مخصصة تقدمها الحكومات للحصول على خدمات استشارية لتوسيع نطاق الأنشطة وتطبيق الأدوات المعدة في إطار كلا المشروعين في بلدان إضافية. | | |
| ويشدد البرنامج الفرعي على أهمية إقامة وتعزيز الشراكات مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، على مستوى المقرر وعلى المستوى القطري، ومع المنظمات الرئيسية للمجتمع المدني. وستعزز الشراكات مع صندوق السكان ومفوضية حقوق الإنسان على وجه الخصوص كي تتسنى الاستفادة من أنشطة البرنامج الفرعي في مجالات الشباب والشيخوخة والإعاقة. وستعزز الشراكات أيضا مع البرنامج الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان في مجال قضايا الشعوب الأصلية والشيخوخة. | | |

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، قدمت الخدمات الاستشارية الدعم لتنمية القدرات الوطنية في أرمينيا وألبانيا وبيرو وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وكازاخستان وليسوتو ومقدونيا ونيبال لتشجيع إيلاء عناية أكبر لقضايا الشيخوخة والإعاقة والأسرة والشعوب الأصلية بغية إذكاء الوعي وزيادة الإدماج الاجتماعي. وأسهمت هذه الخدمات الاستشارية أيضا في وضع وتعديل التشريعات الوطنية والسياسات الاجتماعية بما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة. وفي المجموع، تلقى زهاء ٣٧٤ شخصا التدريب خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأدى التدريب إلى إذكاء |
|---------------------|----------------|----------------|---|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
| ٣٠ | ٣٤ | ٣٦ | الخدمات الاستشارية |
| ١٣ (٣٧٤) | ١٤ (٤٠٠) | ١٥ (٤٤٠) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ٤٣ | ٤٨ | ٥١ | المجموع |

وعينهم وزيادة قدرتهم على تنفيذ السياسات والبرامج التي تعود بالنفع على مختلف الفئات الاجتماعية من خلال تزويدها بالمعلومات والمهارات العملية اللازمة للتنفيذ في مجالات مثل صنع السياسات القائمة على الأدلة، وتعميم مراعاة القضايا المذكورة، واعتماد منهجيات تشاركية، واستخدام الأطر المنطقية.

وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، قدمت الخدمات الاستشارية الدعم لتنمية القدرات الوطنية في أفغانستان وجمهورية مولدوفا وصربيا وطاجيكستان وقيرغيزستان ومقدونيا لإذكاء الوعي وزيادة الإدماج الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بالشيخوخة والإعاقة والشباب. ونُظمت حلقات عمل من أجل تنمية القدرات الوطنية بالتعاون مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومقدونيا بشأن الشيخوخة، وفي طاجيكستان لتبادل الخبرات بشأن تعزيز وتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعقدت حلقات عمل أيضا في نبروبي. وفي عام ٢٠١٤، وضع البرنامج الفرعي الصيغة النهائية لمجموعة أدوات عن الإعاقة في أفريقيا، أُعدت في إطار حساب التنمية، بالشراكة مع حكومات إثيوبيا وجنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا، من أجل النهوض بعملية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية. وفي عام ٢٠١٥، سينشر البرنامج الفرعي مجموعة الأدوات في عدد أكبر من بلدان الفئة ألف في أفريقيا.

وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز وتوسيع ما يقدمه من خدمات استشارية وحلقات عمل تدريبية، بهدف توسيع نطاق عمله ليشمل بلدانا إضافية، وسيواصل إذكاء الوعي وإيلاء عناية أكبر للسياسات المتعلقة بالفئات الاجتماعية. وستمثل الأولويات في تحقيق تغطية إقليمية أفضل للجهود التوعوية وتعزيز الشراكات المؤسسية. وسيسعى البرنامج الفرعي أيضا إلى التواصل المباشر مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعزيز مختلف الفئات الاجتماعية واتباع النهج الشاملة للجميع لإزاء خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية.

البرنامج الفرعي ٢: التنمية المستدامة

| الكيان المنفذ: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ٧، البرنامج الفرعي ٣، الإنجاز المتوقع (ج) | نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز قدرات البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والأطر والبرامج دعما للتنمية المستدامة | المساعدة المؤقتة العامة ١ ٧٦٣,٢ ١ ٧٢٨,٧ ١ ٨٢٣,٣ |
| | الاستشاريون ٤٨٤,٧ ١٢٣,٨ ١٢٧,٤ |
| | سفر الموظفين ٢٩٩,٤ ٢٨٥,٠ ٢٦٨,٥ |
| | الخدمات التعاقدية ٥٥,٩ ١٨,٨ ١٩,٦ |
| | خدمات متنوعة ٨,٦ - - |
| | المشاركون في الحلقات الدراسية ٦٤٠,٧ ٤٩٧,٤ ٥١١,٩ |
| | المجموع ٣ ٢٥٢,٥ ٢ ٦٥٣,٧ ٢ ٧٥٠,٧ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|---|--|
| (أ) تحسين القدرة على تعزيز وتنفيذ السياسات والأطر/الآليات اللازمة لدعم تعميم مراعاة اعتبارات التنمية المستدامة من خلال زيادة إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة ومن أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ | زيادة عدد الخبراء الوطنيين للبلدان النامية الذين يكتسبون معارف ومهارات معززة لتقديم دعم فعال لتعميم وتنفيذ البرامج وخطط العمل من أجل التنمية المستدامة، مع تصنيفهم جنسانيا الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٤٠٠ | يضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة بناء القدرات في مواضيع التنمية المستدامة ذات الصلة، بوسائل من بينها زيادة إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وسوف يجري تصميم وتنفيذ تلك الأنشطة بغرض تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة بالبرنامج الفرعي، ولا سيما الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، وخطة التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. |
| (ب) تعزيز القدرات على صياغة وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة | زيادة عدد البلدان المشمولة بالمساعدة التي تطلق مبادرات سياسية وترسسي شراكات وبرامج وخطط عمل تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الاستعراضات | وسيستفاد في تنفيذ برنامج العمل من نقاط القوة المعيارية والتحليلية لدى البرنامج الفرعي، مما في ذلك الاستفادة الكاملة من خبرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لعدة قطاعات. وستنفذ أنشطة تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) تقديم خدمات استشارية عن طريق خبراء تقنيين مهرة، من داخل الإدارة وخارجها، لتلبية الاحتياجات المحددة الأكثر اتساما بالطابع التقني على المستويات الوطنية؛ (ب) تنظيم حلقات تدريبية دون إقليمية وإقليمية وأقاليمية |

الإيجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع

| | |
|--|---------------------|
| القطرية الطوعية التي تُعدّ للمتدّى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٤٠ | |
| <p>وتعزز نقل المعرفة بفعالية أكبر؛ (ج) إنتاج مواد تدريب عن منهجيات معينة تسمح بنقل الخبرات العامة التي تتشكل في البلدان الرائدة إلى الدول الأعضاء الأخرى؛ (د) إنشاء/تعزيز شبكات الخبرة عن طريق تبادل أفضل الممارسات.</p> <p>ويرمي البرنامج الفرعي إلى دعم أنشطة تعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ ورصد وتقييم التقدم المحرز في استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويتوخى خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تنفيذ ثلاثة مشاريع ممولة من حساب التنمية بشأن تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، ورصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج التنمية المستدامة، وتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتخفيف من حدة المخاطر وتقليص مواطن الضعف. وسينشئ البرنامج الفرعي أوجه التآزر مع موارد حساب التنمية لتعظيم تأثيرها.</p> <p>ومن أجل كفالة التنفيذ الفعال لبرنامج عمله، سيواصل البرنامج الفرعي إقامة شراكات على مختلف المستويات، والاعتماد على نقاط القوة والقدرات، والتآزر مع آليتي الأمم المتحدة المعنيتين بالمياه والطاقة للاستفادة من الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، والوكالة الدولية للطاقة، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومرفق البيئة العالمية. ويستغل البرنامج الفرعي أيضا صلاته بالمجموعات الرئيسية و يقيم الشراكات معها، بما في ذلك الأوساط البحثية والأكاديمية والصناعية والمنظمات غير الحكومية، لاستخلاص المعارف التي ستنهض بخطة التنمية المستدامة. وستظل الالتزامات الطوعية والشراكات آلية هامة من آليات تنفيذ نتائج ريو+٢٠.</p> | |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
|--|--------------------------|--------------------------|------------------------------|
| ٥٤ | ٣٠ | ٤٠ | الخدمات الاستشارية |
| ٤٠ (٨١٩) | ١٠ (٣٠٠) | ١٥ (٦٠٠) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ٩٤ | ٤٠ | ٥٥ | المجموع |
| <p>خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، نظم البرنامج الفرعي ١٨ اجتماعا دوليا/حلقة عمل دولية لبناء القدرات بشأن الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والنقل المستدام، والتنمية المستدامة في البلدان المتضررة من النزاعات، فضلا عن أدوات تعزيز القدرات المؤسسية، والنهج المتكاملة في إدارة الموارد المائية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بإدارة ندرة المياه والجفاف. وقد عززت هذه التدخلات قدرات ١٧١٥ خبيرا وطنيا. ودعم البرنامج الفرعي أيضا ٧٠ بلدا ناميا في تقييم التنمية المستدامة على الصعيد الوطني لديها وفي التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ودعم البرنامج الفرعي كذلك النقل المستدام في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال المنتديات الإقليمية المعنية بالنقل المستدام بينا التي تجتمع فيها وزارات النقل والصحة والبيئة في اجتماعات حكومية دولية. وانضم زهاء ٢٢ بلدا في آسيا و ٩ بلدان في أمريكا اللاتينية إلى الإعلانات الإقليمية بشأن النقل المستدام المنخفض الكربون بحلول عام ٢٠١٢، بينما يُتوقع انضمام ٣٠ بلدا إضافيا بحلول عام ٢٠١٥ في إطار الاستفادة من الشراكات المقامة مع أصحاب المصلحة المتعددين.</p> | | | |

وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، تلقت ستة بلدان رائدة الدعم في تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وتقوية مؤسساتها، وكفالة اتساق السياسات. وفي عام ٢٠١٤، ساعد البرنامج الفرعي ثمانية دول جزرية صغيرة نامية في بلوغ أهدافها المتعلقة بأمن الطاقة والانبعاثات المنخفضة الكربون من خلال نهج متكاملة، ودعم خمسة بلدان وضعت الصيغ النهائية لخططها للتنمية المستدامة للطاقة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بالإضافة إلى ١٢ بلدا في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويدعم البرنامج الفرعي خمسة بلدان رائدة في شمال أفريقيا وغرب آسيا في مواجهة ندرة المياه ووضع وتنفيذ استراتيجيات إدارة الجفاف، كما بذل جهودا للتوعية والإرشاد في ١٢ بلدا في هاتين المنطقتين. ويجري حاليا بذل جهود للقيام في عام ٢٠١٥ بتنظيم حلقة عمل لتنمية القدرات في مجالات المياه والتنمية المستدامة المتصلة بأهداف مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وبالمسائل المتعلقة بالمؤشرات والرصد والإبلاغ والبيانات. ومن المتوقع أن يستفيد من حلقة العمل صناع سياسات وخبراء كبار من ٣٠ من البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وأجريت حلقات العمل الرامية إلى بناء القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة لصالح مجتمعات محلية ريفية منعزلة في خمسة بلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومن المزمع تنظيم حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات خلال عام ٢٠١٥ لصالح البلدان النامية في أمريكا اللاتينية بشأن تعميم مراعاة الأهداف والغايات والمؤشرات المتعلقة بالطاقة في البرامج الإحصائية.

وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سينفذ البرنامج الفرعي أنشطة لتنمية القدرات ستدعم النهوض بتنفيذ خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، من خلال زيادة إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وسيدعم البرنامج الفرعي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تصميم سياسات واستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة على أساس الظروف الواقعية الخاصة بكل بلد، بما في ذلك رصد التقدم المحرز وتقديم التقارير عنه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وسيدعم أيضا الدول الجزرية الصغيرة النامية في متابعة إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تحديد الثغرات والتحديات وكذلك الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها على نطاقات أكبر بغرض تقوية عملية بناء القدرات وتحقيق أثر طويل الأجل. وتمشيا مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيواصل البرنامج الفرعي دعم البلدان فيما يتعلق بخططها الإنمائية الوطنية، وفي تطوير قدراتها في مجالات التنفيذ ورصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه في القطاعات التي تغطي المياه والغذاء والطاقة والنقل والقدرة على تحمل تغير المناخ والاقتصاد الأخضر، إلى جانب نقاط التقاء تلك القطاعات. وسيكون للدعم كذلك تأثير على توليد المعارف وتبادلها وتحقيق الاستفادة المشتركة عبر المناطق والقطاعات.

البرنامج الفرعي ٣: الإحصاءات

| الكيان المنفذ: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|---|-------------------------------|---------|---------|--|-----------|----------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ٧، البرنامج الفرعي ٤، الإحصاءات، الإنجاز المتوقع (ج) | | | | ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة |
| الهدف: دعم الجهود الوطنية في بناء وتعزيز القدرات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية الوطنية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل إنتاج إحصاءات ومعلومات جغرافية مكانية موثوقة في الوقت المناسب لمقرري السياسات الوطنية وغيرهم من المستعملين على الصعيدين الوطني والدولي | المساعدة المؤقتة العامة | ١ ٠٤٧,٠ | ١ ٤٢٢,٦ | ١ ٩٤٦,٥ | | |
| | الاستشاريون | ٣٣,٤ | ٤٩,٨ | ٥١,٣ | | |
| | سفر الموظفين | ٤٤٣,٧ | ٣٩٣,١ | ٣١٨,٠ | | |
| | الخدمات التعاقدية | ٦,٠ | ١٢,٤ | ١٣,٠ | | |
| | الأثاث والمعدات | - | ٥,٢ | ٥,٤ | | |
| | الرمالات الفردية | ١٧,١ | ١٥٥,٣ | ١٦٢,٦ | | |
| | المشاركون في الحلقات الدراسية | ٤٠٤,١ | ٥٦٣,٧ | ٥٢٧,٧ | | |
| | المجموع | ١ ٩٥١,٣ | ٢ ٦٠٢,١ | ٣ ٠٢٤,٥ | | |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|--|--|
| (أ) تعزيز قدرة الإحصائيين الحكوميين والنظم الإحصائية الوطنية على القيام بصورة منتظمة بجمع الإحصاءات الرسمية ومؤشرات التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية وتصنيفها وتحليلها ونشرها، وذلك لإنتاج بيانات عالية الجودة تشمل بيانات مفصلة قدر الإمكان حسب نوع الجنس والموقع وما إلى ذلك، ليستفيد بها صانعو السياسات الوطنية وغيرهم من المستفيدين على الصعيدين الوطني والدولي | ١' النسبة المئوية للمشاركين الذين جرى تدريبهم والذين نفذوا توصيات بشأن المنهجيات وأفضل الممارسات المتعلقة بالمعلومات الإحصائية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٢ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٥ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٨ | سينصب التركيز الرئيسي للبرنامج الفرعي على مساعدة البلدان على بناء وإدارة نظم إحصائية وطنية مستدامة ومزودة بمياكل حوكمة ملائمة وعلى استخدام تكنولوجيات متطورة لجمع البيانات وتجهيزها ونشرها، من أجل تحسين نوعية المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية ذات الصلة بالسياسات وإمكانية الوصول إليها. وسوف ينفذ برنامج تنمية القدرات ضمن البرنامج الفرعي من خلال ما يلي: (أ) الخدمات الاستشارية المقدمة بناء على طلب الحكومات، بهدف بناء نظم وطنية سليمة للمعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية لدى البلدان النامية، تشمل هياكل أساسية مؤسسية متينة، وأنشطة منتظمة لجمع البيانات، وتجميع للإحصاءات الاقتصادية الكلية والاجتماعية الإجمالية وفقاً للمعايير والقواعد العالمية، ونظام متعدد القنوات لنشر البيانات؛ (ب) حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية للبلدان النامية في مختلف مجالات الإحصاءات، من قبيل الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية، بما في ذلك التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، والإحصاءات الجنسانية، والحسابات القومية، والإحصاءات الصناعية، وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات وإحصاءات السياحة، |
| ٢' النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من المساعدة التي نفذت تغييرات في عملها نتيجة | | |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع

وسجلات التجارة الدولية والأعمال التجارية، والتصنيفات الاقتصادية الدولية، والإحصاءات البيئية، والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، وإحصاءات الطاقة، وتنظيم النظم الإحصائية الوطنية، ومؤشرات التنمية، وإدارة المعلومات الجغرافية؛ (ج) الزمالات والجولات الدراسية والتدريب أثناء العمل للإحصائيين الوطنيين وخبراء المعلومات الجغرافية المكانية من البلدان النامية من أجل تطوير وتعزيز معارفهم ومهاراتهم وإنشاء الشبكات الإقليمية والدولية.

تدخلات البرنامج الفرعي

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦٩

تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧١

هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٢

ومن المتوقع أن تشهد الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ زيادة في جميع أنشطة بناء القدرات بغرض تعزيز قدرة النظم الوطنية للمعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية على الاستجابة بشكل أفضل للطلب المتزايد على البيانات من حيث نطاقها وتصنيفها وتوقيتها ونوعيتها، فيما يتصل بالمسائل السياسية الجديدة والناشئة.

النسبة المئوية للمشاركين الذين جرى تدريبهم والذين نفذوا توصيات بشأن المنهجيات وأفضل الممارسات المتعلقة بالمعلومات الجغرافية المكانية

(ب) تعزيز القدرة الوطنية على إنتاج ونشر المعلومات المتعلقة برسم الخرائط والمعلومات الجغرافية المكانية ذات الصلة بالسياسات، تمثيلاً مع المعايير الدولية

وتتكمال تماماً أنشطة بناء القدرات التي ينفذها البرنامج الفرعي مع حساب التنمية والموارد الخارجة عن الميزانية تحقيقاً للخدمة الفعالة لهدف البرنامج الفرعي ومن ثم الإسهام مباشرة في بناء القدرات الوطنية في مجال المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية. وسيواصل مشروعات مولان من الموارد الخارجة عن الميزانية تقديم الدعم لبرنامج بناء القدرات الذي تنفذه الشعبة في مجال الإحصاءات الأساسية وإدارة المعلومات الجغرافية المكانية. وسترمي ثلاثة مشاريع ممولة من حساب التنمية إلى تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في البلدان النامية وإعدادها للاستجابة بشكل أفضل.

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦٥

تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦٧

هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦٩

للزيادة المتوقعة في الطلب على البيانات نتيجة لخطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك بطريقة منتظمة واستراتيجية. وسيجري دعم الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها في إعداد وتعزيز الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية من أجل تحسين رصد التنمية المستدامة. وستشارك الوكالات المنفذة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج الجديد المتعلق بالإحصاءات والبيانات، الذي سيعالج الترتيبات المؤسسية في البلدان وسيركز على إنشاء وتعزيز آلية تنسيق وطنية للرصد في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ ومعالجة الثغرات في البيانات في مجالات محددة، على نحو يجمع بين اتباع النهج الشامل لمختلف القطاعات ومراعاة المتطلبات الخاصة بقطاعات بعينها.

وعلى الصعيد الوطني، تمثل المكاتب الإحصائية الوطنية الجهة النظرية التي يتعامل معها البرنامج الفرعي. وعلى الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، يعمل البرنامج الفرعي بشكل مكثف مع الكيانات الاقتصادية دون الإقليمية (الجماعة الكاريبية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وغيرها)، ومع اللجان الإقليمية. ورهنا بالمجال المعني، تقام أيضاً شراكات مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها. وستعاون البرنامج الفرعي كذلك عن كثب مع البرامج الفرعية الأخرى ويقوم معها علاقات تآزر وشراكات من أجل تعزيز وتحسين الاتساق الداخلي والنهج المتكاملة إزاء تنمية القدرات في المجالات ذات الأولوية وتحقيق الكفاءة في عملية الترجمة الجارية في الإدارة. كما أن التنسيق العالمي لجهود بناء القدرات الإحصائية يناقش بانتظام في إطار لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، التي تتولى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة مهام أمانتها الدائمة.

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | العدد الفعلي للفترة |
|---------------------|----------------|----------------|------------------------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٧-٢٠١٦ | ٢٠١٣-٢٠١٢ |
| ٨٢ | ٨٠ | ٩٥ | الخدمات الاستشارية |
| ١٦ (٧٩٦) | ١٦ (٨٠٠) | ١٨ (٨٠٠) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ٣٨ | ٥٠ | ٥٠ | الزمالات |
| ١٣٦ | ١٤٦ | ١٦٣ | المجموع |

يتملك البرنامج الفرعي آلية مستقرة لمتابعة برنامجها المتعلق ببناء القدرات ورصده وتقييمه، وتقوم هذه الآلية على جمع الآراء التعقيبية في ختام كل حلقة عمل وزمالة وإجراء تقييم للمتابعة بعد أربعة أشهر. وتشير نتائج التقييمين اللذين أجريا للمناسبات المعقودة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى مستوى رضا عالٍ للغاية عن جهود بناء القدرات التي يبذلها البرنامج الفرعي.

وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، من المتوقع أن يواصل البرنامج الفرعي بناء قدرات النظم الوطنية المستدامة للإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية في الدول الأعضاء، وذلك في المجالات الفنية المشهود له فيها بالدور القيادي - مثل تعدادات السكان والمساكن، والإحصاءات الجنسانية، والمحاسبة الوطنية والبيئية، والإحصاءات التجارية والصناعية، والتصنيفات، وتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وغيرها. وستصمم جهود بناء القدرات بما يلائم تنفيذ المعايير الإحصائية الدولية التي اعتمدها اللجنة الإحصائية ولجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، بينما سيجري وضع استراتيجية التنفيذ من خلال حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية ومن خلال توفير الزمالات. وسيستند تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية إلى الأعمال التي تم القيام بها مع البلدان الرائدة وما تلاها من تحسين، وخصوصاً من خلال حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية. وستقدم الخدمات الاستشارية الدعم للبلدان بناء على طلبها في مجالات التعداد، والمحاسبة الوطنية والبيئية، والمعلومات الجغرافية المكانية. وستستخدم الزمالات لنقل المعارف والمهارات المهنية للإحصائيين الوطنيين في المجالات الإحصائية الرئيسية. وفي عام ٢٠١٥، سيبدأ البرنامج الفرعي في توسيع برنامجها لبناء القدرات بحيث يوفر دوراً قيادياً في سياق ثورة البيانات وخطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز بوجه خاص على مضاعفة جهود أصحاب المصلحة المتعددين استراتيجياً بتوجيه من اللجنة الإحصائية.

وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وعقب ظهور نتائج الحوار الجاري بشأن مؤشرات التنمية واعتماد اللجنة الإحصائية للمعايير الإحصائية الدولية ذات الصلة، ستركز جهود بناء القدرات التي يبذلها البرنامج الفرعي على مجالين رئيسيين: (أ) تعزيز القدرة الإحصائية الوطنية على قياس التقدم المحرز بشأن تحقيق مؤشرات التنمية الجديدة وتقييمه والإبلاغ عنه؛ (ب) النهوض بعملية تحديث النظم الإحصائية الوطنية، مع مراعاة توصيات اللجنة الإحصائية بشأن ثورة البيانات واستخدام التكنولوجيات الجديدة والبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك استخدام المعلومات الجغرافية المكانية وإدماجها مع البيانات الإحصائية. وفي مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، سيرمي البرنامج الفرعي إلى مواصلة النهوض بتطوير واستخدام البيانات والأدوات الجغرافية المكانية دعماً لخطة التنمية المستدامة وما يتصل بها من خطط عالمية.

البرنامج الفرعي ٤ : السياسات والتحليل في مجال التنمية

| الكيان المنفذ: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السياسات والتحليل في مجال التنمية | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الفرعي ٦، الإنجاز المتوقع (ج) | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز قدرة البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، على تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الشاملة للجميع والعدالة والمستدامة الواردة في خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ | المساعدة المؤقتة العامة ١ ٤٠٢,٤ ١ ٤٢٢,٦ ١ ٤٨٩,٠ |
| | الاستشاريون ٤٥,٠ ٥٧,٥ ٥٩,١ |
| | سفر الموظفين ١٠٠,٣ ٦٤,٠ ٦٠,٣ |
| | الخدمات التعاقدية ٦,٠ ١٢,٤ ١٣,٠ |
| | المشاركون في الحلقات الدراسية ١٨٩,٧ ٤٣٤,١ ٤٤٦,٧ |
| | المجموع ١ ٧٤٣,٤ ١ ٩٩٠,٦ ٢ ٠٦٨,١ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
|---|---|---|
| (أ) تعزيز القدرات الوطنية للهيئات المالية وهيئات التخطيط والمصارف المركزية لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة الرامية إلى تحقيق أهداف خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ | زيادة عدد وثائق السياسات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والخطط الخمسية، التي تتضمن توصيات السياسات الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز التنمية المستدامة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ | سيكون التركيز الرئيسي للبرنامج الفرعي منصباً على تقديم المشورة بشأن السياسات ودعم تنمية القدرات على المستوى الوطني في البلدان النامية، بما في ذلك في أقل البلدان النامية، بغرض تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة في إطار السياقات الأوسع لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، إضافة إلى برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً. وسيركز عمل البرنامج الفرعي في مجال تقديم المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات على تنمية القدرة على وضع النماذج الاقتصادية والتنبؤ، ومساعدة أقل البلدان نمواً فيما يتعلق باستراتيجياتها للتنمية المستدامة وللخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على التنمية المستدامة. |
| (ب) تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على مواجهة القيود، بحيث يمكنها الاستفادة من تدابير الدعم | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧ | وسيقوم البرنامج الفرعي بتكملة وتيسير تنفيذ المشاريع القائمة والمزمعة الممولة من حساب التنمية، بما في ذلك ما يلي: (أ) بناء القدرات في مجال إزالة العقبات التي تعرقل الاستفادة من تدابير تقديم الدعم الدولي المتصل بالتجارة لأقل البلدان نمواً؛ (ب) إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لصياغة سياسات الاقتصاد الكلي الشاملة للجميع وتنفيذها؛ (ج) دعم الحكومات في التحول إلى نمو منخفض الكربون وإلى التنمية البشرية التي تستخدم نماذج على صعيد الاقتصاد بأكمله؛ (د) دعم البلدان النامية في عملية انتقالها من استراتيجيات التنمية القائمة على الأهداف |

| الإيجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|--|--|---|
| الدولي والاستعداد للخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتعزيز التقدم المحرز في التنمية الكفيل بالتعجيل بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً ضمن السياق الأوسع لخطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً | فئة أقل البلدان نمواً، من خلال إدماج تدابير الدعم في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وكذلك من خلال تحسين استراتيجيات الانتقال السلس الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨ | الإنمائية للألفية إلى استراتيجيات التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً من خلال إجراء التحليلات السياسية القائمة على النماذج. وأدت هذه المشاريع - المنفذة في ١٨ بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية - إلى زيادة مصداقية و بروز العمل الذي تضطلع به الإدارة في مجال تنمية القدرات، وستكمل هذه المشاريع وتعزز بشكل حاسم تحقيق الهدف الوارد في البرنامج العادي للتعاون التقني. وسيجري أيضاً تسخير البرنامج الفرعي لتعبئة الموارد لصالح مشروعات ممولين من خارج الميزانية. |
| (ج) تعزيز القدرات الوطنية في تقييم تكاليف وفوائد مختلف الخيارات السياسية وزيادة أوجه التآزر والاتساق بين مختلف السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية والاجتماعية وسياسات الطاقة من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ | زيادة عدد خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية التي تستخدم نماذج على نطاق الاقتصاد بأكمله للتحويل إلى استراتيجيات للنمو المنخفض الكربون وإلى خطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨ | وسينفذ البرنامج الفرعي تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) بعثات تقييم الاحتياجات والبعثات التقنية والاستشارية؛ (ب) حلقات العمل التي يشارك فيها مقررو السياسات والخبراء التقنيين؛ (ج) الأدلة والكتيبات وأدوات التدريب؛ (د) الحوارات المتعلقة بالسياسات؛ (هـ) التدريب على عمليات المحاكاة ووضع النماذج، بما في ذلك نماذج المحاكاة لتحليل السياسات على نطاق الاقتصاد بأكمله؛ (و) حلقات العمل لبناء القدرات والخدمات الاستشارية بشأن تدابير الدعم الدولي الخاصة بأقل البلدان نمواً، وفهم عملية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وتقييم الآثار المحتملة للخروج من هذه الفئة وإعداد استراتيجيات ذات صلة. |
| وسيوصل البرنامج الفرعي توسيع شراكاته القائمة مع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، والأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية. وسيقوم أيضاً ببناء شراكات مع مؤسسات الفكر/الأوساط الأكاديمية في مجال تصميم حلقات التدريب وتطوير نواتج المعرفة. وسيعزز البرنامج الفرعي كذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقوية الشراكات الثنائية والجماعية التي تقام بين المؤسسات في البلدان المستهدفة، ومع الشركاء في جمهورية كوريا وشيلي والصين، وسيوصل تطوير التعاون مع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين العاملين في أقل البلدان نمواً. وسوف يتعاون البرنامج الفرعي عن كثب مع مختلف المبادرات والمشاريع المنفذة في إطار البرامج الفرعية ١ و ٣ و ٤ و ٩ من البرنامج ٧. | | |

| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر |
|------------------------------|--|
| الخدمات الاستشارية | العدد الفعلي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ٥٥ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ٦٠ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ٦٦ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٥ (٤٠٥) ٨ (٥٠٠) ١٠ (٥٥٠) |
| المجموع | ٦٠ ٦٨ ٧٦ |

أدت مشاريع تنمية القدرات التي يتضمنها البرنامج الفرعي إلى زيادة كبيرة في القدرات الوطنية في مجال التحليل الاقتصادي الكلي وتحليل سياسات التنمية في ثلاثة بلدان خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وأسهم البرنامج الفرعي في تحقيق ما يلي: (أ) تقوية القدرة الوطنية على وضع النماذج لتقييم تكلفة تحقيق مختلف الأهداف الإنمائية للألفية والمفاضلة بينها؛ (ب) تعزيز القدرات الوطنية في أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بفهم تدابير الدعم المتصلة بالتجارة واستخدامها؛ (ج) تقييم مختلف استراتيجيات تمويل التنمية، بما في ذلك الاقتراض في سوق السندات السيادية؛ (د) تحديد واقتراح تعديلات عدة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي

ترمي إلى تشجيع توليد فرص العمل والنمو الشامل للجميع.

وللبرنامج الفرعي تأثير كبير ومرئي بالفعل، حيث جرى إعداد السلطات الوطنية بصورة أفضل تمكّنها من صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو التنمية والاستراتيجيات الإنمائية. وعلى وجه الخصوص، سيستمر البرنامج الفرعي من خلال أعماله في مجالي المشورة السياسية وتنمية القدرات في تعزيز قدرات الدول الأعضاء المستفيدة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على تنفيذ سياسات تدعم تحقيق نمو اقتصادي عريض القاعدة، وإيجاد فرص العمل، وتحسين الإنتاجية، وتحقيق التنمية البشرية، وحماية البيئة، وتوفير الحماية الاجتماعية والتنمية المستدامة، إلى جانب إعداد أقل البلدان نموا للخروج من هذه الفئة.

البرنامج الفرعي ٥: الإدارة العامة وإدارة التنمية

| الكيان المنفذ: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|--|--|-----------|-----------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ٧، البرنامج الفرعي ٧، الإنجاز المتوقع (ج) | ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز قدرة البلدان النامية على النهوض بالفعالية والكفاءة والمساءلة والطابع التشاركي والشفافية في الإدارة العامة | ٢ ٦٦٧,٤ | ١ ٤٢٢,٤٧ | ١ ٤٨٩,٠ |
| | ٨٣,٤ | ٢٨٢,٧ | ٢٣٨,٦ |
| | ٢٢٢,١ | ٣٠٨,٩ | ٢٩١,٠ |
| | ٩,٠ | ١٢,٤ | ١٣,٠ |
| | ٣٧١,٩ | ٦٣٤,٠ | ٦٠٠,٠ |
| | ٣ ٣٥٣,٨ | ٢ ٦٦٠,٧ | ٢ ٦٣١,٦ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
|--|--|--|
| (أ) تعزيز القدرات المؤسسية والموارد البشرية لدى القطاع العام في البلدان النامية، بما في ذلك تعزيز القيادة من أجل تحقيق الفعالية والكفاءة وسرعة الاستجابة في تقديم الخدمات، والكفاءة المهنية، والسلوك الأخلاقي، والالتزام بخدمة الجمهور | ١٠ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١١ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٢ | تستند استراتيجية تنمية القدرات في مجال الإدارة العامة إلى نهج متكامل يربط العمل المعياري والتحليلي للبرنامج الفرعي بالخدمات الاستشارية والتدريب، مع مراعاة المناقشة الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويهدف البرنامج الفرعي إلى تعزيز قدرة الحكومات الوطنية والمحلية في مجال تقديم الخدمات العامة التي تعتبر أساسية للمضني قدما في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال زيادة إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة وفي مجال بناء المعارف ورصدها وتبادلها تحقيقا لتلك الغاية. ويسعى البرنامج الفرعي أيضا إلى تعزيز الحوكمة الخاضعة للمساءلة من خلال ما يلي: (أ) تطوير مؤسسات القطاع العام؛ (ب) تطوير الحكومة الإلكترونية وإدارة المعارف في الحكومة؛ (ج) إشراك المواطنين في إدارة برامج التنمية؛ (د) إعادة بناء الإدارة العامة بعد انتهاء النزاع؛ (هـ) البيانات الحكومية المفتوحة. وسيكفل هذا اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي. وسيتم تنفيذ أنشطة تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) تقديم الخدمات الاستشارية من خلال الخبرة الداخلية والخارجية للقيام بتقييم وتشخيص للاحتياجات، وكذلك بعثات لوضع السياسات والاستراتيجية المتعلقة بمجالات التركيز الموضوعية للبرنامج الفرعي؛ (ب) تنظيم تدريب جماعي بناء على طلب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها |
| (٢) زيادة النسبة المئوية للمشاركين الذين يطبقون المنهجيات وأفضل الممارسات في مجال الإدارة العامة والحوكمة | ٧٠ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٢ | |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|--|--|
| (ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على تكييف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين أداء المؤسسات العامة من خلال الحكومة الإلكترونية | زيادة عدد البلدان النامية التي تستخدم بنشاط المنهجيات والأدلة والأدوات المتاحة بشأن الحكومة الإلكترونية وإدارة المعارف وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | بمرحلة انتقالية من أجل تعزيز النهج المشتركة بين الدول الأعضاء ولا سيما من خلال إنتاج مواد التدريب بشأن المنهجيات المتقدمة في الحوكمة والإدارة العامة؛ (ج) إنشاء شبكات وشراكات لمديري القطاع العام لتعزيز الروابط بين البلدان النامية من خلال تبادل أفضل الممارسات وتعزيز الشبكات والشراكات القائمة. وستستند أنشطة بناء القدرات هذه إلى نتائج البحوث والتحليلات القائمة على دراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامة. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٢ | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٦ | |
| (ج) تعزيز قدرات إشراك المواطنين في الحوكمة والإدارة العامة وإدارة التنمية في البلدان النامية بهدف تقديم الخدمات بنشاط وشفافية وبروح المسؤولية | زيادة النسبة المئوية للمشاركين المدربين الذين يطبقون المنهجيات وأفضل الممارسات في إشراك المواطنين والحوكمة | ولكي يحقق البرنامج الفرعي الأثر الأمثل بالنسبة للدول الأعضاء، سيتم أيضا تنفيذ أنشطة تنمية القدرات والخدمات الاستشارية الواردة أعلاه بالاقتران مع مشاريع حساب التنمية بشأن ما يلي: (أ) تعزيز قدرات الحكومات على توفير إطار السياسات والهيكل الأساسية التقنية اللازمة من أجل تنفيذ مفهوم البيانات الحكومية المفتوحة؛ (ب) تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية على وضع سياسات الحكومة الإلكترونية القائمة على الأدلة، تمشيا مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل تحقيق أقصى قدر من الأثر المشترك للأنشطة المنفذة من خلال الآليتين. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز الحوكمة الديمقراطية التشاركية والشفافة والفعالة، لا سيما في آسيا والمحيط الهادئ، من خلال مكتب مشاريع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة التابع له. وسيساعد البرنامج الفرعي، من خلال الدعم الذي يقدمه لمنتدى إدارة الإنترنت، على الترويج للأخذ بنهج يتعدد فيه أصحاب المصلحة إزاء تبادل المعلومات والممارسات الجيدة وتيسير التوصل إلى فهم مشترك لكيفية الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص التي تتيحها شبكة الإنترنت ومواجهة المخاطر والتحديات. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦٠ | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٠ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٠ | |
| | | ومن خلال الأخذ بنهج متكامل، سيهدف البرنامج الفرعي إلى تطوير القدرات في مؤسسات القطاع العام في المستويات الحكومية المركزية والمحلية. وستركز تنمية القدرات على الأفراد والمسؤولين والمؤسسات والمجتمع بشكل عام، من خلال وضع سياسات واستراتيجيات الإدارة العامة. وسيواصل البرنامج الفرعي التركيز على دعم البلدان فيما يلي: (أ) تحليل وتصميم السياسات والاستراتيجيات الرفيعة المستوى في المراحل الأولية وتعزيز قدرة الإدارة العامة في أغراض التنمية؛ (ب) تحليل وتصميم سياسات واستراتيجيات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحوكمة والإدارة العامة؛ (ج) تصميم أدوات تطوير القدرات، بما في ذلك دورات تدريبية على شبكة الإنترنت؛ (د) تطوير وتعزيز الشبكات والشراكات لدعم تنمية القدرات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | سيكون التركيز الرئيسي للبرنامج الفرعي على تقديم المساعدة إلى الحكومات الوطنية والمحلية، ولا سيما تلك التي طلبت المساعدة، والبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان في مرحلة ما بعد النزاع/الأزمات، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجالات تطوير القدرات على الصعيد المؤسسي وعلى صعيد الموارد البشرية؛ وتطوير الحكومة الإلكترونية؛ وإشراك المواطنين في إدارة برامج التنمية؛ والبيانات الحكومية المفتوحة والخدمات في القطاع العام. |
|---------------------|----------------|----------------|--|
| ٢٠١٢-٢٠١٣ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
| ٦٣ | ٦٥ | ٧٠ | الخدمات الاستشارية |
| ١١ | ٨ | ٩ | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| (١ ٣٩٤) | (١ ٠١٣) | (١ ١٤٠) | |
| ٧٤ | ٧٣ | ٧٩ | المجموع |

وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، واصل البرنامج الفرعي العمل مع الدول الأعضاء بشأن الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات على الصعيد الحكومي، واستراتيجية الحكومة الإلكترونية، والبيانات الحكومية المفتوحة الإضافية والمساءلة بهدف زيادة الشفافية والمشاركة. وخلال فترة السنتين، شملت النواتج الهامة أكثر من ٤٥ من الحالات المرجعية والتوصيات والقرارات الواردة في الخطط والسياسات الوطنية، والتي استمدتها المؤسسات والسلطات المختصة من منشورات البرنامج الفرعي ومنتجاته. ونتيجة للخدمات الاستشارية ومشاريع التعاون التقني، قدمت الحكومات ٢٩ من التوصيات المنهجية والتقنية خلال فترة السنتين. وشهدت الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ زيادة فعلية في عدد الدول الأعضاء التي عملت مع البرنامج الفرعي على البيانات الحكومية المفتوحة، وتوقع حدوث زيادة أخرى في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وسيوصل البرنامج الفرعي تهيئة شراكات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني مع المؤسسات المعنية بتنمية قدرات الإدارة العامة، ولا سيما من خلال الشركاء في شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والرابطة الدولية لكليات ومعاهد الإدارة، والمعهد الدولي للعلوم الإدارية، ومؤتمر وزراء الخدمة العامة الأفارقة، والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، وغيرها.

البرنامج الفرعي ٦: الإدارة المستدامة للغابات

| الكيان المنفذ: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|--|--|-----------|-----------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ٧، البرنامج الفرعي ٨، الإنجاز المتوقع (هـ) | ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على النهوض بالإدارة المستدامة للغابات، وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وإدماج الغابات في خطة التنمية الأوسع نطاقا لما بعد عام ٢٠١٥ | ١٢٥,٩ | ٤٢٨,١ | ٤٤٩,٤ |
| | - | ٣١,٠ | ٣١,٩ |
| | ٥,١ | - | - |
| | ١٣,٠ | ٣٩,٤ | ٣٧,١ |
| | - | ٣,٢ | ٣,٤ |
| | ٢٨٣,٧ | ١٣٢,٤ | ١٣٦,٢ |
| | ٤٢٧,٧ | ٦٣٤,١ | ٦٥٨,٠ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|--|--|--|
| (أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق إدارة مستدامة للغابات | زيادة عدد خطط العمل الوطنية والإقليمية والعالمية بشأن الإدارة المستدامة للغابات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٠ | سيتخذ منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات قرارا بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات خلال الدورة الحادية عشرة للمنتدى التي ستعقد في عام ٢٠١٥. وسيدعم البرنامج الفرعي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وضع خطط استراتيجية من أجل تنفيذ نتائج الدورة الحادية عشرة للمنتدى. وسيدعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ضمن الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات. وسيقوم البرنامج الفرعي بإذكاء الوعي، على جميع المستويات، بدور الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وخطة التنمية الأوسع نطاقا لما بعد عام ٢٠١٥. |
| (ب) تحسين التعاون والتنسيق الوطنيين والإقليميين والدوليين في مجال الغابات من خلال تشجيع اتخاذ إجراءات أكثر فعالية بشأن الإدارة المستدامة للغابات من جانب أو في ما بين الحكومات والمجموعات الرئيسية | زيادة عدد الشراكات والأنشطة التعاونية والمبادرات التي تتولى دور الريادة فيها البلدان والأقاليم والمنظمات والمضطلع بها لدعم الحوار الدولي بشأن السياسات المتعلقة بالغابات | وتشمل أنشطة تنمية القدرات تقديم خدمات استشارية وتنظيم حلقات عمل وإعداد مبادئ توجيهية لمجموعات مواضيعية وجغرافية من البلدان لمساعدتها في بناء القدرات الذي سيفيد في تمكينها من اتخاذ إجراءات من أجل التقدم نحو تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات؛ وتمكينها |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|------------------------------|---|
| والمنظمات والصكوك والعمليات، بما في ذلك أنشطة الشراكة التعاونية في مجال الغابات | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٦ | من إذكاء الوعي والحصول على تمويل للغابات؛ وتنفيذ ولايات الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥. |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٨ | ويُتوقع أن ينفذ البرنامج الفرعي مشروعين من مشاريع حساب التنمية، بشأن تعزيز القدرات الوطنية على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات، وبشأن تعزيز قدرات البلدان النامية على رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي تنفيذ مشروع حساب التنمية بشأن تسخير ما يُوفر من تمويل لإجراءات مواجهة تغير المناخ لفائدة الإدارة المستدامة للغابات. ويُتوقع أيضا أن يقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية في مجال النهوض بتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات في مختلف المناطق في مرحلة الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥. |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٨ | وخلال الاضطلاع بجهود تنمية القدرات، سيعمل البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع اللجان الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات. |

| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر |
|--|---|
| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة |
| ٢٠١٢-٢٠١٣ | ٢٠١٤-٢٠١٥ |
| ٢٠١٦-٢٠١٧ | ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| ٤ | ٤ |
| ٤ | ٥ |
| ٣ (١٦١) | ٥ (٢٥٠) |
| ٧ | ٨ |
| ١٠ | ١٠ |
| المجموع | |
| الخدمات الاستشارية | |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | |
| المجموع | |
| في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، كان هناك توافق في الآراء واتفاق بين الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على أن القرارات المتخذة بشأن تعزيز/تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات سيجري الاضطلاع بها/تنفيذها على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي. | وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، اجتمع أكثر من ١٢٠ خبيرا وطنيا من ٣٥ بلدا في مناطق آسيا الوسطى والجنوب الأفريقي والمحيط الهادئ وحددوا النقاط الرئيسية للإجراءات التي ينبغي اتباعها لوضع استراتيجيات إقليمية من أجل تسخير ما يُوفر من تمويل للأنشطة المتصلة بالمناخ لفائدة الإدارة المستدامة للغابات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حلقة العمل المتعلقة بتعزيز قدرة البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية على الحصول على تمويل للغابات قد يسرت اكتساب المهارات في مجال كتابة طلبات الحصول على المنح لـ ١٧ ممثلا من ١٢ بلدا. وتم إنشاء موقع شبكي للعملية التيسيرية بهدف التمكين من تبادل المعلومات بشأن تمويل الغابات. وقدم البرنامج الفرعي مساعدة استراتيجية للمبادرة التي تقودها الصين بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥. وشارك في المبادرة ما مجموعه ٥٥ بلدا. |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

ويتمثل الأثر المتوقع من الأنشطة المتوخاة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في تقديم المساعدة إلى البلدان في وضع خطط استراتيجية من أجل تنفيذ الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥، وإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة مع الأهداف العالمية بشأن الغابات وإذكاء الوعي والحصول على تمويل للغابات. وهذا من شأنه أن يساعد البلدان في تنفيذ الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن خطة التنمية الأوسع نطاقا لما بعد عام ٢٠١٥.

البرنامج الفرعي ٧: تمويل التنمية

| الكيان المنفذ: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب تمويل التنمية | | | |
|---|--------------|-----------------|----------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ٧، البرنامج الفرعي ٩، الإنجاز المتوقع (د) | | | |
| موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | نفقات الفترة | اعتمادات الفترة | تقديرات الفترة |
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
| المساعدة المؤقتة العامة | ٢١٦,٨ | ٤٢٨,١ | ٤٤٩,٤ |
| الخبراء الاستشاريون | ٢٥٢,٥ | ٦٩,٩ | ٧١,٩ |
| سفر الممثلين | ١٣,٩ | - | - |
| سفر الموظفين | ٢٦,٥ | ٣٧,٤ | ٣٥,٣ |
| الخدمات التعاقدية | ١,٥ | ٣,٢ | ٣,٤ |
| الاتصالات | ٠,٦ | - | - |
| المشاركون في الحلقات الدراسية | ٨٨,٩ | ٨٢,٤ | ٨٤,٨ |
| المجموع | ٦٠٠,٧ | ٦٢١,٠ | ٦٤٤,٨ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
|---|--|---|
| (أ) تعزيز القدرة على التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية وإدارتها وتفسيرها، استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية)، بغرض تشجيع الاستثمار مع القيام في الوقت نفسه بمكافحة التهريب من الضرائب | عدد المعاهدات وأحكام المعاهدات التي تم التفاوض بشأنها، والتي تستند إلى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١١ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٢ | ستركز استراتيجية تنمية القدرات التي يطبقها البرنامج الفرعي على المجالات التالية: (أ) التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية بين البلدان النامية والمتقدمة النمو أو بين اثنين من البلدان النامية استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية وإدارة هذه المعاهدات وتفسيرها؛ (ب) المسائل العملية في تسعير التحويل من وجهة نظر البلدان النامية؛ (ج) الخيارات العملية لحماية وتوسيع القاعدة الضريبية للبلدان النامية؛ (د) الخيارات العملية لتحرير المدخرات وتعبئة المزيد من التمويل الطويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهياكل الأساسية. وسيتم تنفيذ استراتيجية تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) تنظيم حلقات دراسية تدريبية إقليمية في المجالات المذكورة أعلاه، بما في ذلك تنظيم بعض هذه الحلقات بمشاركة المنظمات الإقليمية لإدارات الضرائب الوطنية؛ (ب) تنظيم حلقات عمل وطنية في بلدان رائدة تليها احتياجات محددة وتسدد ثغرات معينة؛ (ج) متابعة البعثات القطرية التي تقدم المساعدة لهذه |
| (ب) تعزيز القدرة على زيادة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرة | ١' عدد الإجراءات، بما في ذلك تلك المتخذة على المستوى الإداري، اللازمة لوضع أو تعزيز | |

| الإجهازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
|--|---|---|
| على حماية وتوسيع القاعدة الضريبية في البلدان النامية | التدابير بهدف القيام على نحو فعال بحماية وتوسيع القاعدة الضريبية التي تعكس عمل الأمم المتحدة | البلدان في مجال تطبيق المهارات والمعارف المكتسبة من خلال الحلقات الدراسية الإقليمية وحلقات العمل الوطنية، بهدف تنفيذ التغييرات اللازمة في مجال السياسات؛ (د) وضع كتيبات وأدلة و "حافظات عملية" لتستخدم من أجل تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه؛ (هـ) إنشاء شبكات جديدة وتعزيز الشبكات القائمة الخاصة بالمسؤولين الحكوميين المختصين بهدف تعزيز الروابط بين البلدان النامية من خلال تبادل أفضل الممارسات. |
| | خط الأساس للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧ | وسينفذ البرنامج الفرعي مشروعيه في إطار الشريحة التاسعة من حساب التنمية، ويتوخى من هذين المشروعين تعزيز قدرة المسؤولين الضريبيين المختصين في البلدان النامية على القيام بما يلي: |
| | '٢' زيادة عدد تدابير السياسات التي يتم وضعها لتحرير المدخرات وتعبئة المزيد من التمويل الطويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهياكل الأساسية | (أ) الاستفادة بفعالية من معاهدات الازدواج الضريبي، بالاعتماد على اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية، بغية تحسين مناخ الاستثمار، وزيادة إيرادات الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي لتمويل التنمية المستدامة؛ (ب) حماية وتوسيع القاعدة الضريبية لهذه البلدان، وذلك بهدف زيادة تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل التنمية المستدامة. وستمثل الأداة الرئيسية المستخدمة لتنفيذ الأنشطة المتوخاة في إطار هذه المشاريع في تنظيم العديد من الدورات بشأن معاهدات الازدواج الضريبي والتسعير الداخلي، إضافة إلى وضع العديد من الكتيبات والأدلة ومجموعات الأدوات إلى جانب التمويل الخارج عن الميزانية. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧ | وأقام البرنامج الفرعي علاقات عمل قوية مع مركز البلدان الأمريكية لإدارات الضرائب، كما أنه يقيم علاقات عمل أخرى مع المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب ومنظمات أخرى مماثلة في مناطق مختلفة. وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن تكون اللجان الإقليمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شركاء في بعض الأنشطة. ويتوخى أيضا التعاون مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمية ومكاتبه القطرية من أجل ضمان الاتساق مع البرامج القطرية. |
| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر | |
| العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الخدمات الاستشارية | ٥٢ | ٥٠ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٣ (٤٠) | ٨ (١٥٠) |
| المجموع | ٥٥ | ٨٠ |

في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وُضعت مجموعة أدوات عملية نتيجة للمشاركة التعاونية الفريدة بين بعض مسؤولي الضرائب من البلدان النامية، وأعضاء لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، ومجموعة متنوعة من الخبراء من ذوي الشهرة العالمية، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والإدارة. وأدى ذلك إلى استخدام واسع لهذه الأدوات، التي استُخدمت عند ذلك لتقديم حلقات العمل العالمية والإقليمية. وتم تدريب ما مجموعه ١١٣ من مسؤولي الضرائب من البلدان النامية في هذه المناسبات خلال تلك الفترة.

وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سيبدأ البرنامج الفرعي بتنفيذ برنامج تدريبي باستخدام أدوات تدريبية جديدة، ألا وهي دورة الأمم المتحدة الدراسية المتعلقة بمعاهدات ازدواج الضريبي، ودورة الأمم المتحدة المتعلقة بالتسعين الداخلي، ودليل الأمم المتحدة بشأن إدارة المعاهدات الازدواج الضريبي للبلدان النامية، ودليل الأمم المتحدة بشأن حماية القاعدة الضريبية للبلدان النامية، فضلاً عن العديد من الكتيبات والأدلة ومجموعات الأدوات التي تم وضعها إلى جانب التمويل الخارج عن الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سيواصل البرنامج الفرعي وضع "حافظات عملية" استناداً إلى الأدلة المذكورة أعلاه، سوف تستخدم لتنفيذ أنشطة التعاون التقني على الصعيد القطري.

وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيواصل البرنامج الفرعي عمله في مجال التعاون الضريبي الدولي، والتركيز على تنفيذ حلقات العمل الوطنية في البلدان الرائدة، التي تلي احتياجات محددة وتسد ثغرات معينة في هذه البلدان، ومتابعة البعثات القطرية التي تقدم المساعدة لهذه البلدان في مجال تطبيق المهارات والمعارف المكتسبة من خلال الحلقات الدراسية الإقليمية وحلقات العمل الوطنية، بهدف تنفيذ التغييرات اللازمة في مجال السياسة العامة. وستستخدم حافظات الأمم المتحدة العملية لتنفيذ هذه الأنشطة. ومن المتوقع أن يتم في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ عقد/إيفاد ١٤ من الحلقات الدراسية الوطنية/البعثات القطرية على الأقل إلى ما لا يقل عن ستة بلدان رائدة. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بتوسيع نطاق أنشطته لتشمل مجالات أخرى من مجالات تمويل التنمية من خلال البناء على إطار تمويل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث بشأن تمويل التنمية والنتائج الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة. وستسهم المجموعة الأولى من الأنشطة في هذا المجال في تعزيز قدرة واضعي السياسات في بلدان مختارة في الجنوب الأفريقي من أجل تحرير الوفورات وتعبئة المزيد من التمويل الطويل الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والهياكل الأساسية، بهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

٢ - التجارة والتنمية: ٣٠٠ ٤٩٤ ٢ دولار

١ - يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بتنفيذ الأنشطة الواردة في هذا القطاع دعماً للبرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتركز الأنشطة على ما يلي: (أ) توفير المشورة التقنية بشأن الخيارات السياسية وآثارها وبشأن فرص المساعدة التقنية في مجالي التجارة والاستثمار والمجالات المتصلة بهما، وذلك استناداً بشكل رئيسي إلى الولايات والمسائل السياسية الواردة في اتفاق أكرا وولاية الدوحة؛ (ب) توفير التدريب للمسؤولين الحكوميين والمعينين بالسياسات بشأن قضايا رئيسية مطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي بغرض زيادة قدرتهم على وضع سياسات أكثر فعالية وتكاملاً للتعامل مع اقتصاد عالمي متغير، وفق الولايات الواردة في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك والتي تم تأكيدها من جديد من خلال توافق آراء ساو باولو وولاية الدوحة؛ (ج) تقديم المشورة في مجال السياسات، والدعم التقني، وتنسيق سياسات المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً، ولا سيما في سياق الإطار المتكامل المعزز المقدم من الوكالات الست المعنية (الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي).

الجدول ٢٣-٨

الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| التغيرات في الموارد | | | | | نقصات اعتمادات | | |
|---------------------|-------|----------------|---------|---------|----------------|---------|------------------------|
| المجموع | | نقصات اعتمادات | | المبلغ | نقصات اعتمادات | | |
| تقديرات | إعادة | إعادة | نسبة | | الفترة | الفترة | |
| الفترة | تقدير | تقدير | المئوية | | ٢٠١٤ | ٢٠١٢ | |
| ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٥ | ٢٠١٣ | | ٢٠١٤ | ٢٠١٢ | |
| ١ ٣٥٦,٦ | ٢,١ | ١ ٣٥٤,٥ | ٧,١ | ٨٩,٧ | ١ ٢٦٤,٨ | ١ ١٦٧,٣ | تكاليف الموظفين الأخرى |
| ٣٦٦,٥ | ١٦,٣ | ٣٥٠,٢ | (٥,٨) | (٢١,٥) | ٣٧١,٧ | ٤٤٢,٠ | سفر الموظفين |
| ٧٧١,٢ | ١,٢ | ٧٧٠,٠ | (١٢,٠) | (١٠٥,٤) | ٨٧٥,٤ | ٦٦٤,٤ | المنح والتبرعات |
| ٢ ٤٩٤,٣ | ١٩,٦ | ٢ ٤٧٤,٧ | (١,٥) | (٣٧,٢) | ٢ ٥١١,٩ | ٢ ٢٧٣,٧ | المجموع |

البرنامج الفرعي ١: العولمة والترابط والتنمية

| الكيان المنفذ: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|--|--|-----------|-----------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٠، البرنامج الفرعي ١، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) | ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الأهداف: | | | |
| (أ) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع السياسات في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمجالات المتصلة بها، ولا سيما القدرة على صياغة سياسات متناسبة في جميع القطاعات وتسهم في الاستراتيجيات الوطنية | ٢٧٠,٨ | ٢٠٩,٢ | ٢٣٢,٨ |
| (ب) سد أوجه النقص التي تشوب جهود بناء القدرات والسياسات بالاستجابة لما تعرب عنه الحكومات والمنظمات الإقليمية من احتياجات إلى المساعدة الفورية، وكذلك تقديم بعض التوجيهات في تصميم المشاريع الطويلة الأجل، بما يتماشى مع الحقائق الوطنية والإقليمية (بما فيها بين بلدان الجنوب) والعالمية، المميزة لكل جهة من الجهات كي تستجيب على نحو أفضل للاحتياجات الحقيقية لدى البلدان المستفيدة | ٩١,١ | ٧٤,٣ | ٧٣,٣ |
| | ١٦٦,٠ | ٢١٨,٩ | ١٩٢,٨ |
| المجموع | ٥٢٧,٩ | ٥٠٢,٤ | ٤٩٨,٩ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
|--|---|---|
| (أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة بينها | (أ) النسبة المئوية للمسؤولين الحكوميين المدربين والذين يعتبرون أن الدورات المذكورة في الفقرة ١٦٦ (دورات تدريبية عن القضايا الرئيسية المتعلقة بجدول الأعمال الاقتصادي الدولي) قد أسهمت إسهاما كبيرا في فهمهم للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي | ستشمل الأنشطة تنظيم خمس دورات تدريبية إقليمية بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (مدة كل واحدة منها ثلاثة أسابيع) ودورات قصيرة تعقد في جنيف، حسب الاقتضاء، يقدمها خبراء في مجال السياسة العامة من جميع البرامج الفرعية التابعة للأونكتاد، وبالنسبة للدورات الإقليمية، خبراء محليون وإقليميون من اللجان الإقليمية، والحكومة، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات القطاع الخاص. وتعزز الدورات التدريبية معارف وقدرات واضعي السياسات وخبراء التمويل والاستثمار المشاركين في مسائل التجارة والتنمية. وهي تزود المسؤولين الحكوميين بمعلومات رئيسية حديثة وتحليلات في مجال الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار وما يتصل بها من مجالات السياسة العامة، فضلا عن التوصل إلى فهم أفضل للآثار المترتبة على السياسات القطاعية وأوجه الترابط فيما بينها ومساهمتها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وتم تصميم الدورات الدراسية مع إيلاء اهتمام خاص إلى الخصائص الإقليمية والوطنية، وتبادل الخبرات، والتدريبات العملية لمحاكاة السياسات، وعمليات التفاوض في مجال صنع القرارات على الصعيدين القطاعي والشامل لعدة قطاعات. |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: | ٧٢ | |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: | ٧٣ | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: | ٧٣ | |

وسيجرى تقديم الخدمات الاستشارية حيثما كانت هناك حاجة إلى المساعدة الفورية وبناء على الطلبات الواردة من الحكومات المستفيدة. كذلك ستسهم الخدمات الاستشارية في تعزيز التفاعل

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|--|---|---|
| (ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها | (ب) عدد متلقي الخدمات الاستشارية الذين يؤكدون جدوى المشورة المقدمة في مجال السياسات | بين قدرات البحث وتحليل السياسات والأنشطة العملية. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣٨ | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣٨ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣٨ | |

| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر |
|---|-----------------------------|
| العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ |
| ٤ | ٣ |
| ٦ (١١٩) | ٥ (٧٥) |
| ١١٩ | ٧٥ |
| ١٢٩ | ٨٣ |
| الخدمات الاستشارية | ٣ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل ^(١) | ٥ (٧٥) |
| الزمالات ^(٢) | ٧٥ |
| المجموع | ٨٣ |

وتندرج أنشطة المستشارين الأقليميين في البرامج التشغيلية التي تنفذها البرامج الفرعية الأساسية التابعة للأونكتاد. وخلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وفي إطار البرنامج الفرعي ١، قدم الأونكتاد المشورة المتعلقة بالسياسات القطرية المنبثقة عن أعمال البرنامج الفرعي في مجالي البحث والتحليل للبرنامج الفرعي، ولا سيما التقرير الرئيسي للأونكتاد المعنون "تقرير التجارة والتنمية"، وذلك بناء على طلب صانعي السياسات في آسيا وأمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا. فعلى سبيل المثال، قُدم الدعم إلى المملكة العربية السعودية بشأن مسائل توفير فرص العمل والتنويع الاقتصادي على الصعيد الوطني. وركزت الخدمات الاستشارية المقدمة إلى مصرف دول وسط أفريقيا على المسائل المتصلة بالتعاون والتنسيق التقنيين والماليين على الصعيد الإقليمي. ويكمل هذا النشاط مشروع حساب التنمية بشأن تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو من أجل تعزيز التعاون المالي والتقني الإقليمي بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب ووسط أفريقيا، التي يجري تنفيذه حالياً. وقدم المستشارون أيضاً تحليلات تقنية وتوصيات سياسية إلى البلدان النامية التي ناقشت الاختلالات الاقتصادية

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

العالمية في عدة مؤتمرات وزارية. وساعدت هذه الأنشطة على تعزيز قدرة كبار المديرين وواضعي السياسات على صياغة سياسات واستراتيجيات اقتصادية مناسبة تدعم النمو المستدام والحد من الفقر، وعلى المشاركة بفعالية أكبر في شتى المفاوضات المتعددة الأطراف. وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيستمر تنظيم خمس دورات تدريبية إقليمية بصورة مشتركة في إطار البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤.

(أ) تنظم بالاشتراك مع البرامج الفرعية من ١ إلى ٤.

البرنامج الفرعي ٢: الاستثمار والمشاريع

| الكيان المنفذ: الأونكتاد، شعبة الاستثمار والمشاريع | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٠، البرنامج الفرعي ٢، الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج) | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ ٢٠١٤-٢٠١٥ ٢٠١٦-٢٠١٧ تقديرات الفترة |
| الأهداف: | المساعدة المؤقتة العامة ١٨٤,١ ٢٠٩,٢ ٢٣٢,٨ |
| (أ) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع السياسات في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمجالات المتصلة بها، ولا سيما القدرة على صياغة سياسات متناسبة في جميع القطاعات وتسهم في الاستراتيجيات الوطنية | سفر الموظفين ٦٧,٨ ٧٤,٣ ٧٣,٣ |
| (ب) سد أوجه النقص التي تشوب جهود بناء القدرات والسياسات بالاستجابة لما تعرب عنه الحكومات والمنظمات الإقليمية من احتياجات إلى المساعدة الفورية، وكذلك تقديم بعض التوجيهات في تصميم المشاريع الطويلة الأجل، بما يتماشى مع الحقائق الوطنية والإقليمية (بما فيها بين بلدان الجنوب) والعالمية، المميزة لكل جهة من الجهات كي تستجيب على نحو أفضل للاحتياجات الحقيقية لدى البلدان المستفيدة | التدريب ١٦٦,٠ ٢١٨,٩ ١٩٢,٨ |
| | المجموع ٤١٧,٩ ٥٠٢,٤ ٤٩٨,٩ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|--|---|---|
| (أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة بينها | (أ) النسبة المئوية للمسؤولين الحكوميين المدربين الذين يرون أن الدورات المذكورة في الفقرة ١٦٦ (الدورات التدريبية بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي) قد ساهمت بقدر كبير في فهم تلك المسائل، بما في ذلك فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية | ستشمل الأنشطة خمس دورات تدريبية إقليمية بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (مدة كل واحدة منها ثلاثة أسابيع) ودورات قصيرة تعقد في جنيف، حسب الاقتضاء، يقدمها خبراء في مجال السياسة العامة من جميع البرامج الفرعية التابعة للأونكتاد، وبالنسبة للدورات الإقليمية، خبراء محليون وإقليميون من اللجان الإقليمية، والحكومة، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات القطاع الخاص. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٣ | وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم عدد يصل إلى ست حلقات عمل/حلقات دراسية لكبار المسؤولين في مجال صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار المتكاملة الملائمة للتنمية المستدامة، بما في ذلك بناء القدرات في مجال الترويج للاستثمار وتيسيره، والتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذها. |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٣ | وسيكون التركيز الرئيسي للخدمات الاستشارية على تنمية القدرات على الصعيد الوطني والدولي من أجل تصميم وتنفيذ السياسات الاستثمارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى نتائج منتدى الاستثمار العالمي وتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤. وستتم تنمية القدرات من خلال تقديم الخدمات الاستشارية المخصصة بواسطة خبراء تقنيين في مجال تمويل القطاعات التي تشملها أهداف التنمية المستدامة؛ وإعداد استعراضات سياسات الاستثمار وما يتصل بها من |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٣ | |
| (ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسة العامة والآثار المترتبة عليها، بما في ذلك في مجال اتفاقات | (ب) عدد متلقي الخدمات الاستشارية الذين يؤكدون جدوى | |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|--|----------------------------------|---|
| الاستثمار الدولية | المشورة المقدمة في مجال السياسات | مشورة في مجال السياسات العامة لاجتذاب الاستثمارات الدولية والاستفادة منها؛ وتطبيق الممارسات الفضلى لترويج الاستثمار وتيسيره؛ ودعم المفاوضات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣٨ | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣٨ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣٨ | |
| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر | |
| العدد الفعلي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| ٣ | ٣ | ٣ |
| الخدمات الاستشارية | | |
| ٤ (٥٥) | ٤ (٥٠) | ٦ (٥٠) |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل ^٢ | | |
| ٠ | ٠ | ٠ |
| الزمالات ^٣ | | |
| ٧ | ٧ | ٩ |
| المجموع | | |
| <p>في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تم تنظيم ست دورات دراسية إقليمية مع ما مجموعه ١١٩ مشاركا بالاشتراك مع البرامج الفرعية من ١ إلى ٤ لفائدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأفريقيا (٢) وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ. ونُظمت بالفعل دورتان من الدورات الخمس المقررة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وستُنظم الدورات الثلاث المتبقية في عام ٢٠١٥. وتكشف التعليقات الواردة من المشاركين عن أن الدورات أدت إلى تعزيز معارفهم وقدرتهم على وضع سياسات فعالة لدعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في ظل ظروف زيادة الترابط في الأنظمة التجارية والمالية الدولية. وأدت مساهمات هذا البرنامج الفرعي على وجه الخصوص إلى تعزيز فهم المشاركين للآثار الإنمائية لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتغير طبيعة المستثمرين الدوليين.</p> <p>وخلال فترة السنتين الماضيتين، شهد ٢٥ بلدا (من أصل ما مجموعه ٣٦ بلدا) أجرى البرنامج الفرعي ٢ فيها استعراضات لسياسات الاستثمار، زيادات كبيرة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وتشمل الأمثلة على هذه البلدان: بنن والجمهورية الدومينيكية وزامبيا وغانا وفيت نام. وعلاوة على ذلك، كانت سبعة بلدان مستفيدة من استعراض سياسة الاستثمار ضمن البلدان العشرة الأولى التي قامت بإصلاحات في الترتيب الذي أجراه البنك الدولي لممارسة الأعمال في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢. وتم في إطار البرنامج الفرعي تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية لفائدة ١٥٠ من الجهات المعنية بالاستثمار، مما زاد من فهمها للمسائل المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية. وأكد تقييم مستقل أجري للبرنامج</p> | | |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

الفرعي في عام ٢٠١٤ الأهمية الكبرى للعمل الذي اضطلع به الأونكتاد في مجال الاستثمار من أجل التنمية المستدامة والمساعدة التقنية ذات الصلة والأثر الكبير لهذا العمل واستدامته الواسعة النطاق وما اتسم به إنجاز هذا العمل من كفاءة وفعالية.

وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيستمر تنظيم خمس دورات تدريبية إقليمية بصورة مشتركة في إطار البرامج الفرعية من ١ إلى ٤. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم في إطار البرنامج الفرعي تنظيم ٦ حلقات عمل/حلقات دراسية لكبار المسؤولين.

(أ) تنظم بالاشتراك مع البرامج الفرعية من ١ إلى ٤.

البرنامج الفرعي ٣ - التجارة الدولية

| الكيان المنفذ: الأونكتاد، شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|--|--|--|--|---|------------------------------|-----------------------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٠، البرنامج الفرعي ٣، الإنجازات المتوقعة من (أ) إلى (هـ) | | | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الأهداف: | | | | ٢٣٥,٩ | ٢٠٩,٢ | ٢٣٢,٨ |
| (أ) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع السياسات في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمجالات المتصلة بها، ولا سيما القدرة على صياغة سياسات متناسبة في جميع القطاعات وتسهم في الاستراتيجيات الوطنية | | | | ١٠٧,٠ | ٧٤,٣ | ٧٣,٣ |
| (ب) سد أوجه النقص التي تشوب جهود بناء القدرات والسياسات بالاستجابة لما تعرب عنه الحكومات والمنظمات الإقليمية من احتياجات إلى المساعدة الملحة الفورية، وكذلك تقديم بعض التوجيهات في تصميم المشاريع الطويلة الأجل المتصلة بالتجارة والسياسات الإنمائية المستدامة لكي تستجيب على نحو أفضل للاحتياجات الحقيقية لدى البلدان المستفيدة | | | | ١٦٦,٠ | ٢١٨,٩ | ١٩٢,٨ |
| المجموع | | | | ٥٠٨,٩ | ٥٠٢,٤ | ٤٩٨,٩ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|--|--|--|
| (أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة بينها | (أ) النسبة المئوية للمسؤولين الحكوميين المديرين الذين يرون أن الدورات المذكورة في الفقرة ١٦٦ (الدورات التدريبية بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي) قد ساهمت بقدر كبير في فهمهم لتلك المسائل الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٣ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٣ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٣ | ستشمل الأنشطة خمس دورات تدريبية إقليمية بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (مدة كل واحدة منها ثلاثة أسابيع) ودورات قصيرة تعقد في جنيف، حسب الاقتضاء، يقدمها خبراء في مجال السياسة العامة من جميع البرامج الفرعية التابعة للأونكتاد، وبالنسبة للدورات الإقليمية، خبراء محليون من اللجان الإقليمية والحكومة والأوساط الأكاديمية ومؤسسات القطاع الخاص. |
| (ب) زيادة الوعي والمعرفة بالتجارة الشاملة وخيارات السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة وآثارها | (ب) عدد المستفيدين من الخدمات الاستشارية الذين يؤكدون فائدة المشورة المقدمة في مجال السياسات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣٨ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣٨ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣٨ | وستقدم الخدمات الاستشارية على أساس نهج قائم على الطلب، وسوف تهدف إلى: (أ) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع أولويات التفاوض، وتنفيذ اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الإنمائية؛ (ب) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على زيادة مشاركتها في إنتاج وتجارة الخدمات العالمية؛ (ج) معالجة الآثار التجارية والإنمائية المترتبة عن التدابير غير الجمركية، (د) تعزيز القدرة التحليلية من أجل وضع السياسات التجارية وإجراء المفاوضات التجارية، وإدراج شواغل التجارة والتنمية في سياسات تجارية وطنية تسهم في القدرات الإنتاجية وسياسة الشمول وتمكين المرأة وإيجاد فرص العمل، وبصفة خاصة لصالح أقل البلدان نمواً؛ (هـ) التشجيع على استخدام سياسات فعالة للتنافس وحماية المستهلك من أجل بناء القدرة على التنافس محلياً ودولياً والتصدي للممارسات المناهضة للمنافسة؛ (و) معالجة المسائل المشتركة بين التجارة والبيئة في سياق تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ (ز) تبادل أفضل الممارسات بشأن الشراكات من أجل التجارة والتنمية التي يمكن أن تعزز تحقيق خطة |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | العدد الفعلي للفترة |
|---|----------------|----------------|---------------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٦ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | ٢٠١٣-٢٠١٦ |
| ٣ | ٣ | ٣ | ٣ |
| الخدمات الاستشارية | | | |
| ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل ^(١) | | | |
| ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| الزمالات ^(١) | | | |
| ٣ | ٣ | ٣ | ٣ |
| المجموع | | | |

في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تم تنظيم ست دورات دراسية إقليمية مع ما مجموعه ١٢٢ مشاركاً لفائدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأفريقيا (٢)، وغرب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ. وأجريت بالفعل دورتان من الدورات الخمس المقررة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وستنظم الدورات الثلاث المتبقية في عام ٢٠١٥. وتكشف التعليقات الواردة من المشاركين أن الدورات أدت إلى تعزيز معارفهم وقدرتهم على وضع سياسات فعالة لدعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في ظل ظروف زيادة الترابط في الأنظمة التجارية والمالية الدولية. وأدت مساهمات هذا البرنامج الفرعي، على وجه الخصوص، إلى تعزيز فهم المشاركين للنهج والسياسات الاستراتيجية والجديدة على الصعيد الوطنية والمتعددة الأطراف والدولية من أجل تعزيز دور البلدان النامية في التجارة الدولية ولتحقيق مكاسب إنمائية من هذه المشاركة.

وتندرج أنشطة المستشارين الأقالبيين في البرامج التشغيلية التي تنفذها البرامج الفرعية الأساسية التابعة للأونكتاد. وتشمل الخدمات الاستشارية المقدمة ما يلي: (أ) تقديم مشورة الخبراء رفيعة المستوى التقني بشأن خيارات السياسات التجارية، والمفاوضات التجارية وأثرها الإنمائي؛ (ب) المشورة والتحليلات الموجهة نحو السياسات في مجال السياسات التجارية والتجارة الدولية، والمفاوضات التجارية والمسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة في سياق الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛ (ج) تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات التجارية وأولويات المفاوضات التجارية وآثارها علىفرادى البلدان والمجموعات المختلفة من البلدان، بما في ذلك مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، بشأن قضايا إنمائية رئيسية في التحضير للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٣. وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيستمر تنظيم خمس دورات تدريبية إقليمية بصورة مشتركة في إطار البرامج الفرعية من ١ إلى ٤.

(أ) تنظم بصورة مشتركة في إطار البرامج الفرعية من ١ إلى ٤.

للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ (ج) مساعدة البلدان على تعزيز مساهمة الاقتصاد الإبداعي في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة

البرنامج الفرعي ٤ - التكنولوجيا واللوجستيات

| الكيان المنفذ: الأونكتاد، شعبة التجارة التكنولوجية واللوجستيات | | | | العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٠، البرنامج الفرعي ٣، الإنجازان المتوقعان (ج) و (د) | | | |
|--|--|--|--|--|-------|-------|--|
| موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | | | نققات الفترة اعتمادات الفترة تقديرات الفترة | | | |
| | | | | ٢٠١٣-٢٠١٢ ٢٠١٤-٢٠١٥ ٢٠١٦-٢٠١٧ | | | |
| الأهداف: | | | | | | | |
| (أ) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع السياسات في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والمجالات المتصلة بها، ولا سيما القدرة على صياغة سياسات متناسبة في جميع القطاعات وتسهم في الاستراتيجيات الوطنية | | | | | | | |
| (ب) سد أوجه النقص التي تشوب جهود بناء القدرات والسياسات بالاستجابة لما تعرب عنه الحكومات والمنظمات الإقليمية من احتياجات إلى المساعدة الفورية، وكذلك تقديم بعض التوجيهات في تصميم المشاريع الطويلة الأجل، كي تستجيب على نحو أفضل للاحتياجات الحقيقية لدى البلدان المستفيدة | | | | | | | |
| المساعدة المؤقتة العامة | | | | ١٨٤,١ | ٢٠٩,٢ | ٢٣٢,٨ | |
| سفر الموظفين | | | | ١٢٦,٧ | ٧٤,٣ | ٧٣,٣ | |
| التدريب | | | | ١٦٦,٤ | ٢١٨,٩ | ١٩٢,٨ | |
| المجموع | | | | ٤٧٧,٢ | ٥٠٢,٤ | ٤٩٨,٩ | |

| الإنجازات المتوقعة | | مؤشرات الإنجاز | | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^١ | |
|--|--|---|--|--|--|
| (أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة بينها | | (أ) النسبة المئوية للمسؤولين الحكوميين المدربين الذين يرون أن الدورات المذكورة في الفقرة ١٦٦ (الدورات التدريبية بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي) قد ساهمت بقدر كبير في فهمهم تلك المسائل | | ستشمل الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي خمس دورات تدريبية إقليمية بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (مدة كل واحدة منها ثلاثة أسابيع) ودورات قصيرة تعقد في جنيف، حسب الاقتضاء، يقدمها خبراء من اللجان الإقليمية، والحكومة، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات القطاع الخاص. وللوفاء بالهدف المعلن، سيواصل التدريب اتباع توجيهين من التوجيهات الاستراتيجية، يهدف كلاهما إلى تعزيز أثر النشاط من حيث جدواه وإدماج المعرفة في البلدان المشاركة، على النحو التالي: | |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٢ | | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٣ | | ١ - جدوى التدريب: | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٣ | | | | (أ) ستدمج ثلاثة مستويات للمعرفة في برنامجه بطريقة متسقة: '١' المعرفة المتعلقة بالمسائل الإقليمية (يقدمها موظفو الأونكتاد)؛ '٢' المعرفة المتعلقة بالمسائل الإقليمية (يقدمها خبراء من اللجان الإقليمية ذات الصلة، حسب المنطقة التي يتم تنظيم التدريب فيها)؛ '٣' المعرفة المحلية (خبراء محليون من البلد المضيف)؛ | |
| (ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها | | (ب) عدد المستفيدين من الخدمات الاستشارية الذين يؤكدون فائدة المشورة المقدمة في مجال السياسات | | (ب) سيقوم البرنامج أيضا بالتأكيد على أهمية تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين المشاركين القادمين من نفس المنطقة، سواء من خلال عروض ومناقشات رسمية أو من خلال استخدام أحدث أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي ظروف غير رسمية؛ | |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣٧ | | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣٨ | | | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣٨ | | | | | |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة |
|---------------------|----------------|----------------|
| ٢٠١٢-٢٠١٣ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| ٣ | ٣ | ٣ |
| ١٢ (٣٢١) | ١٢ (٣٦٢) | ١٢ (٣٧٠) |
| — | — | — |
| ١٥ | ١٥ | ١٥ |

٢ - دمج المعرفة في البلدان المشاركة:

(أ) سيتم إيلاء اهتمام خاص، عند اختيار المشاركين وفي تقييمات ما بعد الدورة ومتابعة الدورة، لاستخدام المعرفة المستقاة من التدريب بعد التدريب المباشر للمشاركين من خلال تبادل المعارف داخل إدارة كل منهم، عن طريق تنظيم حلقات دراسية أو تدريب الزملاء الآخرين. وسيجري التأكيد أيضا على ضرورة بقاء المشاركين في الوظائف التي سيجري تدريبهم للعمل فيها مدة كافية حتى يتمكنوا من تطبيق معارفهم الجديدة لما فيه مصلحة إدارتهم وبلدانهم؛

(ب) سيقوم برنامج التدريب أيضا بدعوة أكاديميين من المنطقة بصفة مشاركين أو أشخاص ذوي خبرات، حسب الاقتضاء.

وسيجري تقديم خدمات استشارية حيثما تدعو الحاجة إلى مساعدة فورية وبناء على الطلبات الواردة من الحكومات المستفيدة.

في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تم تنظيم ست دورات دراسية إقليمية مع ما مجموعه ١٢٢ مشاركا لفائدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأفريقيا (أ)، وغرب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ. وأجريت بالفعل دورتان من الدورات الخمس المقررة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وستقدم الدورات الثلاث المتبقية في عام ٢٠١٥. وتكشف التعليقات الواردة من المشاركين عن أن الدورات أدت إلى تعزيز معارفهم وقدرتهم على وضع سياسات فعالة لدعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في ظل ظروف زيادة الترابط في الأنظمة التجارية والمالية الدولية.

وثمة مشروعان محددان تولى تنفيذهما البرنامج الفرعي في إطار حساب التنمية من المتوقع أن تكون لهما صلات بالدورات الإقليمية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويهدف أحد المشروعين إلى تعزيز قدرة صانعي السياسات والقائمين بتخطيط النقل ومديري الهياكل الأساسية للنقل في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على اتخاذ تدابير استجابة مناسبة للتكيف مع آثار تغير المناخ على الموانئ البحرية والمطارات. ومن المتوقع أن يؤدي المشروع إلى تعزيز قدرة مقررري السياسات على فعالية تخطيط ووضع تدابير التكيف اللازمة التي تعزز قدرة الهياكل الأساسية للنقل الساحلي على التكيف فضلا عن زيادة المعرفة بآثار تغير المناخ على الهياكل الأساسية للموانئ والمطارات. ويستهدف المشروع الثاني تعزيز قدرات مقررري السياسات في مجال النقل، والهياكل الأساسية والتمويل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة البحر الكاريبي، على تعزيز وتمويل نقل البضائع المستدام من خلال اتخاذ تدابير سليمة تتعلق بسياسات النقل، واعتماد إجراءات وآليات تمويل كافية.

وسوف تعمم على نطاق واسع المعلومات المتعلقة بنتائج أنشطة المشاريع الرئيسية وأثرها (ولا سيما نتائج دراسات الحالات الإفرادية)، فضلا عن المواد التدريبية/قائمة أفضل الممارسات

(أ) تنظم بصورة مشتركة في إطار البرامج الفرعية من ١ إلى ٤.

التي أعدت في إطار المشروعين، وذلك من خلال وسائل تشمل الدورات التدريبية الإقليمية المقررة، والدورات القصيرة التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وحسب الاقتضاء، ستشير أنشطة بناء القدرات المضطلع بها في إطار مشاريع حساب التنمية، بما في ذلك المنصة الشبكية، إلى المواد التدريبية المعدة من أجل الدورات المذكورة أعلاه وستستفيد منها.

وشملت الخدمات الاستشارية المقدمة استجابة لطلب من مصرف نيجيريا للتصدير والاستيراد (NEXIM) توفير المشورة المتعلقة بالسياسات والمساعدة العملية المتعلقة باستخدام نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل مشروع إنمائي معنون Sealink، وكذلك من أجل الحصول على امتيازات إنشاء المخطات الطرفية وخدمات النقل البحري. ومشروع Sealink هو مشروع إقليمي يخضع لإشراف مصرف NEXIM ويهدف إلى بناء نظام كفؤ للنقل البحري في المنطقة الساحلية من شأنه تعزيز التجارة الإقليمية وتوفير خدمات النقل البحري للمسافرين والبضائع على حد سواء في دول غرب ووسط أفريقيا. وبالمثل يصب هذا العمل في مشروع لنقل البضائع المستدام وتمويله يقوم الأونكتاد بتنفيذه في إطار حساب التنمية. ويهدف المشروع إلى إرساء أفضل الممارسات والنماذج في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي ستستخدم في أنشطة التدريب والأنشطة الاستشارية في المشروع.

وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيستمر تنظيم خمس دورات تدريبية إقليمية بصورة مشتركة في إطار البرامج الفرعية من ١ إلى ٤. وبالإضافة إلى ذلك، ستنظم ١٢ دورة تدريبية قصيرة في إطار البرنامج الفرعي.

البرنامج الفرعي ٥ - أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

| الكيان المنفذ: الأونكتاد، شعبة أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|--|---|---------------------------|--------------------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٠، البرنامج الفرعي ٣، الإنجاز المتوقع (ج) | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: توفير الخبرة التقنية والخدمات الاستشارية الرفيعة المستوى، بما في ذلك المشورة الفورية، للدول الأعضاء، ووضع خطط واستراتيجيات محددة لمساعدة أقل البلدان نموا على تحسين إدماج سياساتها وأولوياتها التجارية في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر وتعزيز السيطرة الوطنية على زمام تلك السياسات والخطط والقرارات ذات الأولوية، ولا سيما ما يتعلق منها باحتياجات المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في سياق الإطار المتكامل المعزز لتوفير المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا | ٢٩٢,٤ | ٤٢٨,٠ | ٤٢٥,٤ |
| | ٤٩,٤ | ٧٤,٣ | ٧٣,٣ |
| | - | - | - |
| المجموع | ٣٤١,٨ | ٥٠٢,٣ | ٤٩٨,٧ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
|--|--|--|
| (أ) دمج السياسات والأولويات التجارية على نحو أفضل في الخطط الإنمائية الوطنية، بوسائل منها تنفيذ الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا | (أ) عدد أقل البلدان نموا التي أحرزت تقدما في إدماج سياساتها وأولوياتها التجارية في صلب خططها الإنمائية الوطنية، ونفذت مصفوفات العمل الواردة في الإطار المتكامل المعزز، مع إدراك إمكانية تأثير عوامل عديدة على هذا المؤشر الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٢ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٣ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٤ | سيتم تقديم الخدمات الاستشارية وإجراء الدراسات التحليلية للاستجابة للطلبات المقدمة من البلدان لتحديث دراساتها التشخيصية للتكامل التجاري (إثيوبيا وجيبوتي ومالي وموزامبيق والنيجر) وتعزيز قدراتها على دمج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية (جزر سليمان وغامبيا) وتقديم المساعدة الفورية بناء على الطلبات الواردة من الحكومات المستفيدة. وستولى أهمية خاصة للأنشطة الناتجة عن طلبات البلدان فيما يتعلق بتنفيذ الإطار المتكامل المعزز الذي تم تمديده حاليا لمرحلة جديدة تبدأ في عام ٢٠١٦. ويتماشى هذا النهج الاستراتيجي مع ولاية الدوحة، التي دعت الأونكتاد إلى تعزيز مساهماته الفعلية في الإطار. وعلاوة على ذلك، فقد أقر برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا بالأهمية الحاسمة لتنفيذ "تزويد أقل البلدان نموا، على سبيل الأولوية، بالمساعدة التقنية الفعلية في أمور التجارة وبناء قدراتها في هذا المجال، وذلك بطرق منها تحسين حصة المساعدة المقدمة إلى تلك البلدان في إطار المعونة التجارية وفي نطاق الإطار المتكامل المعزز" (انظر A/CONF.219/3/Rev.1، الفقرة ٦٦، الفرع ٣ (ه)). وفي هذا السياق، ستظل الخبرة التقنية في مجال تعزيز المنتجات التقليدية للمجتمعات الرفيعة من خلال المؤشرات الجغرافية والمبادرات "الداخلية"، المعدة من خلال تنفيذ مشروع حساب التنمية المتعلقة بتعزيز قدرة المجتمعات الرفيعة في أقل البلدان نموا على تعزيز القيمة المضافة لمنتجاتها التقليدية، عنصرا من عناصر تحديث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري والمبادرات الأخرى بشأن الوصول إلى الأسواق. |
| (ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها | (ب) عدد متلقي الخدمات الاستشارية الذين يؤكدون جدوى المشورة المقدمة في مجال السياسات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣٨ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣٨ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣٨ | وسيتم توفير الخبرة التقنية الرفيعة المستوى القائمة على الطلب والخدمات الاستشارية، بوسائل تشمل الأنشطة القطرية، إلى الدول الأعضاء بغية تعزيز قدرة هذه البلدان على صياغة سياسات تجارية مملوكة وطنيا، والاستفادة بشكل أفضل من فرص الوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة من خلال زيادة المشاركة في المبادرات الإقليمية والمبادرات التجارية المتعددة الأطراف |

| موجز النواتج (المشاركون) | | | | موجز الأثر |
|---|----------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|
| <p>المعنية بشأن الأفضليات.</p> <p>وستنظم دورات تدريبية جماعية مصممة خصيصا لصانعي السياسات على الصعيد الوطني، لبناء القدرات الوطنية على صياغة السياسات التجارية بالتعاون مع معاهد البحوث والجامعات.</p> | | | | |
| الخدمات الاستشارية | ١٠ | تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ |
| الحلقات الدراسية وحلقات العمل | ١٤ (٧٥٧) | ١٥ (٧١١) | ١٠ (٥٢٠) | ١٤ |
| الزمالات | - | - | - | - |
| المجموع | ٢٤ | ٢٥ | ٢٤ | ٢٤ |
| <p>يوفر هذا البرنامج الفرعي الدعم إلى أقل البلدان نموا لتعزيز جهودها الرامية إلى بناء القدرات المحلية لتنفيذ الإطار المتكامل المعزز على الصعيد القطري، أي صياغة السياسات التجارية لیتعميمها وإيلاؤها الأولوية ضمن خططها الإنمائية الوطنية.</p> <p>وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، تلقى الأونكتاد في البداية طلبا من السنغال وغامبيا في عام ٢٠١٢ للقيام بتحديث دراسائيهما التشخيصيتين للتكامل التجاري، وأنجز التحديثان في عام ٢٠١٣. واعترافا بعمل الأونكتاد طلبت خمس دول أخرى منه خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ (لايوسيا وجيبوتي ومالي وموزامبيق والنيجر)، القيام بتحديث دراسائهما التشخيصية للتكامل التجاري. ويجري الاضطلاع بهذه التحديثات حاليا ويوفر لها التمويل من الإطار المتكامل المعزز. وأُتبع تحديث دراسة غامبيا بطلب من الحكومة للمساعدة على إدماج التجارة، على أن يمول من الإطار المتكامل المعزز. وفي السنغال، أُتبع التحديث بأنشطة ما بعد الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري.</p> <p>وحددت الدراسات التشخيصية مجموعة من القضايا التجارية ذات الأولوية التي تدبجها هذه البلدان في خططها الإنمائية على نحو مطرد. وفي حالة بلدان غرب أفريقيا، ما فتئ البرنامج الفرعي يعمل على تعزيز الأخذ بنهج إقليمي لتيسير التجارة أقرته الحكومات المستفيدة والجهات المانحة على حد سواء. وسيتم الآن تناول المسائل الإقليمية المتعلقة بتيسير التجارة في المرحلة الثانية من الإطار المتكامل المعزز.</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك، أجرى البرنامج الفرعي عددا من الدراسات التحليلية وقدم عددا من الخدمات الاستشارية بشأن الوصول إلى الأسواق وقواعد المنشأ لدعم الموقف التفاوضي لأقل البلدان نموا في منظمة التجارة العالمية وآليات الإدماج التجاري الإقليمي. وساهم هذا العمل في صياغة مجموعة من المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي أفضى إلى القرار الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لصالح أقل البلدان نموا. ولاقت هذه الأنشطة تقديرا على نطاق واسع من جانب أقل البلدان نموا والجهات المانحة، وهو ما تشهد به الإشادة الخطية من جانب هذه البلدان والتمويل الطوعي الإضافي من الجهات المانحة.</p> <p>واستخدمت موارد البرنامج العادي للتعاون التقني لقيادة عملية تحديث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، والاضطلاع بالخدمات الاستشارية والدراسات التحليلية التي</p> | | | | |

أدت إلى أنشطة بناء القدرات ومشاريع التعاون التقني. وجلبت هذه الأنشطة موارد إضافية للبرنامج الفرعي اعترافاً بجدواه. وفي حالة "الإطار المتكامل المعزز"، تمت الموافقة في تموز/يوليه ٢٠١٤ على المشروع الأول من المستوى ٢ لبنن، على أن يكون الأونكتاد هو الهيئة المسؤولة عن التنفيذ، وبمشاركة مركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وتم إعداد مشروع ثان مع مركز التجارة الدولية بشأن السياحة في جيبوتي. وفي حالة الوصول إلى الأسواق وقواعد المنشأ، قامت حكومة هولندا بتمويل برنامج لبناء القدرات، بالتعاون مع المعهد الجامعي الأوروبي. ومن المتوقع أن يتم توسيع نطاق هذه المبادرة تدريجياً لتشمل تيسير التجارة، والإجراءات التصحيحية التجارية والتكامل التجاري الإقليمي.

وتم في إطار هذا البرنامج الفرعي أيضاً تنفيذ أحد مشاريع حساب التنمية بشأن تعزيز قدرة المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً على تعزيز القيمة المضافة لمنتجاتها التقليدية التي تم بنجاح ربطها بالدراسات التشخيصية للتكامل التجاري وعملية الإطار المتكامل المعزز لتوجيه انتباه واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً إلى مسائل التجارة المتعلقة بفرص التبادل التجاري والتحديات التي تواجهها المجتمعات الريفية.

٣ - المستوطنات البشرية: ١ ٤٦٢ ٥٠٠ دولار

٢٣-٣٣ يضطلع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بتنفيذ الأنشطة في هذا القطاع دعماً للبرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويقدم البرنامج الخبرة التقنية المتخصصة والدعم التشغيلي لمن يطلبهما من الحكومات وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل من خلال ما يلي: (أ) الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل المتعلقة بمسائل مختارة استراتيجياً ذات أولوية عالية؛ (ب) تحديد برامج تعاون ابتكارية توضيحية واستحداثها والشروع فيها؛ (ج) تقديم خدمات الدعم المتخصصة اللازمة لتنفيذ برامج التعاون من هذا القبيل ورصدها ومحاكاتها.

٢٣-٣٤ ويتمثل الهدف في تقديم الدعم إلى الحكومات وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها وتقديم إسهاماتها في تنفيذ جدول أعمال الموئل، وغيره من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ودعم البعد المتعلق بالمستوطنات البشرية في الاتفاقات الأخرى المتعددة الأطراف مثل الأهداف الإنمائية للألفية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، سيجري توفير المدخلات الموضوعية اللازمة للإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمستوطنات البشرية والإسكان من أجل إدماج المسائل ذات الأولوية العليا المتصلة بالتحضر المستدام في الأعمال التحضيرية على الصعيد الوطني.

الجدول ٢٣-٩

الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ | اعتمادات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ | التغييرات في الموارد المبلغ | النسبة المئوية | المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف | إعادة تقدير الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | تقديرات |
|------------------------------|---------------------------------|--------------------------------|----------------|---|---------------------------------------|------------------------|
| ١ ٢٣٢,٩ | ١ ٢١٥,١ | - | - | ١ ٢١٥,١ | ١ ٣٤٥,٩ | تكاليف الموظفين الأخرى |
| ٨,٦ | - | - | - | - | - | سفر الممثلين |
| ٧٧,٣ | ٧٧,٩ | (٧,٨) | (١٠,٠) | ٧٠,١ | ٣,٢ | سفر الموظفين |
| ١٨,٧ | ٢,٨ | - | - | ٢,٨ | ٠,٣ | الخدمات التعاقدية |
| ٢٩,٠ | ٣٤,٣ | (٤,٦) | (١٣,٤) | ٢٩,٧ | ٢,٩ | مصرفات التشغيل العامة |
| ٢,٧ | ٤,٣ | - | - | ٤,٣ | ٠,٥ | اللوازم والمواد |
| ١,٥ | ٩,٨ | (٧,٢) | (٧٣,٥) | ٢,٦ | ٠,٢ | الأثاث والمعدات |
| ١ ٣٧٠,٧ | ١ ٣٤٤,٢ | (١٩,٦) | (١,٥) | ١ ٣٢٤,٦ | ١ ٣٧,٩ | المجموع |

البرنامج الفرعي ١ - التعاون الإقليمي والتقني

| الكيان المنفذ: موئل الأمم المتحدة، شعبة البرامج | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|---|-------------------------|---------|---|------------------------------|-----------------------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٢، البرامج الفرعية من ١ إلى ٧ | | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ |
| الأهداف: تحسين قدرات السلطات المحلية والإقليمية والوطنية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للتنمية الحضرية المستدامة | المساعدة المؤقتة العامة | ١ ٢٣٢,٩ | ١ ٢١٥,١ | ١ ٣٤٥,٩ | |
| | سفر الموظفين | ٨٥,٩ | ٧٧,٩ | ٧٣,٣ | |
| | الخدمات التعاقدية | ١٨,٧ | ٢,٨ | ٣,١ | |
| | مصروفات التشغيل العامة | ٢٩,٠ | ٣٤,٣ | ٣٢,٦ | |
| | اللوازم والمواد | ٢,٧ | ٤,٣ | ٤,٨ | |
| | الأثاث والمعدات | ١,٥ | ٩,٨ | ٢,٨ | |
| | المجموع | ١ ٣٧٠,٧ | ١ ٣٤٤,٢ | ١ ٤٦٢,٥ | |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|--|--|
| (أ) تعزيز قدرات المدن الشريكة والسلطات الإقليمية والوطنية على اعتماد سياسات واستراتيجيات محسنة تساهم في التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه والحد من المخاطر | (أ) '١' زيادة عدد المدن الشريكة والسلطات الإقليمية والوطنية التي تعتمد سياسات أو خططاً أو استراتيجيات تساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا ينطبق تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨ | سيجري تحسين قدرات السلطات المحلية والإقليمية والوطنية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للتنمية الحضرية المستدامة والإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، وتوفير الخدمات الأساسية الحضرية، من خلال تنفيذ الأنشطة التالية، استجابة للطلبات العاجلة وغير المتوقعة للدول الأعضاء والإدارة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة: <ul style="list-style-type: none"> تنفيذ أنشطة تشغيلية تتضمن تقديم المساعدة التقنية على صوغ السياسات، وبرامج بناء القدرات، والمشاريع التجريبية التي تدعم العمل المعياري الذي يقوم به موئل الأمم المتحدة لتحقيق التحضر المستدام في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تنظيم بعثات وخدمات استشارية تتعلق بالمسائل المتخصصة المتعلقة بالمستوطنات البشرية، بما في ذلك تغير المناخ والإسكان الاجتماعي وتحسين حالة الأحياء الفقيرة والتخطيط الحضري والإقليمي والحكم الحضري والخدمات الأساسية الحضرية والحد من المخاطر، والتعمير في أعقاب الكوارث الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان تقديم الدعم للحكومات وغيرها من الشركاء في جدول أعمال الموئل في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها وتقديم إسهاماتها في تنفيذ جدول أعمال الموئل، والأهداف الإنمائية للألفية، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في عام ٢٠١٦ تقديم الخدمات الاستشارية للحكومات المحلية بشأن صوغ وتنفيذ السياسات والبرامج |
| (ب) '٢' زيادة عدد المدن والحكومات المحلية والإقليمية والوطنية الشريكة التي تدرج في خططها مسألة الحد من الأخطار وإدارتها في المناطق الحضرية | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٨ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٢ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٦ | |

(ب) تحسين قدرات المدن الشريكة والسلطات الإقليمية والوطنية على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات أو البرامج المتعلقة بتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها والتنمية الحضرية

(ب) '١' زيادة عدد البلدان الشريكة التي تصوغ سياسات أو استراتيجيات مجودة لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها
الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣
تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧
هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١

'٢' زيادة عدد السلطات الحضرية والإقليمية والوطنية الشريكة التي تعتمد سياسات حضرية أو أطرا مكانية تدعم إيجاد مدن مركزة ومتكاملة ومترابطة وشاملة من الناحية الاجتماعية

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧
تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥
هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٢٣

(ج) زيادة قدرة المدن الشريكة والسلطات الإقليمية والوطنية على تعزيز اللامركزية في الحكم وتحسين المعارف بشأن المسائل المتعلقة بالتحضر المستدام

(ج) '١' زيادة عدد الشركاء من الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء الموئل الذين يضعون مبادئ توجيهية تراعي المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وإمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠
تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٠
هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣٠

'٢' زيادة عدد البلدان الشريكة التي تُصدر تقارير وطنية عن المدن من أجل تعزيز تخطيط السياسات المحلية والوطنية

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧
تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٧
هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٢٧

المتعلقة بالمناطق الحضرية والإسكان، وإدماج التحضر المستدام في الاستراتيجيات الإنمائية المحلية

- تحسين نقل المعرفة من خلال تدريب المهنيين المتخصصين في التنمية الحضرية، وتنظيم الندوات والمؤتمرات المواضيعية، وتوثيق وتبادل السياسات الجيدة وأفضل الممارسات، وبناء شبكات السلطات المحلية للتبادل والتعاون في ما بين المدن
- توفير المدخلات لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات التنمية الوطنية بتنسيق وثيق مع مديري برنامج موئل الأمم المتحدة في البلدان النامية

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | |
|---------------------|----------------|----------------|------------------------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
| ٣٤ | ٣٥ | ٣٥ | الخدمات الاستشارية |
| ٤ | ٤ | ٤ | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ٣٨ | ٣٩ | ٣٩ | المجموع |

تم تقديم المشورة التقنية للوزارات والحكومات المحلية والشركاء في المناطق الحضرية في البرازيل وكوسوفو وكولومبيا ولبنان وليبيا ومدغشقر والمغرب وهاييت لغرض بناء أو تحسين الأطر التشريعية والقدرات المؤسسية لوضع خطط التنمية الحضرية المستدامة، وتحسين الإدارة الحضرية وأطر الإدارة، مع التركيز على المناطق الحضرية.

ووقعت مذكرات تفاهم إقليمية مع المجلس الحكومي الدولي للتعاون والجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، لبناء قدرات كل منهما، على التوالي، على وضع سياسات حضرية وطنية، وإنشاء المنتدى الحضري للرابطة، الذي ستشارك في أعماله الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية وحكومات المدن لمناقشة المسائل الحضرية الهامة وتبادل الآراء بشأنها على الصعيد الإقليمي.

وقدم هذا البرنامج الفرعي إرشادات بشأن إصلاح العمليات في ١٠ بلدان (أوغندا، والبرازيل/ولاية سييرا، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسنغال، وكابو فيردي، والمكسيك/ولاية أغواسكالينتس، وملاوي) استنادا إلى المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية للجميع. وتم تمديد هذا المشروع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لإعداد مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي، ومن المتوقع أن يقدم البرنامج التوجيه والدعم إلى البلدان والمدن من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية الجديدة.

وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، من المتوقع أن يقدم الدعم التقني الذي يوفره هذا البرنامج الفرعي إلى الحكومات الوطنية والمحلية من أجل تحسين قدرتها على وضع سياسات وبرامج من أجل تصميم وبناء مدن مركزية ومتكاملة ومتراصة. وسيتم توفير المشورة التقنية أيضا للتجهيز للمنتدى الحضري التابع لرابطة الدول المستقلة، وتنظيم الحلقات الدراسية/حلقات العمل من أجل تخطيط مدن حضرية وأكثر مراعاة للبيئة.

٤ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية: ٣٠٠ ٥٨٩ ١ دولار

٢٣-٣٥ يضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ الأنشطة في هذا القطاع، دعماً للبرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويوفر البرنامج الخدمات الاستشارية والدعم التقني إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من النزاع في: (أ) الانضمام إلى الصكوك الدولية بشأن المخدرات والجريمة وتنفيذها؛ (ب) تعزيز وإصلاح نظم العدالة الجنائية الخاصة بها؛ (ج) وضع خطط عمل وطنية وإقليمية جديدة لمكافحة المخدرات والجريمة، وكذلك استجابات وطنية وإجراءات برنامجية مبتكرة لمكافحة خطر الجريمة المنظمة.

٢٣-٣٦ ويهدف البرنامج إلى الاستجابة بسرعة لطلبات المساعدة من الدول الأعضاء، مع التركيز بشكل خاص على أقل البلدان نمواً، والدول الخارجة من النزاع والدول التي تمر بمرحلة انتقالية، ويقدم هذه المساعدة من خلال ما يلي: توفير الخدمات الاستشارية (فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية الخاصة بالعدالة وإنفاذها على حد سواء، والمشورة ذات الصلة المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات والبرامج)؛ وتدريب مقرري سياسات العدالة الجنائية والمهنيين العاملين في مجالات متخصصة؛ وتنظيم حلقات عمل واجتماعات للخبراء، فضلاً عن إيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات القطرية المحددة ثم المشاركة في تصميم برامج المساعدة التقنية الطويلة الأجل.

الجدول ٢٣-٩

الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| نفقات الفترة | اعتمادات الفترة | التغيرات في الموارد | | المجموع | تقديرات الفترة |
|-----------------|--------------------|---------------------|----------------|--------------------|-------------------|
| | | المبلغ | النسبة المئوية | قبل إعادة تقدير | إعادة تقدير |
| ٢٠١٢ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ |
| ٨٥٣,٥ | ٩٤٥,٥ | - | - | ٩٤٥,٥ | ٩٥٨,١ |
| ٢١٩,١ | ١١٣,٩ | (٠,٤) | (٠,٤) | ١١٣,٥ | ١١٥,٠ |
| ١٤٩,٧ | ٢٢٦,٤ | (٢٩,٣) | (١٢,٩) | ١٩٧,١ | ٢٠٦,٣ |
| ٥,٨ | ٦,١ | ٠,٩ | ١٤,٨ | ٧,٠ | ٧,٠ |
| ٠,٣ | - | - | - | - | - |
| ١٩٩,١ | ٢٩٣,٨ | ٥,١ | ١,٧ | ٢٩٨,٩ | ٣٠٢,٩ |
| ١ ٤٢٧,٥ | ١ ٥٨٥,٧ | (٢٣,٧) | (١,٥) | ١ ٥٦٢,٠ | ١ ٥٨٩,٣ |

البرنامج الفرعي ١: العدالة والتعاون التقني والدعم الميداني

| الكيان المنفذ: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شعبة العمليات | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|--|--|--|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٣، البرنامج الفرعيان ٥، العدالة، و ٨، التعاون التقني والدعم الميداني | | | | موارد الفترة نفقات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٣ بالمعدلات المنقحة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من النزاع على ما يلي: (أ) الوفاء بما عليها من التزامات بموجب المعاهدات وبالترامها المعيارية المتصلة بالاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والفساد، والإرهاب؛ (ب) إجراء إصلاحات في مجال العدالة الجنائية تمسها مع معايير الأمم المتحدة وقواعدها المتصلة بمنع الجريمة وبالعدالة الجنائية؛ (ج) دمج الجوانب ذات الصلة في الاستراتيجيات الوطنية العامة للتنمية المستدامة والأمن والسلام؛ (د) المشاركة في الترابط الإقليمي والتعاون العملياني في مجالات مثل المساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات/الاستخبارات والعمليات المشتركة وشبكات الخبراء | | | | المساعدة المؤقتة العامة ٨٥٣,٥ ٩٤٥,٥ ٩٥٨,١ |
| | | | | الاستشاريون ٢١٩,١ ١١٣,٩ ١١٥,٠ |
| | | | | سفر الموظفين ١٤٩,٧ ٢٢٦,٤ ٢٠٦,٣ |
| | | | | مصروفات التشغيل العامة ٥,٨ ٦,١ ٧,٠ |
| | | | | اللوازم والمواد ٠,٣ - - |
| | | | | المشاركون في الحلقات الدراسية ١٩٩,١ ٢٩٣,٨ ٣٠٢,٩ |
| المجموع | | | | ١ ٤٢٧,٥ ١ ٥٨٥,٧ ١ ٥٨٩,٣ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
|---|--|--|
| (أ) تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد والإرهاب، والتقييد بمقاييس الأمم المتحدة ومعاييرها المتصلة بمنع الجريمة وبالعدالة الجنائية | (أ) عدد البلدان التي تتلقى المساعدة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٧ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٥١ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٥١ | تتمثل أهداف البرنامج الفرعي في ما يلي: (أ) تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لتعزيز قدراتها على التصديق على الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات والجريمة، وتنفيذ تلك الاتفاقيات، بما في ذلك تشجيع تقديم مساعدة قانونية متبادلة فعلية/تسليم المجرمين، والتقييد بمعايير الأمم المتحدة وقواعدها المتصلة بالعدالة الجنائية؛ (ب) إجراء أنشطة تدريبية تستهدف كلا من كبار مقررري السياسات ومسؤولي العدالة الجنائية العاملين بهدف تعزيز المعارف والخبرات في مجالات تشمل بحالي تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة؛ (ج) تقييم احتياجات البلدان، بناء على طلبها، ووضع الملائم من البرامج الميدانية المتعلقة بالمساعدة التقنية الطويلة الأجل بهدف تلبية تلك الاحتياجات؛ (د) إنشاء منتديات لبرامج الأمم المتحدة المشتركة والمنسقة في الدول الأعضاء في مجالات |
| (ب) تعزيز معارف ومهارات مقررري السياسات ومسؤولي العدالة الجنائية فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد والإرهاب، والتقييد بمقاييس الأمم المتحدة ومعاييرها المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. | (ب) النسبة المئوية للموظفين المديرين الذين يُدلون بتعليقات إيجابية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٨٠ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٦ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٦ | |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع

مراقبة المخدرات وللدول الأعضاء لكي تدرج أولوياتها المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة في الخطط الإنمائية الوطنية و/أو إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري الموحد. وستستخدم موارد البرنامج الفرعي لتكملة الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع حساب التنمية.

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | الخدمات الاستشارية |
|---------------------|----------------|----------------|------------------------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٧-٢٠١٦ | |
| ٦٠ | ٦٠ | ٦٠ | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ١٦ (٨٠٠) | ١٦ (٨٠٠) | ١٦ (٨٠٠) | الزمالات |
| ٢٠ | ٢٠ | ٢٠ | المجموع |
| ٩٦ | ٩٦ | ٩٦ | |

في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أسهمت الخدمات الاستشارية التي يقدمها البرنامج إسهاما مباشرا في التصديق على الاتفاقيات الثلاث لمكافحة المخدرات وعلى اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما يسرت الخدمات الاستشارية وضع برامج قطرية وإقليمية متكاملة. ونتيجة ذلك، ستدعم الأنشطة والموارد في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التنفيذ الفعلي للاتفاقيات (نظرا لبلوغ التصديقات عددا مرتفعا)، بما في ذلك تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية من أجل مكافحة الجرائم الخطيرة والجرائم المنظمة. وستُكمّل موارد البرنامج التدريبي دون الإقليمي لتعزيز منع نشوب النزاعات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ زيادة الإجراءات الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في مسائل العدالة الجنائية ومكافحة المخدرات. وبالتالي، فإن الموارد المخصصة للتدريب في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ستؤدي إلى زيادة عدد موظفي العدالة والإنفاذ الذين يتم تدريبهم في السنوات الأخيرة، وذلك في تضافر للجهود مع البرامج الإقليمية والقطرية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

وسيركز تصميم الخدمات الاستشارية والمشاريع الميدانية على الديمقراطية والوليدة، وعلى البلدان الخارجة من النزاع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي تكون أكثر عرضة لتأثير الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، في مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية، وسيادة القانون، والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع العابرين للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، ومكافحة الفساد، ومكافحة المخدرات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وجرائم الأحياء البرية والغابات، والجرائم البحرية، والمحالات الأخرى الواقعة ضمن صلاحيات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وستعتمد تلك الخدمات على حلقات عمل الخبراء والتقييم وبعثات البرمجة التي أجريت بين عامي ٢٠١٤ و ٥٣ لميانمار، وبلدان في غرب أفريقيا وبلدان في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ومنطقة وسط آسيا، وتوفير المشورة للمسؤولين الحكوميين، ولأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء المحتملين بشأن إدماج مكوثي مكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة في الإجراءات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية المشتركة.

٥ - حقوق الإنسان: ٢٠٠ ٦٨٦٣ ٣ دولار

٢٣-٣٧ تتولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تنفيذ الأنشطة في هذا القطاع دعماً للبرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية، التعاون التقني والأنشطة الميدانية، من البرنامج ٢٠، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وأنشئ برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٢٦ (د-١٠) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. وتُقدم المساعدة التقنية، بناءً على طلبات الدول الأعضاء، في شكل: (أ) خدمات استشارية؛ (ب) مشاريع عالمية وإقليمية ووطنية للتعاون التقني؛ (ج) مؤتمرات وحلقات دراسية وحلقات عمل وتدريب جماعي؛ (د) زمالات؛ (هـ) وثائق ومعلومات تتصل بكل من الخدمات الاستشارية والتعاون التقني. ويتمثل هدف تلك الأنشطة في التعاون مع البلدان في الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ معايير حقوق الإنسان الدولية على الصعيدين الإقليمي والوطني، بوسائل منها تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تطلب هذه المساعدة، وتقديم الدعم للخطط الوطنية وبناء القدرات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

الجدول ٢٣-١١

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | موارد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | التغيرات في الموارد المبلغ | النسبة المئوية | المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف | إعادة تقدير التكاليف | تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ |
|---------------------------|---------------------------|-------------------------------|----------------|-------------------------------------|-------------------------|-----------------------------|
| ٧٤٩,١ | ١٠٦٥,٨ | ٣٧٦,٣ | ٣٥,٣ | ١٤٤٢,١ | ١,٤ | ١٤٤٣,٥ |
| ٣٧٩,٩ | ٤١,١ | (١,٤) | (٣,٤) | ٣٩,٧ | - | ٣٩,٧ |
| ١٩٠,٨ | - | ٢٠٠,٠ | - | ٢٠٠,٠ | ٩,٤ | ٢٠٩,٤ |
| ٤٠١,٦ | ١١٠,٥ | (١١,١) | (١٠,٠) | ٩٩,٤ | ٤,٦ | ١٠٤,٠ |
| ٣٥,٤ | ٤٧,١ | (٧,٩) | (١٦,٨) | ٣٩,٢ | ٠,١ | ٣٩,٣ |
| ٢١,٠ | ٤٨,٩ | (٩,٢) | (١٨,٨) | ٣٩,٧ | ٠,١ | ٣٩,٨ |
| ٣,٦ | - | - | - | - | - | - |
| ٢,٣ | - | - | - | - | - | - |
| ١٢٧٠,٥ | ٢٤١٠,٣ | (٦٠١,٦) | (٢٥,٠) | ١٨٠٨,٧ | ١,٨ | ١٨١٠,٥ |
| ٣٠٥٤,٢ | ٣٧٢٣,٧ | (٥٤,٩) | (١,٥) | ٣٦٦٨,٨ | ١٧,٤ | ٣٦٨٦,٢ |

البرنامج الفرعي ٣: الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

| الكيان المنفذ: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | |
|---|-------------------------------|---------|--|---------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ٢٠، البرنامج الفرعي ٣، الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) | | | نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ موارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بالمعدلات المنقحة | |
| الهدف: تعزيز القدرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، والبنية الأساسية، وسد الثغرات الأخرى في التنفيذ من أجل حماية جميع حقوق الإنسان والترويج لها | تكاليف الموظفين الأخرى | ٧٤٩,١ | ١ ٠٦٥,٨ | ١ ٤٤٣,٥ |
| | الاستشاريون | ٣٧٩,٩ | ٤١,١ | ٣٩,٧ |
| | سفر الممثلين | ١٩٠,٨ | — | ٢٠٩,٤ |
| | سفر الموظفين | ٤٠١,٦ | ١١٠,٥ | ١٠٤,٠ |
| | الخدمات التعاقدية | ٣٥,٤ | ٤٧,١ | ٣٩,٣ |
| | مصروفات التشغيل العامة | ٢١,٠ | ٤٨,٩ | ٣٩,٨ |
| | اللوازم والمواد | ٣,٦ | — | — |
| | الأثاث والمعدات | ٢,٣ | — | — |
| | الزمالات الفردية | ٦٦٢,٥ | ٨٩٠,٠ | ٦٩٥,٨ |
| | المشاركون في الحلقات الدراسية | ٦٠٨,٠ | ١ ٥٢٠,٣ | ١ ١١٤,٧ |
| | المجموع | ٣ ٠٥٤,٢ | ٣ ٧٢٣,٧ | ٣ ٦٨٦,٢ |

| الإيجازات المتوقعة | مؤشرات الإيجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|--|---|
| (أ) تعزيز وعي ومعارف ومهارات مقرري السياسات والمسؤولين العموميين، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بشأن معايير وآليات حقوق الإنسان الدولية وبشأن ما يترتب على أعمالهم من آثار في مجال حقوق الإنسان. | (أ) عدد المنظمات الإقليمية التي تفيد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بحدوث تغييرات نتيجة للتدخلات؛ الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٢ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٥ | في ما يلي أهداف البرنامج الفرعي: تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب استجابة للطلبات الواردة من الحكومات بهدف تشجيع تعزيز الآليات الرامية إلى تحسين إدماج حقوق الإنسان في التنمية الوطنية؛ تعميم مراعاة حقوق الإنسان في السياسات والبرامج الوطنية، بما في ذلك في مجالي السلام والأمن؛ تعزيز فهم حقوق الإنسان وتقديم الدعم في مجال تطبيق صكوك حقوق الإنسان الدولية إلى الموظفين القضائيين والموظفين القانونيين المعنيين بحقوق الإنسان؛ مساعدة الحكومات على الوفاء بما عليها من التزامات تقديم التقارير بموجب مختلف صكوك حقوق الإنسان؛ إنشاء أدوات وآليات للرصد لمساعدة الدول الأعضاء في عملية الرصد المضطلع بها للوفاء بما عليها من التزامات بتقديم التقارير؛ القيام مع الدول الأعضاء باستعراض توصيات المتابعة المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛ تعزيز القدرة الإقليمية على تشجيع تنفيذ سياسات حقوق الإنسان، بما في ذلك إدماج حقوق الإنسان في جهود التنمية الاجتماعية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها؛ الترويج لمشاركة الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في الحوارات المتصلة بالسياسات مع المنظمات الإقليمية. |
| (ب) تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، كل في منطقتها، في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان التي تستلزم اتباع نهج إقليمي أو اتخاذ مبادرة إقليمية | (ب) عدد المبادرات الإقليمية/الوطنية المتخذة نتيجة للاجتماعات الإقليمية. الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٢ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٨ | |
| موجز النواتج (المشاركون) | | |
| موجز الأثر | | |
| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | هدف الفترة |
| ٢٠١٢-٢٠١٣ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| ٨٤ | ٨٤ | ٨٤ |
| ٢٠ (١٠٨) | ٢٠ (١١٠) | ٢٠ (١٥٠) |
| ٤٠ | ٤٥ | ٤٥ |
| ١٤٤ | ١٤٩ | ١٥٠ |
| المجموع | | |
| في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، نجحت برامج بناء القدرات بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توفير خبرات رفيعة المستوى للتعامل مع القضايا المتصلة بالسياسات العامة ووضع استراتيجيات والبرامج في مجال حقوق الإنسان، وذلك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب التقني والمشاريع الميدانية في أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، ووسط آسيا، والأمريكتين. وأسفرت المشاورات الإقليمية التي أجريت في أفريقيا وشرق أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا عن تعزيز التعاون بين الآليات الإقليمية والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأسفرت التدخلات، في جملة أمور، عن إدماج النهج القائم على حقوق الإنسان في السياسات وعمليات التخطيط الوطنية. | | |

ويشكل برنامج الزمالات العنصر الرائد من أعمال المفوضية الذي كان له تأثير كبير في الميدان. فقد شهد عدد من الزمالات اللغوية من الشعوب الأصلية (٣٧ زمالة) زيادة على نطاق جميع اللغات وذلك من أجل المواءمة وإتاحة المزيد من الفرص أمام عدد أكبر من مقدمي الطلبات. أما الزملاء من المؤسسات الوطنية (وعدد ٨ زملاء) فيعودون إلى مؤسساتهم ويعززون قدرات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في مجال حقوق الإنسان الدولية.

وستواصل المفوضية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التركيز على تعزيز: (أ) تنمية القدرة المؤسسية على الصعيدين الإقليمي والوطني، من خلال الحوار والشاركة مع الدول الطالبة، لمواجهة التحديات التي تواجه الأعمال الكامل لحقوق الإنسان؛ (ب) دعم التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك على الصعيد الوطني؛ (ج) قدرة الحكومات، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى تحويل التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى قوانين وأنظمة وسياسات فعلية مسترشدة في ذلك، في جملة أمور، بتوصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان وآليات رصد حقوق الإنسان التي وضعها مجلس حقوق الإنسان.

وسواصل البرنامج الفرعي أيضا دعم ما يلي: (أ) توفير مشورة الخبراء من خلال إيفاد بعثات استشارية للحكومات والمشاركة في الاجتماعات والبعثات لتعزيز تنسيق الأنشطة في مجال حقوق الإنسان على نطاق المنظومة وتوطيد التعاون مع المنظمات الإقليمية؛ (ب) عقد عشر حلقات عمل في كل فترة من فترات السنتين، وتقديم الدعم لحوارات الأطراف المعنية الإقليمية للسماح لممثلي الحكومة، وللمثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، بمناقشة قضايا حقوق الإنسان التي تتطلب اتباع نهج إقليمي واتخاذ مبادرة إقليمية؛ (ج) توفير ٤٥ زمالة لإتاحة الفرصة للأفراد المنتمين لجماعات من الشعوب الأصلية والزملاء من المؤسسات الوطنية لاكتساب المعارف والمهارات في مجال حقوق الإنسان الدولية؛ (د) استمرار فعالية وملاءمة برامج التعاون التقني بالتأكد من استخلاص الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الحكومات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتحديد هذه الممارسات والدروس وتبادلها وتحديثها.

٦ - المساعدة الإنسانية: ٢٠٠ ١٢١ ١ دولار

٢٣-٣٨ ينفذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأنشطة المضطلع بها في هذا القطاع دعماً للبرنامج ٣، المساعدة الإنسانية، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6/Rev.1). وسيقدم البرنامج خدمات استشارية وتدريباً بهدف الترويج لعملية الحد من الكوارث الطبيعية وتيسير الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مرحلة الإنعاش والتنمية؛ ووضع سياسة موحدة بشأن المسائل الإنسانية من أجل منظومة الأمم المتحدة وشركائها والترويج لهذه السياسة؛ وتعبئة المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ المعقدة وتنسيقها؛ وتعبئة المساعدة المقدمة في حالات الكوارث وتنسيقها. وسيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الإسهام في تعزيز القدرات الوطنية وتنميتها، ووضع وتحسين خطط الطوارئ على الصعيد الوطني في الحالات الطارئة بعد وقوع الكوارث، وتشجيع توحيد النصوص والإجراءات في التخطيط الوطني للطوارئ في البلدان المعرضة للكوارث والبلدان المتأثرة بحالات الطوارئ.

الجدول ٢٣-١٢

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ | موارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة | التغيرات في الموارد | | إعادة تقدير التكاليف | فرق إعادة تقدير التكاليف | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
|---------------------------|--|---------------------|----------------|-------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| | | المبلغ | النسبة المئوية | | | |
| ٤٣٢,٩ | ٧٦٤,٩ | (٣,٥) | (٠,٥) | ٧٦١,٤ | ٣٥,٥ | ٧٩٦,٩ |
| ٧٦,٥ | ٩٢,٦ | - | - | ٩٢,٦ | ٠,٢ | ٩٢,٨ |
| ١١٢,٩ | - | - | - | - | - | - |
| ٢٢٣,٣ | ١٢٦,٣ | (١٢,٦) | (١٠,٠) | ١١٣,٧ | ٥,٣ | ١١٩,٠ |
| ١١٢,٥ | ١١٢,٤ | - | - | ١١٢,٤ | ٠,١ | ١١٢,٥ |
| ٩٥٨,١ | ١٠٩٦,٢ | (١٦,١) | (١,٥) | ١٠٨٠,١ | ٤١,١ | ١١٢١,٢ |

البرنامج الفرعي ١: تنسيق العمل الإنساني والاستجابة في حالات الطوارئ

| الكيان المنفذ: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شعبة التنسيق والاستجابة | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|--|--|--|--|------------------------|--------------------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ٢٣، البرنامج الفرعي ٢، الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ، والبرنامج الفرعي ٥، المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتعلق بحالات الطوارئ الإنسانية | | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | موارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز وتنمية القدرات الوطنية والإقليمية لدى البلدان المعرضة للكوارث والبلدان المتأثرة بحالات الطوارئ لكفالة توفير استجابة إنسانية سريعة ومتسقة بهدف تخفيف المعاناة البشرية في حالات الكوارث الطبيعية والطوارئ المعقدة | | | ٤٣٢,٩ | ٧٦٤,٩ | ٧٩٦,٩ |
| | | | ٢٢٣,٣ | - | - |
| | | | ٦٥٦,٢ | ٧٦٤,٩ | ٧٩٦,٩ |
| المساعدة المؤقتة العامة | | | سفر الموظفين | | |
| المجموع | | | | | |

| الإيجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|--------------------|----------------|-------------------------|
|--------------------|----------------|-------------------------|

(أ) التخطيط للطوارئ بفعالية على الصعيدين الدولي والوطني بتركيز أساسي على الأزمات ذات البعد الإقليمي

(أ) زيادة عدد خطط الطوارئ المشتركة بين الوكالات، المعدة والمحدثة بالتعاون مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أو مع الحكومات التي تواجه أزمات ذات بعد إقليمي، لكفالة فعالية قدرة أعضاء اللجنة والحكومات على التأهب والاستجابة

تقديم التسهيلات والمشورة بطلب من الحكومات لأنشطة إعداد الخطط وتحسينها وتقييمها والتدريب عليها، بهدف تعزيز الاستجابة الفعالة على الصعيد الإقليمي حسب الاقتضاء من خلال وضع خطط متوائمة لحالات الطوارئ؛ وكفالة توافر الحد الأمثل من التأهب للاستجابة لحالات الطوارئ ذات البعد الإقليمي.

وستقدم المشورة الفنية من خلال استعراض خطط الطوارئ الوطنية القائمة ومن خلال بعثات الدعم. وستتولى دعم الاستعراض المذكور الأقسام الجغرافية والمستشارون الفنيون بشعبة التنسيق والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال مدخلاتهم الجماعية ومعارفهم المكتسبة بهدف إسداء المشورة بشأن خطط الطوارئ ذات البعد الإقليمي.

وسيجري على الصعيد الإقليمي تيسير حلقات عمل بشأن التخطيط لحالات الطوارئ من أجل: (أ) إطلاع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وشركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وممثلي الحكومات، على دواعي التأهب والتخطيط للطوارئ؛ (ب) البدء في استخدام ما أعدته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من مبادئ توجيهية بشأن التخطيط للطوارئ أو مجموعة تمارين المحاكاة بهدف اختبار الخطط. وسيقدم أيضاً إلى الشركاء المذكورين تدريب بشأن كيفية التخطيط للطوارئ.

وسيتم تقديم مساعدات تقنية بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل وضع توجيهات وسياسات إقليمية للتأهب لحالات الطوارئ. ويتبادل المستشارون الفنيون من شعبة التنسيق والاستجابة المعلومات بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالطوارئ والتأهب في شتى المناطق. وسيعمل المستشارون الفنيون بالتعاون مع المكاتب الميدانية التابعة للمكتب، مع الدول الأعضاء من خلال وزاراتها التنفيذية ومؤسساتها الوطنية،

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٠

تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٩٢

هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٩٣

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع

كما في ذلك مؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية، وسيعملون أيضاً بتعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أفريقيا، ومع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في الشرق الأوسط.

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | |
|---------------------|----------------|----------------|------------------------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٧-٢٠١٦ | |
| ١٨ | ١٨ | ١٨ | الخدمات الاستشارية |
| ٤ | ٤ | ٤ | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ٢٢ | ٢٢ | ٢٢ | المجموع |

استناداً إلى سيل العمل هذا من فترات السنتين السابقة، سيسهم البرنامج الفرعي في تعزيز قدرة الحكومات على تنقيح خطط الطوارئ الوطنية وتطويرها وتعزيزها وعلى تشجيع توحيد الإجراءات في جهود التخطيط للطوارئ الوطنية أو المشتركة في البلدان المعرضة للكوارث والمتأثرة بحالات الطوارئ. وبناءً على الخبرات المكتسبة من فترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٢، سيوجّه تركيز خاص في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى دعم وضع خطط وطنية لحالات الطوارئ تكون متوائمة ومتزامنة لكفالة توافر القدرة/التأهب للاستجابة بفعالية على النحو الأمثل حال وقوع أي أزمة ذات بُعد إقليمي. وجرّ جمع أفضل الممارسات بشأن التخطيط وتوثيقها وتبادلها بين مختلف البلدان/المناطق والشبكات المعنية بالتأهب/تخطيط الطوارئ.

وسينصب التركيز في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على تعزيز القدرة على الاستجابة تبعاً للطلبات الواردة من الأفرقة القطرية أو الحكومات أو المنظمات الإقليمية (مثل الاستجابة الإقليمية لأزمة الساحل). وسيواصل الفريق العامل الفرعي المعني بالتأهب التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات دعمه لتنمية قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ بموجب الإطار المشترك الجاري وضعه مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.

وستتمكّن الدول المتضررة، بفضل خطط الطوارئ الوطنية المنسّقة التي تشكل جزءاً من خطة طوارئ شاملة تعني بالجانب الإقليمي من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من هي من صنع الإنسان وبالأزمات الإنسانية، من التصدي للأزمات بمزيد من الفعالية. أما التعاون على الصعيد الإقليمي فهو سيحسن التنسيق بين الدول الأعضاء في حالات الطوارئ الإنسانية.

البرنامج الفرعي ٢: خدمات الدعم في حالات الطوارئ

| الكيان المنفذ: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فرع خدمات الطوارئ | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|---|-------------------------------|-------|-------|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ٢٣، البرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم في حالات الطوارئ | | | | نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ موارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: زيادة تعزيز القدرات الوطنية على الاستجابة لحالات الطوارئ الطبيعية والتي من صنع الإنسان | الاستشاريون | ٧٦,٥ | ٩٢,٦ | ٩٢,٨ |
| | سفر الممثلين | ١١٢,٩ | - | - |
| | سفر الموظفين | - | ١٢٦,٣ | ١١٩,٠ |
| | المشاركون في الحلقات الدراسية | ١١٢,٥ | ١١٢,٤ | ١١٢,٥ |
| | المجموع | ٣٠١,٩ | ٣٣١,٣ | ٣٢٤,٣ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع الخاصة بالعنصر |
|---|--|--|
| (أ) تعزيز قدرات الاستجابة والتأهب لدى الآليات والشرابات الوطنية والدولية المعنية بإدارة حالات الطوارئ/الكوارث بهدف التصدي بفعالية للكوارث وحالات الطوارئ | (أ) '١' عدد المشاريع المشتركة للتخطيط لحالات الطوارئ، الوطنية والمشاركة بين الوكالات، التي تضعها الدول الأعضاء | تقدم المساعدة في تطوير مناسبات لتنمية القدرات وإعدادها وتنفيذها بهدف زيادة المعارف وتعزيز القدرات المحلية والإقليمية والوطنية على الاستجابة في حالات الطوارئ. المساعدة في إعداد حلقات عمل تدريبية ترمي إلى توطيد السياسات الإقليمية والوطنية التي تستهدف تعزيز قدرات الاستجابة في حالات الطوارئ. |
| (ب) تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، كل في منطقتها، في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان التي تستلزم اتباع نهج إقليمي أو اتخاذ مبادرة إقليمية | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٥ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦ | مساعدة الحكومات على تعميم وتطبيق المعارف المكتسبة من التجارب، بسبل من بينها المشاركة في اجتماعات ومحافل (أي الفرق الاستشارية، والاجتماعات الاستشارية، ومنتدى التأهب) بهدف تيسير تبادل تلك المعارف وتعميمها. |
| | '٢' عدد الدورات التدريبية الوطنية والإقليمية التي تركز على المواءمة بين النهج المتبعة في تقييم وتنسيق حالات الكوارث/الطوارئ، وكذلك المعايير القائمة والإجراءات المعترف بها | وتشمل أساليب التنفيذ الخدمات والبعثات الاستشارية (الاستشارات)، وحلقات العمل والحلقات الدراسية والزمالات. وستتضافر الشبكات الإقليمية والوطنية لضمان فعالية التنفيذ ودوام التأثير بنجاح. وسيستعان أيضاً، حسب مقتضى الحال، بمبادرة تعزيز قدرات الحد من الكوارث. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٥ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦ | |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/النواتج/المشاريع الخاصة بالعنصر

٣' عدد الشبكات الوطنية والدولية
التي يتم تعزيزها
الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤
تقديرات الفترة ٢٠١٤- ٥
٢٠١٥:
هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | الخدمات الاستشارية |
|---------------------|----------------|----------------|------------------------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
| ١٢ | ١٢ | ١٢ | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ٨ (١٦٠) | ٨ (١٦٠) | ٨ (١٦٠) | الزمالات |
| ٢ | ٢ | ٢ | المجموع |

في سياق الزيارة التي قام بها الأمين العام للمنظمة الدولية للدفاع المدني في عام ٢٠١٤، شارك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الندوة الدولية بشأن الحماية المدنية، وفي الاجتماع التحضيري للمانحين بشأن خطة عمل ياوندي دون الإقليمية للتأهب للكوارث والاستجابة لها في وسط أفريقيا. وقد تسنى للمندوبين من منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية المشاركة في هذا الاجتماع بفضل التمويل من البرنامج العادي للتعاون التقني. ونتيجة لاجتماعات المائدة المستديرة وحلقات العمل، تم تحديد ١٣ مشروعاً سيتم عرضها، من خلال المنظمة الدولية، على المانحين للحصول على التمويل.

وسيتّم في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تقديم المساعدة في إعداد وتنفيذ دورات تدريبية تركز على مواءمة النهج المتبعة في تقييم وتنسيق قدرات الاستجابة في حالات الطوارئ، وفي تعميم وتنفيذ المعايير المعمول بها والإجراءات المعترف بها. وستُنظّم سلسلة من حلقات العمل الفنية للاستفادة من تبادل المعلومات وشبكات المعارف بين البلدان المتضررة.

(أ) بيانات إرشادية، رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

باء - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية

الجدول ٢٣-١٣

موجز الاحتياجات حسب البرنامج الفرعي والمكتب المنفذ^(١)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | | | | | | |
|---|---|--|-----------------------------|--|---------------------------|--|
| اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والبحر الهادئ | اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | موارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ | |
| ٣ ٥٨٥,١ | ٣ ٥٨٥,١ | ٣ ١٩١,٣ | - | سياسات الاقتصاد الكلي ^(ب) | | |
| ٣ ٢٢٢,١ | ٣ ٢٢٢,١ | ٣ ١٩١,٤ | - | التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي ^(ب) | | |
| ٣ ٣٥٣,٤ | ٣ ٣٥٣,٤ | ٣ ١٩١,٣ | - | الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا ^(ب) | | |
| ٣ ٦٠٨,٨ | ٣ ٦٠٨,٨ | ٣ ١٩١,٣ | - | التخطيط والإدارة في مجال التنمية ^(ب) | | |
| ١ ٨٨١,٨ | ١ ٨٨١,٨ | ١ ٣٩٥,١ | ١ ٣٠٧,٢ | سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة | | |
| ٦١٩,٧ | ٦١٩,٧ | ٥٧٨,٥ | ٧٢٢,١ | التجارة والاستثمار | | |
| ٢٢٢,٨ | ٢٢٢,٨ | ٤٠٢,٢ | ٥٠٩,٦ | النقل | | |
| ١ ٠١٠,٦ | ١ ٠١٠,٦ | ٧٩٣,٤ | ٤٨٦,٦ | البيئة والتنمية | | |
| ٦١٧,١ | ٦١٧,١ | ٥٧٩,٩ | ٥٧٠,٧ | تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها | | |
| ٢٢٦,٧ | ٢٢٦,٧ | ٥٣٣,٣ | ٤٩٦,٤ | التنمية الاجتماعية | | |
| ١ ٠٠٩,٨ | ١ ٠٠٩,٨ | ٥٦٧,٥ | ٥٤٥,٢ | الإحصاءات | | |
| ٦٧١,٤ | ٦٧١,٤ | ١ ١٠٢,٤ | ١ ٢٢٢,٦ | الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية | | |
| ٧٥٥,٧ | ٧٥٥,٧ | ٦٣٢,٠ | ٦٥٣,٨ | البيئة | | |
| ٤٥٨,١ | ٤٥٨,١ | ٦٣٩,١ | ٥٣٠,٩ | النقل | | |
| ٥٧١,٥ | ٥٧١,٥ | ٦١٩,٥ | ٦٥٨,٦ | الإحصاءات | | |
| ٨٠٩,٥ | ٨٠٩,٥ | ٧٤٠,٦ | ٦٧٤,٦ | التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي | | |
| ٥٣٠,٧ | ٥٣٠,٧ | ٦٤٥,٤ | ٣٨٨,٠ | الطاقة المستدامة | | |
| ٤٩٩,٧ | ٤٩٩,٧ | ٥١٥,٣ | ٥٩٣,٩ | التجارة | | |
| ١٢٦,٣ | ١٢٦,٣ | - | - | الغابات والأخشاب | | |
| ٢٧٧,٣ | ٢٧٧,٣ | ٢٦٨,١ | ٤٦٥,٩ | الروابط مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي | | |

| الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | | | | | | | | | |
|--|------------------------|--|----------------------------------|---------------------------|---------|--|--|--|--------------------------|
| اللجنة الاقتصادية لأفريقيا | | اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ | | اللجنة الاقتصادية لأوروبا | | اللجنة الاقتصادية للامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | | اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا | |
| نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | موارد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | الافتصادية | والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ | الاقتصادية | لأوروبا | الاقتصادية | للأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | والاجتماعية | تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ |
| الإنتاج والابتكار | ١٤٣,٧ | ٤٤٤,٠ | | ٤٦٣,٩ | | ٤٦٣,٩ | | | ٤٦٣,٩ |
| سياسات الاقتصاد الكلي والنمو | ٢٧٧٤,٧ | ٢٥٨٩,٧ | | ٢٧١١,٤ | | ٢٧١١,٤ | | | ٢٧١١,٤ |
| التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي | ٥٤٦,٣ | ٥٠٤,٤ | | ٥٢٩,٤ | | ٥٢٩,٤ | | | ٥٢٩,٤ |
| السكان والتنمية | ٤٣٤,٦ | ٤٣٦,١ | | ٤٥٦,٠ | | ٤٥٦,٠ | | | ٤٥٦,٠ |
| التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية | ١٤١,٩ | ١٤٦,٤ | | ١٤٦,٠ | | ١٤٦,٠ | | | ١٤٦,٠ |
| الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية | ١٣٣,١ | ١٤١,٣ | | ١٤٠,٨ | | ١٤٠,٨ | | | ١٤٠,٨ |
| الإحصاءات | ٧٣٦,٣ | ٨٣٧,٢ | | ٨٧٩,٤ | | ٨٧٩,٤ | | | ٨٧٩,٤ |
| الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى | ٣٢٠,٧ | ٣٦٠,٠ | | ٣٦٩,٦ | | ٣٦٩,٦ | | | ٣٦٩,٦ |
| الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي | ١٨٠,٤ | ٤٢٤,٩ | | ٤٦٢,٩ | | ٤٦٢,٩ | | | ٤٦٢,٩ |
| الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة | ٦٧٠,٥ | ٦٦٩,٩ | | ٧٠١,١ | | ٧٠١,١ | | | ٧٠١,١ |
| التنمية الاجتماعية | ٣٢١,٦ | ٥٨٧,٦ | | ٦١٩,٠ | | ٦١٩,٠ | | | ٦١٩,٠ |
| التنمية والتكامل في الميدان الاقتصادي | ١١٧٦,٣ | ١٧٥٦,١ | | ١٨٧٦,٦ | | ١٨٧٦,٦ | | | ١٨٧٦,٦ |
| تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي | ٥٢٧,٣ | ٥٩٢,٦ | | ٦٢٢,١ | | ٦٢٢,١ | | | ٦٢٢,١ |
| استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة | ٧١٩,٦ | ٧١٨,٥ | | ٧٤٨,٥ | | ٧٤٨,٥ | | | ٧٤٨,٥ |
| النهوض بالمرأة | ٤٨٠,٧ | ٥٨٩,٥ | | ٦١٩,٨ | | ٦١٩,٨ | | | ٦١٩,٨ |
| تخفيف حدة التزاعات والتنمية | ٣١٦,١ | ٦١٨,٠ | | ٦٤٩,٥ | | ٦٤٩,٥ | | | ٦٤٩,٥ |
| المجموع | ٣٤١٩٣,٨ | ٣٤١٩٣,٨ | ١٣٧٦٩,٤ | ٦٢٥٩,٩ | ٣٧٥١,٥ | ٦٤٣٦,٧ | ٥٨٣٦,٦ | ٣٦٠٥٤,١ | |

(أ) قابل للتغيير حسب طلبات المساعدة الواردة؛ ويُعرض هنا لغرض الإرشاد فقط.

(ب) بسبب إعادة هيكلة المنظمة في عام ٢٠١٣، لا توجد بيانات في مستوى البرنامج الفرعي بشأن الإنفاق خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على الهيكل التنظيمي الجديد.

(ج) تشمل نفقات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الفعلية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغة ٧٠٠ ٧٠٦ ٩ دولار.

٢٣-٣٩ تبلغ تقديرات هذا العنصر ١٠٠ ٣٦ ٠٥٤ دولار، أي نسبة ٥٩,٩ في المائة من مجموع الموارد المقترحة في إطار هذا الباب. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨٠٣ (د-٢٦)، يخصص اعتماد لمنظومة من الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية بهدف مساعدة البلدان النامية الأعضاء في اللجان الإقليمية على حل المشاكل التي قد تواجهها في جهودها الإنمائية الوطنية. وتقدم الخدمات الاستشارية استجابة للطلبات الواردة من الحكومات وتشمل القيام بمهام استشارية على أساس فردي أو مشترك متعدد التخصصات. والموارد المخصصة للخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية معبر عنها بعدد أشهر العمل المقدرة اللازمة لتلبية الاحتياجات في مجالات معينة خلال فترة السنتين. ويُستعان بالمستشارين الإقليميين بصفة مؤقتة، وتتولى دعمهم الشعب الفنية والدوائر الإدارية التابعة للجان الإقليمية.

٢٣-٤٠ ومن المتوقع أن يتطلب الأمر ١ ٠٨٠ شهر عمل من الخدمات الاستشارية الإقليمية في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقابل ٩٣٦ شهر عمل لزمّت خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا: ٤٠٠ ١٣ ٧٦٩ دولار

٢٣-٤١ تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذ الأنشطة الواردة في هذا المجال دعماً للبرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وستنكب جهود تطوير القدرات على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة دعماً لتسريع التحول الهيكلي في أفريقيا تمشياً مع الأولويات والرؤية المبينة في خطة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (بالصيغة التي تعتمد عليها الجمعية العامة وفي التاريخ الذي تعتمدها فيه) وفي الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وفيما تم إبرامه من اتفاقات دولية منذ عام ١٩٩٢. وبالتآزر مع مشاريع حساب التنمية، ستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الخبرات والمعارف للدول الأعضاء، ولمفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وسائر المنظمات الحكومية الدولية، وذلك دعماً لعملية صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الموجهة نحو تنميتها. وسيدعم البرنامج أيضاً الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري في سياق عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للسياسات.

٢٣-٤٢ وكجزء من توجهها الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المعارف المستخلصة من مجموع الأبحاث التي أجرتها في مختلف المجالات المواضيعية من أجل دعم الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء. وهي ستقدم خدماتها في مجال تنمية القدرات وفق الخطوط التالية: (أ) تعزيز أوجه التآزر على نطاق المنظومة؛ (ب) المبادرات الاستراتيجية؛ (ج) الحوار حول السياسات؛ (د) الخدمات الاستشارية في مجال السياسات؛ (هـ) تنمية المهارات؛ (و) تيسير المعارف وإدارتها. وفي هذا الصدد، ستركز

اللجنة على المجالات التالية ذات الأولوية العالية: سياسات الاقتصاد الكلي؛ والتصنيع؛ وتخطيط التنمية، والموارد الطبيعية.

الجدول ٢٣-١٤

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | موارد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | التغيرات في الموارد | | إعادة تقدير إعادة تقدير التكاليف | إعادة تقدير إعادة تقدير التكاليف | تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ |
|---------------------------|---------------------------|---------------------|----------------|--|--|-----------------------------|
| | | المبلغ | النسبة المئوية | | | |
| ٦٣١٤,٠ | ٤٥١٩,٩ | (١٠,٨) | (٠,٢) | ٤٥٠٩,١ | ٦٩٨,٦ | ٥٢٠٧,٧ |
| - | ٢٩٥٠,٤ | (٩٤,٠) | (٣,٢) | ٢٨٥٦,٤ | ٤٤٢,٤ | ٣٢٩٨,٨ |
| ٢٦,٢ | - | - | - | - | - | - |
| ٨٨٧,٢ | ٩٤٣,٦ | (١١٦,٤) | (١٢,٣) | ٨٢٧,٢ | ٣٨,٤ | ٨٦٥,٦ |
| ٢٤,٩ | ١٠٨,٢ | - | - | ١٠٨,٢ | ١٧,٩ | ١٢٦,١ |
| ٢٤٥٤,٤ | ٤٢٤٣,٢ | ٢٨,٠ | ٠,٧ | ٤٢٧١,٢ | - | ٤٢٧١,٢ |
| ٩٧٠٦,٧ | ١٢٧٦٥,٣ | (١٩٣,٢) | (١,٥) | ١٢٥٧٢,١ | ١١٩٧,٣ | ١٣٧٦٩,٤ |

* بسبب إعادة هيكلة المنظمة في عام ٢٠١٣، لا توجد بيانات في مستوى البرنامج الفرعي بشأن الإنفاق خلال فترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٢ على الهيكل التنظيمي الجديد.

البرنامج الفرعي ١ - سياسات الاقتصاد الكلي

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شعبة تنمية القدرات | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٥، البرنامج الفرعي ١، سياسات الاقتصاد الكلي، الإنجاز المتوقع (أ) | نفقات الفترة اعتمادات الفترة تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٣* ٢٠١٤-٢٠١٥ ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| المهدف: تسريع وتيرة إحداث تحول اقتصادي في أفريقيا من خلال تصميم وتنفيذ ورصد خطط وسياسات واستراتيجيات لتحسين الإدارة الاقتصادية | المساعدة المؤقتة العامة - ١ ١٣٠,٠ ١ ٤٩٩,٠ |
| | الخبراء الاستشاريون - ٧٣٧,٦ ٨٢٤,٧ |
| | سفر الموظفين - ٢٣٥,٩ ٢١٦,٤ |
| | الأثاث والمعدات - ٢٧,٠ ٣١,٥ |
| | الزرمالات والمنح والمساهمات - ١ ٠٦٠,٨ ١ ٠١٣,٥ |
| | المجموع - ٣ ١٩١,٣ ٣ ٥٨٥,١ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع المتعلقة بالعنصر |
|--|--|--|
| (أ) تعزيز قدرة مقررري السياسات الوطنيين على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ملائمة للاقتصاد الكلي تكون متناسبة مع جميع القطاعات وتسهم في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة | (أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تفيد بإحراز تقدم في وضع وتنفيذ سياسات للاقتصاد الكلي وبرامج لتحقيق النمو والتنمية المستدامة، نتيجة أنشطة البرنامج الفرعي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١ | ستساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا البلدان الأفريقية على دمج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والبيئية والاجتماعية في استراتيجيات التنمية الوطنية، حتى يصبح استقرار الاقتصاد الكلي متوافقاً مع الأهداف الطويلة الأجل للتنمية المستدامة الشاملة للجميع، ومع التحول الهيكلي. وبالإشتراك مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ستركز الأنشطة أساساً على تقديم (أ) الخدمات الاستشارية والتوصيات المتعلقة بالسياسات، استناداً إلى العمل المعياري والتحليلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى الحكومات بهدف التصدي للتحديات التي تواجهها في تعزيز النمو الاقتصادي ضمن إطار من الاستقرار والشمولية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ (ب) التدريب الجماعي، وذلك استجابة للطلبات الواردة من الحكومات، لدعم بناء القدرات وما يتصل بذلك من استشارات في مجال السياسات من أجل وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الكلي الملائمة لتحقيق النمو والتنمية. وستركز الأنشطة الرئيسية للبرنامج الفرعي على ما يلي: |
| (ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها | (ب) '١' زيادة عدد البلدان التي تدمج أطراً نظرية جديدة ونماذج للتوقعات الاقتصادية في صياغة سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي وتنفيذها الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١ | (أ) تقديم الخدمات الاستشارية الفنية بشأن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بوضع أطر الاقتصاد الكلي الوطنية؛ (ب) دعم الدول الأعضاء في وضع أطر للاقتصاد الكلي تشجع على النمو، مع مراعاة أدوات وصكوك السياسات الملائمة في مجالات المالية والنقدية وسعر الصرف وحساب رأس المال، اللازمة لإدارة التضخم وحالات الديون؛ (ج) تطوير القدرات الوطنية في مجال رسم سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية الشاملة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية |

| الإيجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع المتعلقة بالعنصر |
|--|--------------------------|--|
| | | <p>٢' زيادة عدد الجهات المستفيدة من الخدمات الاستشارية التي تؤكد فائدة الاستشارات المقدمة في مجال السياسات</p> <p>خط الأساس للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩</p> <p>تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠</p> <p>هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١</p> |
| | | <p>والدول الخارجة من نزاع، من خلال وضع الأطر الملائمة، وتعزيز القدرات على تقييم المخاطر، ورصد النتائج وتقييمها وفقا لمؤشرات محددة؛</p> <p>(د) الاستناد إلى العمل التحليلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في إعداد ورقات موقف ودراسات فنية بشأن التطورات الاقتصادية الكلية دعما لتعزيز قدرة الدول الأعضاء؛</p> <p>(هـ) دعم الدول الأعضاء في مواءمة سياساتها الاقتصادية الكلية الوطنية ولا سيما في سياق تعزيز التكامل الإقليمي؛</p> <p>(و) بناء شراكات فعالة مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والشركاء الشائين من خلال الأنشطة المشتركة والحوار المستمر، وتعبئة الدعم وتبادل المعارف مع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛</p> <p>(ز) تقديم الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بالمساائل الجنسانية وتمكين المرأة</p> |
| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر | |
| الأداء الفعلي* للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ |
| الخدمات الاستشارية | ٣٢ | ٢٤ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٩ (١٢٤) | ٩ (١٢٦) |
| الزمالات | ٥ | ٥ |
| المجموع | ٤٦ | ٤٨ |
| <p>في هذا المجال المواضيعي، تم إلى حد كبير بلوغ الأثر في عام ٢٠١٤ ضمن ثلاثة مجالات عامة هي:</p> <p>(أ) تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي السليمة. قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، بما فيها جيبوتي وغينيا وكابو فيردي وليسوتو في مجالات الاقتصاد الكلي لدعم الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والتحول الاقتصادي الوطني. وتم أيضا تقديم الدعم لخطة العمل التشغيلية لتوظيف الشباب في السنغال والاتحاد المغرب العربي بشأن وضع استراتيجية لتمويل التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا الدعم للمنتدى الإنمائي الأفريقي العاشر الذي كان موضوعه "التمويل المبتكر لتنمية أفريقيا"؛</p> <p>(ب) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال الإحصاءات الاقتصادية. قُدم دعم في شكل خدمات استشارية لإثيوبيا، وبنين، وجزر القمر، وجنوب السودان، وجيبوتي، والسنغال، وسيراليون، ومدغشقر، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا لتقييم وتصميم الجيل الثاني من الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات. وتم تنظيم حلقات عمل تدريبية بشأن الحسابات القومية لفائدة عدد كبير من البلدان الأفريقية، وتقديم الدعم لجزر القمر والسودان لإنشاء وكالات إحصائية وطنية. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا المساعدة لإطلاق برنامج ECOBASE من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على صياغة سياسات قائمة على الأدلة؛</p> <p>(ج) دراسة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمرض فيروس إيبولا في غينيا وليبيريا وسيراليون بناء على طلب مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء المتضررة. ومن المتوقع أن يستفيد المزيد من الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية من البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٥.</p> | | |

| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر |
|---|--|
| <p>ومن المتوقع أن تسفر الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ عن تحسين قدرات الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ملائمة للاقتصاد الكلي تتناسب مع جميع القطاعات وتسهم في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يعتمد المزيد من البلدان أدوات ومنهجيات جديدة لوضع السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية المفضية إلى تحقيق مستويات أعلى من النمو المطرد والتنمية المستدامة.</p> | <p>* بسبب إعادة هيكلة المنظمة في عام ٢٠١٣، لا توجد في مستوى البرنامج الفرعي بيانات بشأن النفقات والنواتج الفعلية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ المتعلقة بالهيكل التنظيمي الجديد.</p> |

البرنامج الفرعي ٢ - التكامل الإقليمي والتجارة

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شعبة تنمية القدرات | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|---|--|--|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٥، البرنامج الفرعي ٢، الإنجاز المتوقع (أ) | | | نفقات الفترة اعتمادات الفترة تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ ٢٠١٥-٢٠١٤ ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء للتصدي لتحديات التحول الهيكلي وتعزيز دور أفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال تسخير التجارة والاستثمار والصناعة والزراعة وإدارة الأراضي لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمستدامة | | | المساعدة المؤقتة العامة - ١ ١٣٠,٠ ١ ١٣٦,٠ |
| | | | الخبراء الاستشاريون - ٧٣٧,٦ ٨٢٤,٧ |
| | | | سفر الموظفين - ٢٣٥,٩ ٢١٦,٤ |
| | | | الأثاث والمعدات - ٢٧,١ ٣١,٥ |
| | | | الزمالات والمنح والمساهمات - ١ ٠٦٠,٨ ١ ٠١٣,٥ |
| | | | المجموع - ٣ ١٩١,٤ ٣ ٢٢٢,١ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|--|--|---|
| (أ) تحسين القدرات على وضع وتنفيذ وإدارة السياسات والاتفاقات الصناعية وربطها باستراتيجيات تنمية الصادرات بهدف زيادة فعالية المشاركة في الاقتصاد العالمي والتحول الاقتصادي | (أ) '١' زيادة عدد البلدان التي استخدمت المعلومات والإسهامات التي حصلت عليها عن طريق الخدمات الاستشارية الإقليمية المقدمة من اللجنة في تصميم أو تنفيذ سياساتها الصناعية أو في مجال تنمية الصادرات | ستنفذ أنشطة على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لبناء القدرات من خلال الخدمات الاستشارية والتدريب الجماعي والأنشطة الرامية إلى تعزيز المؤسسات في مجالات تشجيع التصنيع والاستثمار والتجارة، وستشمل هذه الأنشطة ما يلي: |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ | (أ) تنمية القدرات التقنية والمؤسسية من أجل تشجيع التكامل الإقليمي والتجارة والتصنيع في الدول الأعضاء عن طريق وضع أطر مناسبة للسياسات تراعى فيها سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة في مجال الصناعات التحويلية، والاحتياجات من الهياكل الأساسية، ومن الطاقة، ومتطلبات استحداث الوظائف، ومشاركة القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال تحليل السياسات ووضع أطر وطنية مناسبة؛ |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١ | | (ب) تقديم خدمات استشارية إلى أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل تعزيز قدرتها على وضع السياسات الصناعية وإدارتها/تنفيذها، وتقييم أثر هذه السياسات على مجالات التنمية الأخرى، لا سيما التنمية والتكامل الاقتصاديين؛ |
| '٢' زيادة عدد البلدان التي طبقت التوصيات المنبثقة من نتائج البحوث والخدمات الاستشارية المقدمة من اللجنة في وضع وتنفيذ سياسات صناعية من أجل التنمية | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ | (ج) عقد حلقات عمل على الصعد الوطني والإقليمي والأقاليمي ودون الإقليمي لزيادة القدرة التقنية على تعزيز معارفهم بشأن المسائل الصناعية؛ |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ | | (د) إعداد دراسات تقنية موجهة نحو تقرير السياسات، وإعداد المواد التدريبية، وتنظيم الحلقات الدراسية واجتماعات المائدة المستديرة مع القطاع الخاص والوكالات الحكومية وغير الحكومية بغية تحسين فهم عملية وضع وإدارة السياسات الصناعية والتجارية وتقييم أثرها على التكامل الإقليمي والمجالات الإنمائية الأخرى؛ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|------------------------------|---|
| (ب) تعزيز قدرات مقررّي السياسات على تقييم أثر السياسات الصناعية في المجالات الأخرى من مجالات التنمية، ولا سيما على النمو الاقتصادي والتنمية والتكامل الإقليمي | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١ | (هـ) تيسير تنسيق السياسات والاستراتيجيات الصناعية الوطنية في سياق التكامل الإقليمي من خلال تحديد معايير مناسبة للتقارب. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ | (ب) زيادة النسبة المئوية لصناع السياسات وغيرهم من المشاركين في أنشطة التعاون التقني للجنة الذين يعتبرون المعارف المكتسبة مفيدة أو مفيدة جدا لعملهم في مجالات الصناعة والتجارة والنهوض بالصادرات |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١ | |

| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر |
|---------------------------------|--|
| الأداء الفعلي* للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ |
| تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ | في عام ٢٠١٤، أدت الأنشطة في هذا المجال المواضيعي إلى ما يلي: |
| الخدمات الاستشارية | (أ) اعتماد السياسات الصناعية والتجارية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالهياكل الأساسية. وقد تم تقديم الدعم إلى عدد من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك بنن وسوازيلند وغانا وليسوتو والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من أجل تصميم أطر السياسات العامة المتصلة بالصناعة والتجارة والهياكل الأساسية؛ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | (ب) تقديم الدعم إلى وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية تعزيز خيارات السياسة العامة المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية، وذلك بإجراء البحوث المتصلة بالسياسات والبيئة القانونية والتنظيمية لتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا، باعتبار ذلك مساهمة أساسية في مؤتمر قمة داكار من أجل تمويل مشاريع الهياكل الأساسية في أفريقيا. وقد أسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا في صياغة ورقة معلومات أساسية لتوجيه مشاركة أفريقيا في مبادرة الولايات المتحدة المعنونة 'توفير الطاقة لأفريقيا'. وقُدّم الدعم إلى سلطة تنسيق النقل العابر في المرمر الشمالي من خلال تقييم خطة الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وإعداد خطة جديدة؛ |
| الزمالات | (ج) تعزيز خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. يعمل الاتحاد الأفريقي على صياغة رؤية استراتيجية طويلة الأجل للتحويل الهيكلي في القارة، يدعم بها الجهود التي يبذلها لتحقيق التكامل الإقليمي. وقد رافقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذه العملية بوسائل منها توفير الدعم التقني إلى الاتحاد الأفريقي وعمليات الشراكة الجديدة ذات الصلة بخطة العام ٢٠٦٣، بما في ذلك إجراء البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية، وعقد حلقات العمل والحلقات الدراسية. وقدم الدعم |
| المشاريع الميدانية | |
| المجموع | |

أيضا إلى عملية الموازنة بين خطط التنمية الوطنية القائمة وخطة العام ٢٠٦٣؛

(د) تقدم الدعم لوضع خطط رئيسية لتنمية السياحة المستدامة من أجل إثيوبيا ورواندا وكينيا على أساس مبادئ السياحة البيئية. وفي نفس السياق، تم استحداث خطة إقليمية رئيسية للسياحة المستدامة لصالح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛

(هـ) تقدم الدعم للعمليات المتعددة الأطراف. قدمت اللجنة الدعم لعقد حلقات عمل تمكن البلدان الأفريقية من إعداد عمليات متعددة الأطراف مثل مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة والمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي، إندونيسيا؛

(و) التعاون مع الصندوق الأفريقي لتنمية القدرات للمساعدة في تمكين جمهورية بنن من القدرات التي تتيح لها إعداد وبلورة مقترحات مشاريع هياكل أساسية قادرة على اجتذاب التمويل والاستثمار وفق نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص؛

(ز) تقدم الدعم إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل وضع استراتيجية للتصنيع تُقدّم إلى مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في نيسان/أبريل ٢٠١٥ لاعتمادها.

ومن المتوقع أن يستفيد المزيد من الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية من البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٥.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يتوقع أن يحدث ارتفاع في إقبال الدول الأعضاء على الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في مجالات التكامل الإقليمي والتصنيع والتجارة. ويتوقع أيضا أن يقوم عدد أكبر من البلدان باعتماد التوصيات السياسية في تلك المجالات استنادا إلى عمل اللجنة.

* بسبب إعادة هيكلة المنظمة في عام ٢٠١٣، لا توجد في مستوى البرنامج الفرعي بيانات بشأن النفقات والنواتج الفعلية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ المتعلقة بالهيكل التنظيمي الجديد.

البرنامج الفرعي ٣ - الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شعبة تنمية القدرات | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٥، البرنامج الفرعي ٣، الإنجاز المتوقع (ب) | نفقات الفترة اعتمادات الفترة تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ ٢٠١٤-٢٠١٥ ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز اعتماد وتنفيذ مبادرات جديدة للنهوض بالتنمية المستدامة النصفية في أفريقيا | المساعدة المؤقتة العامة - ١ ١٣٠,٠ ١ ١٣٥,٨ |
| | الخبراء الاستشاريون - ٧٣٧,٦ ٨٢٤,٧ |
| | سفر الموظفين - ٢٣٥,٩ ٢١٦,٤ |
| | الأثاث والمعدات - ٢٧,٠ ٣١,٥ |
| | الزمامات والمنح والمساهمات - ١ ٠٦٠,٨ ١ ١٤٥,٠ |
| | المجموع - ٣ ١٩١,٣ ٣ ٣٥٣,٤ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|---|---|
| (أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات المعنية بالتنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على دعم تنمية وإدارة الموارد الطبيعية | (أ) '١' زيادة عدد السياسات والبرامج التي تقوم البلدان الأفريقية باعتمادها وتنفيذها لتحقيق التنمية المتكاملة للموارد الطبيعية في إطار تعزيز التكامل الإقليمي | ستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة للبلدان الأفريقية في مجال التفاوض بشأن عقود استغلال الموارد الطبيعية على الصعيد الوطني والصعيدين دون الإقليمي والإقليمي وذلك بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب الجماعي وتعزيز الأنشطة في شراكة مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وستشمل هذه المساعدة ما يلي: |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ | (أ) توفير الخدمات الاستشارية التقنية بشأن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتفاوض بشأن عقود استغلال الموارد الطبيعية، بسبل منها تحليل السياسات ونشر الأطر والمبادئ التوجيهية؛ |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ | (ب) دعم الدول الأعضاء بتحليل السياسات ووضع الأطر المناسبة لتعزيز التصنيع القائم على الموارد الطبيعية، على أن يراعى في ذلك مبدأ الإغناء، والاحتياجات من الهياكل الأساسية، ومتطلبات استحداث الوظائف، والتعاون بين القطاعين العام والخاص؛ |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١ | (ج) تنمية القدرات المؤسسية على إدارة الموارد الطبيعية في الدول الأعضاء في اللجنة خلال تصميم الهياكل، والقدرة على تقييم المخاطر والتحديات، وعلى رصد وتقييم النتائج وفقا لمؤشرات محددة؛ |
| | '٢' زيادة عدد مقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين يكتسبون معارف ومهارات في التنمية والإدارة المتكاملين للموارد الطبيعية، بما فيها موارد الطاقة | (د) وضع أطر ومبادئ توجيهية لقطاع الموارد الطبيعية في الدول الأعضاء في اللجنة ولؤوسسات هذه الدول، بوسائل منها إعداد ورقات موقف ودراسات تقنية تستند إلى العمل التحليلي للجنة؛ |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ | (هـ) تمكين الدول الأعضاء من مواومة استراتيجياتها لإدارة الموارد الطبيعية مع سياق برامج التكامل الإقليمي ومن خلال تحديد الروابط الأمامية والخلفية المحتملة والعمليات الأخرى ذات الصلة؛ |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١ | |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
|--|--|---|
| (ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ إصلاحات السياسات والتفاوض بشأن عقود استغلال الموارد الطبيعية لتمكين الدول الأعضاء من الاستفادة بدرجة أكبر من قطاع التعدين | (ب) زيادة عدد البلدان التي تعتمد سياسات أو أطر تنظيمية لإدارة الموارد الطبيعية والمعدنية تمشيا مع الرؤية الأفريقية في مجال التعدين | (و) بناء شراكات فعالة مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والشركاء الشائينين من خلال الأنشطة المشتركة والحوار المستمر، وتعبئة الدعم وتبادل المعارف مع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١ | |
| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر | |
| | الأداء الفعلي* للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الخدمات الاستشارية | - | ٣٢ ٣٢ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | - | ٩ (١٢٣) ٩ (٢١٦) |
| الزمالات | - | ٥ ١٠ |
| المجموع | - | ٤٦ ٥١ |
| <p>يشكل وضع أطر السياسات وإجراء البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية في ثلاثة مجالات رئيسية الأثر المتوخى في السنة الأولى من فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥:</p> <p>(أ) صياغة الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للابتكار والتعدين. فموارد البرنامج العادي للتعاون التقني استخدمت لمساعدة بلدان مثل ليسوتو وغينيا في وضع سياسات تعدين وطنية، بينما أعدت واعتمدت، على المستوى دون الإقليمي، خطة عمل لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى. وتم صياغة استراتيجية أفريقية للابتكار بالنيابة عن بلدان جماعة شرق أفريقيا مشفوعة بخطة عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العلم والتكنولوجيا والابتكار في أفريقيا؛</p> <p>(ب) تعزيز تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. اتخذ الدعم المقدم للبلدان الأفريقية في هذا المجال عدة أشكال. فإثيوبيا وغانا ورواندا وزمبابوي تلقت الدعم في مجال وضع السياسات والخطط المتعلقة بالهياكل الأساسية للبيانات المكانية دعما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار. وتم تزويد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالمساعدة على وضع استراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية، بينما قدمت معونة لبوتسوانا وسوازيلند وزامبيا من أجل وضع مخططات رئيسية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعما لبرلمانها. وبالمثل قدم الدعم للمنتدى الأفريقي المشترك بين البرلمانات بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار مثلما قدم الدعم لشبكة الصحفيين العلميين لشرق أفريقيا وغربها. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة أيضا في وضع قاعدة بيانات إلكترونية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛</p> <p>(ج) وقف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. أنشأ وزراء المالية الأفارقة فريقا رفيع المستوى معنيا بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. ويعود سبب إنشاء هذا الفريق بالأساس إلى حالات التهريب في قطاع الصناعات الاستخراجية وسوء إدارة الموارد الطبيعية. ويسرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعمال الفريق، بما في ذلك نشر تقريره.</p> | | |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

ومن المتوقع أن يستفيد المزيد من الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية من البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٥.

ويتوقع أن تسفر الأنشطة المنفذة في هذا المجال في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ عن تحسين قدرة الدول الأعضاء على زيادة توضيح إسهام قطاع الموارد الطبيعية في الاقتصادات الوطنية، وعلى التفاوض بشأن عقود استغلال الموارد الطبيعية المحققة للفائدة، ووضع وتنفيذ السياسات والبرامج في هذا القطاع. وإضافة إلى ذلك، ستُبنى قدرات في مجال نظم التعدين الجديدة وستشكل جماعات الممارسين لتعزيز تبادل المعرفة والخبرة في مجال تنمية وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا. ويعتمد عدد أكبر من البلدان سياسات وبرامج موجهة نحو الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والمساهمة في تنفيذ الرؤية الأفريقية في مجال التعدين، وتيسير عملية المواءمة بين السياسات والقوانين والأنظمة والمدونات والمبادئ التوجيهية والمعايير في مجال التعدين على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الإقليمي، وتعزيز مساهمة تنمية الموارد الطبيعية في تنمية القارة على أساس عربي.

* نظرا لإعادة هيكلة المنظمة في عام ٢٠١٣، فإن النفقات والنواتج الفعلية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ المتعلقة بالهيكل التنظيمي الجديد على مستوى البرنامج الفرعي غير متوفرة.

البرنامج الفرعي ٤ - التخطيط الإنمائي والإدارة

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شعبة تنمية القدرات | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٥، البرنامج الفرعي ٨، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) | نفقات الفترة اعتمادات الفترة تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ ٢٠١٥-٢٠١٤ ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي دعما للتحويل الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا | المساعدة المؤقتة العامة - ١ ١٢٩,٩ ١ ٤٣٧,٠ الخبراء الاستشاريون - ٧٣٧,٦ ٨٢٤,٧ سفر الموظفين - ٢٣٥,٩ ٢١٦,٤ الأثاث والمعدات - ٢٧,١ ٣١,٥ الزرمالات والمنح والمساهمات - ١ ٠٦٠,٨ ١ ٠٩٩,٢ المجموع - ٣ ١٩١,٣ ٣ ٦٠٨,٨ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
|--|---|---|
| (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع خطط وسياسات ونهج إنمائية أفضل | (أ) '١' زيادة عدد البلدان والمناطق دون الإقليمية التي تعتمد سياسات وتدابير أو تنفذ أنشطة في مجال التخطيط الإنمائي تماشيا مع المبادئ التوجيهية للبرنامج الفرعي وتوصياته الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١ | ستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة للبلدان الأفريقية على تنمية القدرات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي من خلال الخدمات الاستشارية، والتدريب الجماعي وأنشطة النهوض بالمؤسسات في مجالات تعزيز التخطيط الإنمائي القائم على الأدلة بمشاركة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. وتشمل الأنشطة ما يلي: (أ) توفير الخدمات الاستشارية التقنية بشأن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتخطيط الإنمائي من خلال تحليل السيناريوهات، وإيفاد البعثات وتحليل السياسات ونشر الأطر والمبادئ التوجيهية؛ (ب) تنمية القدرات المؤسسية على التخطيط الإنمائي في الدول الأعضاء في اللجنة من خلال صياغة آليات التنسيق، والقدرة على تقييم المخاطر والتحديات، ورصد وتقييم النتائج وفقا لمؤشرات محددة؛ (ج) تصميم أطر ومبادئ توجيهية للتخطيط الإنمائي في الدول الأعضاء في اللجنة وللمؤسسات، بسبل منها إعداد ورقات موقف ودراسات تقنية تستند إلى العمل التحليلي الذي تقوم به اللجنة؛ |
| (ب) زيادة عدد المحيين في المنطقة الأفريقية الذين يقدمون رأيا تقييميا إيجابيا فيما يتعلق باستخدامهم للبرامج والمواد التدريبية الخاصة باللجنة في مجال التخطيط الإنمائي | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١١ | |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|--|--|
| (ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على وضع وتحليل وإدارة السياسات الاقتصادية بصورة أفضل | (ب) '١' زيادة عدد البلدان التي تعتمد نهجاً جديدة لتخطيط التنمية في مجالات وضع السياسات وإدارتها وتتخذ تدابير مناسبة، تماشياً مع المبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في البرنامج الفرعي | (د) تمكين الدول الأعضاء من مواصلة خططها الإنمائية الوطنية مع الخطط والبرامج الإقليمية من خلال تحديد الروابط والعمليات ذات الصلة؛ (هـ) بناء شراكات فعالة مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والشركاء الشائينين من خلال الأنشطة المشتركة والحوار المستمر، وتعبئة الدعم وتبادل المعارف مع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوسائل منها شبكة المعارف للمخططين الأفارقة. |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: | ٩ | وسيستفيد البرنامج الفرعي أيضاً من مشاريع حساب التنمية التالية: 1617S الخطط الإنمائية الوطنية الأفريقية تمثيلاً مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ و 1617T أطر المسألة والسياسات القائمة على الأدلة لتخطيط التنمية في أفريقيا؛ و 1617U تحسين رصد الحماية الاجتماعية في أفريقيا. |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: | ١٠ | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: | ١١ | |
| '٢' زيادة عدد الإدارات والمؤسسات الوطنية أو دون الإقليمية التابعة للقطاع العام في المنطقة الأفريقية التي تطبق سياسات ونهجاً مناسبة في عمليات التخطيط والتحليل | | |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: | ٩ | |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: | ١٠ | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: | ١١ | |

| موجز النتائج (المشاركون) | موجز الأثر |
|---|--------------------------|
| الأداء الفعلي* للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ |
| تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الخدمات الاستشارية | ٣٢ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٩ (١٢٣) |
| الزمالات | ٩ |
| المجموع | ٥٠ |
| | ٥٢ |
| يتعلق الأثر في هذا المجال المواضيعي بتعزيز القدرات في أفريقيا من أجل تحسين التخطيط الإنمائي وصياغة السياسات وتحليلها وإدارتها على نحو أفضل. | |
| فخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أُنجرت هذه النواتج بالمساعدة على بلورة الرؤى الوطنية، والخطط والاستراتيجيات الإنمائية؛ ودراسة العلاقة بين النزاعات والتنمية؛ ودعم آليات تحسين الحوكمة في أفريقيا؛ واستراتيجيات محددة لتنمية القدرات: | |
| (أ) قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم أو هي بصدد تقديم الدعم اللازم لصياغة الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في جنوب السودان وجيبوتي وغينيا وكابو فيردي وكوت ديفوار ولبسوتو ومالي. وتجري أيضاً الاستعانة بالتخطيط الإنمائي في دعم عملية بلورة رؤية جماعة شرق أفريقيا لعام ٢٠٥٠، والإطار الاستراتيجي المجتمعي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي إعادة تنشيط المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين؛ | |
| (ب) بطلب الاتحاد الأفريقي، تتولى اللجنة قيادة العمل على تحديد الأسباب الجذرية | |

للزراعات وما ينجم عنها من آثار على التنمية ضمن ثلاث مناطق دون إقليمية هي: منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي. وسيستفاد من نتائج الدراسات وما يتصل بذلك من حلقات عمل وحلقات دراسية كمدخلات في الجهود المبذولة لتسوية النزاعات في القارة والبحث عن حلول مستدامة؛

(ج) قدم البرنامج الفرعي، بالموازاة مع حساب التنمية، الدعم لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، دعمت اللجنة عملية إعداد تقرير تحليلي عن أبعاد الآلية فيما يتصل بالمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية، فضلا عن حلقات عمل من أجل الدعوة والتوعية في السنغال وزامبيا؛

(د) استخدم التخطيط الإنمائي للبرنامج الفرعي على سبيل التجربة لتعزيز الحوار بشأن السياسات فيما بين الرؤساء التنفيذيين المسؤولين عن وكالات التخطيط الإنمائي في أفريقيا. ونظمت اللجنة، بالتعاون الوثيق مع المعهد الأفريقي للتخطيط الاقتصادي والتنمية، حوارات بشأن السياسات المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ لشبكة التخطيط التي تضمنت نتائجها المزيد من مشاركة مقررّي السياسات على الصعيد الوطني في الأطر القارية. وتوجه النية صوب استنساخ شبكات مماثلة في ثلاثة مجالات أخرى ذات أولوية، هي: سياسات الاقتصاد الكلي، والتصنيع، والتفاوض بشأن عقود استغلال الموارد الطبيعية؛

(هـ) تعمل اللجنة في شراكة مع الاتحاد الأفريقي ووكالة نيباد والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا على القيام بعملية للمسح وتقييم الاحتياجات في مجال تنمية القدرات في الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني التابعة للاتحاد الأفريقي. وهي تعمل أيضا بإشراف آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا على وضع برنامج عشري جديد للأمم المتحدة بشأن بناء القدرات في أفريقيا؛

ومن المتوقع أن يستفيد المزيد من الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية من البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٥.

ويُتوقع أن تسفر الأنشطة المنفذة في هذا المجال في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ عن تحسين قدرة الدول الأعضاء على (أ) صياغة سياسات واتخاذ تدابير أفضل أو تنفيذ أنشطة في مجال التخطيط الإنمائي؛ (٢) مواصلة خططها الإنمائية الوطنية مع الخطط والبرامج الإقليمية، بسبل منها تحديد الصلات والعمليات ذات الصلة لتحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا.

* نظرا لإعادة هيكلة المنظمة في عام ٢٠١٣، فإن النفقات والنواتج الفعلية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ المتعلقة بالهيكل التنظيمي الجديد على مستوى البرنامج الفرعي غير متوفرة.

٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ: ٢٥٩ ٩٠٠ ٦ دولار

١-٢٣ تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتنفيذ الأنشطة في هذا المجال دعماً للبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستستهدف أنشطة التعاون التقني النهوض بالقدرات التقنية والإدارية والتنظيمية لدى الدول الأعضاء في اللجنة، من الدول النامية والأقل نمواً والمنسوبة إليها. وستوجه تلك الجهود صوب تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج أكثر فعالية، دعماً بالأخص لعملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وستشمل أنشطة تنمية القدرات التحول المجتمعي والتنظيمي؛ وإحداث الأثر والاستدامة على مستوى السياسات؛ وإفساح المجال أمام الحوارات والعلاقات والشراكات وإدارتها؛ وشبكات المعارف.

الجدول ٢٣-١٥

الاحتياجات حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| تقديرات الفترة | المجموع قبل إعادة تقدير | إعادة تقدير ٢٠١٦-٢٠١٧ | التغيرات في الموارد | اعتمادات الفترة | نفقات الفترة | تكاليف الموظفين الأخرى |
|-------------------|-------------------------------|--------------------------|---------------------|--------------------|--------------|------------------------|
| النسبة المئوية | المبلغ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ |
| ٣٩٧٥,٦ | ٣١٢,٣ | ٣٦٦٣,٣ | ٤٩,٦ | ١٢١٤,١ | ٢٤٤٩,٢ | ١٤٥٤,٨ |
| ٥٢٩,٩ | ٤١,٤ | ٤٨٨,٥ | (٤٨,٨) | (٤٦٥,٤) | ٩٥٣,٩ | ١٣٥٦,٤ |
| ٦٦٣,٠ | ٢٩,٥ | ٦٣٣,٥ | (٨,٥) | (٥٨,٨) | ٦٩٢,٣ | ٥٨٢,٥ |
| ١٠٩١,٤ | ١١,٨ | ١٠٧٩,٦ | (٤١,٩) | (٧٧٧,٣) | ١٨٥٦,٩ | ٢٤٦٦,٧ |
| ٦٢٥٩,٩ | ٣٩٥,٠ | ٥٨٦٤,٩ | (١,٥) | (٨٧,٤) | ٥٩٥٢,٣ | ٥٨٦٠,٤ |

البرنامج الفرعي ١ - سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة للجميع

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شعبة تنمية القدرات | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | |
|--|--|--|--|---|-----------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٦، البرنامج الفرعي ١، الإنجازات المتوقعة (أ) و (ج) و (د) | | | | ٢٠١٣-٢٠١٤ | ٢٠١٤-٢٠١٥ |
| الهدف: تحسين التعاون الاقتصادي الإقليمي وتعزيز سياسات اقتصادية كلية استشرافية لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة، ولا سيما في مجال دعم الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (عندما توافق عليها الجمعية العامة والصيغة التي تعتمدها) | | | | ٤٩٨,٢ | ٧٣٤,٠ |
| | | | | ١٨١,٨ | ١٣٩,٨ |
| | | | | ١١٣,٥ | ١٣٩,٤ |
| | | | | ٥١٣,٧ | ٣٨١,٩ |
| | | | | ١ ٣٠٧,٢ | ١ ٣٩٥,١ |
| المجموع | | | | ١ ٨٨١,٨ | ١ ٨٨٢,٥ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|---|--|--|
| (أ) تعزيز الفهم بين واضعي السياسات، وغيرهم من الفئات المستهدفة، للسياسات التي تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر وتضيق فجوات التنمية في المنطقة | (أ) عدد المقالات الاستعراضية والإشارات إلى منشورات اللجنة وغيرها من الأنشطة من قبل الحكومات والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٨٠٠ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨٠٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٥٠ | ستنفذ أنشطة التعاون التقني في مجالات سياسات الاقتصاد الكلي، وتمويل التنمية، والقدرة الإنتاجية، والحد من الفقر والتحديات التي تواجهها البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وستقدم المساعدة الرامية إلى تعزيز قدرات مقررّي السياسات والمسؤولين الحكوميين، عن طريق ما يلي: (أ) الخدمات الاستشارية المقدمة من المستشارين الإقليميين في مجالات الاقتصاد الكلي والمالية، وتمويل التنمية والحد من الفقر، وكذلك عن طريق الموظفين فيما يتعلق بالقدرات الإنتاجية والخروج من قائمة أقل البلدان نمواً؛ (ب) توفير التدريب وتنظيم حلقات العمل حول مسألة صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية من أجل بلوغ التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك إعلان إسطنبول وبرنامج العمل لأقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وإعلان فيينا وبرنامج العمل من أجل البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤. وستكمل هذه الأنشطة الأعمال المتصلة بتنمية القدرات المضطلع بها من خلال مشروع حساب التنمية المعنون "استراتيجيات تمويل التنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ". |
| (ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، على تصميم وتنفيذ سياسات التنمية لإنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (عندما توافق عليها الجمعية العامة والصيغة التي تعتمدها) وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك المساواة بين الجنسين | (ب) النسبة المئوية للمشاركين في استطلاعات الرأي ممن يشيرون إلى أنهم أكثر قدرة على تصميم وتنفيذ سياسات التنمية، بما في ذلك تلك التي تراعي المنظور الجنساني الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٥ | ولضمان التنفيذ الفعال، سيعمل البرنامج الفرعي في شراكة مع كيانات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية والشركاء الإنمائيين الوطنيين والمسؤولين العاملين في الوزارات الحكومية ومعاهد البحث. |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^١ |
|--|---|---------------------------------------|
| (ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات وتدابير التنمية الريفية التي تعزز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي لصالح النساء والرجال والفتيات والفتيان على نحو منصف | (ج) النسبة المئوية للمشاركين في استطلاعات الرأي ممن يشيرون إلى أنهم قد استخدموا المعرفة والمهارات التي حصلوا عليها من عمل اللجنة، لتعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي لصالح النساء والرجال والفتيات والفتيان على نحو منصف | |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٨٠ | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨٠ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٥ | |
| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر | |
| | الأداء الفعلي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ |
| الخدمات الاستشارية | ٢٠ | ٦٠ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ١٠ | ٣٠ |
| المجموع | ٣٠ | ٩٠ |
| <p>في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ركزت اللجنة ضمن هذا البرنامج الفرعي على تحسين فهم السلطات الوطنية لسياسات الاقتصاد الكلي وتعزيز الزراعة المستدامة. وقد أسدت اللجنة المشورة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي الاستشرافية، بما في ذلك السياسات المتصلة بالتمويل الحكومي وسوق العمل، لكبار المسؤولين الحكوميين ومحافظي المصارف المركزية ورؤساء مؤسسات البحوث الاقتصادية في ٣٠ بلدا من آسيا والمحيط الهادئ. ونظمت اللجنة حلقات عمل لتعزيز قدرات كبار المسؤولين من وزارات المالية والتخطيط والزراعة والحماية الاجتماعية على تصميم وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتمشيا مع القرارات التي تسلط الضوء على الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تم التركيز على تعزيز قدرات مقررّي السياسات على صياغة السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لإحداث التغييرات الهيكلية في اقتصاداتها، ولسد الثغرات الإنمائية في تلك البلدان. وتم أيضا تقديم الخدمات الاستشارية بشأن الأمن الغذائي وتحقيق التحول الهيكلي لقطاع الزراعة.</p> <p>ويتوقع أن تواصل الخدمات الاستشارية والتدريب في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تعزيز القدرات الوطنية على سد الثغرات الإنمائية التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيتم تعزيز القدرات الوطنية لمعالجة قضايا مثل الإنتاجية، والتنوع الاقتصادي، وتطوير الهياكل الأساسية، وتمويل التنمية، وتعبئة الموارد المالية عن طريق إقامة حوارات وحلقات عمل بشأن السياسات. وستعالج أنشطة تنمية القدرات التي تستهدف كبار مقررّي السياسات والمسؤولين الثغرات الإنمائية التي تواجهها البلدان المعنية.</p> | | |

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٢: التجارة والاستثمار

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، شعبة التجارة والاستثمار | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٦، البرنامج الفرعي ٢، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ج) | مصفوفات الفترة اعتماد الفترة تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ ٢٠١٥-٢٠١٤ ٢٠١٧-٢٠١٦ |
| الهدف: دعم مساهمة التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع والابتكار ونقل التكنولوجيا في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ | المساعدة المؤقتة العامة ٤,٠ — ٣٩١,٣ الخبراء الاستشاريون ٢١٨,١ ٢٥٠,٨ ١٠٦,١ سفر الموظفين ٦٤,٣ ٦٢,٤ ١٨,٨ الزمالات والمنح والمساهمات ٤٣٥,٧ ٢٦٥,٣ ١٠٣,٥ المجموع ٧٢٢,١ ٥٧٨,٥ ٦١٩,٧ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^١ |
|--|---|---|
| (أ) تعزيز معرفة الدول الأعضاء في اللجنة بالاتجاهات والقضايا الناشئة وخيارات السياسات المستندة إلى الأدلة في مجالات التجارة والاستثمار وما يتصل بها من مجالات تنمية المشاريع والابتكار وتطوير التكنولوجيا ونقلها، لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة | (أ) '١' عدد مقالات الاستعراض والإشارات إلى مطبوعات اللجنة والمواد والأنشطة ذات الصلة في مجال التجارة والاستثمار، في الكتابات المتعلقة بالسياسات وفي وسائط الإعلام الرئيسية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: — | سترتركز أنشطة التعاون التقني على ما يلي: (أ) تعزيز التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والتكنولوجيا الزراعية؛ و (ب) تيسير التجارة الإلكترونية؛ و (ج) التفاوض بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية؛ و (د) الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ و (هـ) صنع السياسات في مجالي التجارة والاستثمار على أساس الشمول والاستدامة وتحقيق التكامل الإقليمي، نمشيا مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣٠ | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣٥ | وسيجري تنفيذ أنشطة تنمية القدرات عن طريق: (أ) الخدمات الاستشارية المقدمة من المستشار الإقليمي المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والموظفين والخبراء الخارجيين المتعاقد معهم لفترات قصيرة؛ و (ب) التدريب؛ و (ج) تحقيق التواصل بين خبراء البلدان الأعضاء القدامى والجدد، بمن فيهم الخبراء الموفدون من الوزارات التنفيذية ومعاهد البحوث والتنمية المعنية بالتجارة والاستثمار وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا. |
| (ب) '٢' عدد مرات تنزيل منشورات اللجنة بشأن التجارة والاستثمار من شبكة الإنترنت الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: — | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: — | وسيستند البرنامج الفرعي إلى العمل المعياري والتحليلي الذي تضطلع به اللجنة، مما في ذلك تقرير التجارة والاستثمار في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحوث والتدريب في مجال التجارة، وشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة الإلكترونية في آسيا والمحيط الهادئ؛ وكذلك التوصيات المنبثقة عن شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ، وشبكة الاستثمار المباشر الأجنبي |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٤٠ ٠٠٠ | | |

| الإيجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|---|--|---|
| (ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار والابتكار وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا من أجل التنمية الشاملة والمستدامة، بما في ذلك السياسات التي تراعي المنظور الجنساني | (ب) '١' النسبة المئوية للمشاركين في استطلاعات الرأي بشأن مبادرات اللجنة ممن يفيدون بزيادة قدرتهم على صياغة و/أو تنفيذ السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار وتنمية المشاريع، بما في ذلك السياسات المراعية للمنظور الجنساني | لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية في آسيا والمحيط الهادئ. وستكمل أنشطة تنمية القدرات لمشروع "تعزيز إسهام اتفاقات التجارة التفضيلية في التجارة الشاملة والمنصفة والاستثمار"، في شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و "تعزيز قدرة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات النامية على المشاركة في سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية عبر الحدود"، اللذين يجري تنفيذهما بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار القسط التاسع؛ فضلاً عن مشروع "تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب على وضع سياسات قائمة على الأدلة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" في إطار القسط العاشر. |
| تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٠ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨٠ | ولتحقيق أكبر أثر ممكن، سيتعاون البرنامج الفرعي مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك مصرف التنمية الآسيوي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز بحوث التنمية الدولية، والبنك الدولي، وكذلك مع المنظمات دون الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ومن الشركاء الآخرين معاهد البحوث المعنية بالتجارة والاستثمار، والجامعات، والغرف التجارية الوطنية ودون الإقليمية، ومكتب الاتفاق العالمي والشبكات القطرية التابعة له. |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٥ | هدف الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨٥ | |
| '٢' النسبة المئوية للمشاركين في استطلاعات الرأي بشأن مبادرات مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا ومركز المكننة الزراعية المستدامة ممن يفيدون بزيادة قدرتهم على صياغة و/أو تنفيذ السياسات التي تشجع الابتكار ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك في مجال المكننة الزراعية | تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - | |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٥ | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٠ | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٠ | |

| موجز النتائج (المشاركون) | موجز الأثر |
|---|--------------------------|
| الأداء الفعلي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ | تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ |
| تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الخدمات الاستشارية | ٥ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٦ |
| المجموع | ١١ |
| في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، تم تعزيز القدرات على وضع سياسات تجارية مبنية على الأدلة والتفاوض بشأنها وتنفيذها في ٢٧ بلداً عن طريق برنامج المساعدة التقنية المشترك بين منظمة التجارة العالمية واللجنة. كما تمكن موظفو الجمارك والتجارة وجهات معنية عامة وخاصة أخرى من ٢٦ بلداً من زيادة قدراتهم في مجال تسهيل التجارة، بطرق منها تحسين تحليل العمليات التجارية والأخذ بالتجارة الإلكترونية. واكتسبوا فهماً أعمق لكيفية مواجهة العقبات التجارية وحفض تكاليف التجارة. كما عزز عدد مختار من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية قدراتها على وضع سياسات لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيله. وأقام أعضاء مركز المكننة الزراعية المستدامة شبكة آسيا والمحيط الهادئ لاختبار الآلات الزراعية كخطوة نحو توحيد معايير الاختبار ورموزه. وأنشأ | |

| موجز النتائج (المشاركون) | موجز الأثر |
|--|------------|
| <p>أعضاء مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا شبكة إدارة أنشطة البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا النانوية من أجل تعزيز قدرات مديري البحوث في منطقة المحيط الهادئ. ومن المتوقع في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أن ينفذ مزيد من البلدان السياسات والإجراءات المتعلقة بالتجارة والاستثمار داخل المناطق، وتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكارات بدعم من البرنامج الفرعي.</p> | |

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٣: النقل

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، شعبة النقل | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|---|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٦، البرنامج الفرعي ٣، الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج) | مصفوفات الفترة اعتماد الفترة تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ ٢٠١٥-٢٠١٤ ٢٠١٧-٢٠١٦ |
| الهدف: تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين في مجال النقل من أجل تحقيق التنمية الشاملة المستدامة | الخبراء الاستشاريون ١٢٤,١ ٦١,٣ ٣٦,٧ سفر الموظفين ٦١,٣ ٧٨,٧ ٣٨,١ الزمالات والمنح والمساهمات ٣٢٤,٢ ٢٦٢,٢ ١٤٨,٠ المجموع ٥٠٩,٦ ٤٠٢,٢ ٢٢٢,٨ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|--|---|--|
| (أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج نقل تدعم التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة والمراعية للمنظور الجنساني | (أ) زيادة عدد التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بوسائل النقل المستدامة والسلامة على الطرق، مما في ذلك السياسات التي تراعي المنظور الجنساني الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٨٠ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٩٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٩٥ | ستركز أنشطة التعاون التقني على تعزيز الترابط والتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي من خلال المجالات المواضيعية العشرة المحددة في برنامج العمل الإقليمي لتطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦)، وهي: (أ) التوجيه في مجال السياسات على المستوى الوزاري؛ و (ب) تطوير البنية التحتية للنقل؛ و (ج) تيسير النقل؛ و (د) لوجستيات النقل؛ و (هـ) التمويل ومشاركة القطاع الخاص؛ و (و) التنمية المستدامة للنقل؛ و (ز) السلامة على الطرق؛ و (ح) النقل والتنمية المستدامة؛ و(ط) شحن البضائع بين الجزر؛ و (ي) ربط شبكات النقل دون الإقليمية. |
| (ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على تخطيط وتطوير وتنفيذ وصلات النقل الدولي المتعدد الوسائط، مما في ذلك شبكة الطرق السريعة الآسيوية والسكك الحديدية العابرة لآسيا، والنقل البحري بين الجزر، والموانئ الجافة التي لها أهمية دولية | (ب) '١' زيادة عدد المشاريع والبرامج الوطنية الرامية إلى تحسين الهياكل الإقليمية للنقل، بما في ذلك شبكة الطرق السريعة الآسيوية والسكك الحديدية العابرة لآسيا، والنقل البحري بين الجزر، وشبكة الموانئ الجافة التي لها أهمية دولية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦٠ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٠ | وتشمل طرائق التنفيذ الرئيسية ما يلي: (أ) تقديم خدمات استشارية استجابة للطلبات الواردة من الحكومات، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، عن طريق خدمات يقدمها أصحاب المهارات داخليا وأخرى يقدمها خبراء موفدون من الخارج لفترات قصيرة؛ و (ب) عقد دورات تدريبية على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي لتنمية القدرات من أجل وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بتيسير النقل واللوجستيات والنقل المتكامل المتعدد الوسائل الذي يربط شبكة الطرق السريعة الآسيوية بشبكة خطوط السكك الحديدية العابرة لآسيا والموانئ الجافة ذات الأهمية الدولية، والسلامة على الطرق، والشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تطوير البنية التحتية وتقديم خدمات شحن بين الجزر بأسعار معقولة يمكن تنفيذها من الناحية الاقتصادية. كما ستستند الأنشطة إلى العمل المضطلع به في إطار مشروع حساب التنمية المعنون |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

| | |
|---|--|
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٣ | ”بناء القدرات وتيسير مشاركة القطاع الخاص من أجل توفير البنية التحتية في أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ“ الذي سيكتمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. |
| ٢’ زيادة عدد الدول الأعضاء في اللجنة، التي تبرم اتفاقات عالمية وإقليمية ودون إقليمية والتي تنضم إليها | وللتحقيق أقصى قدر ممكن من أثر أنشطة تنمية القدرات، سيتعاون البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات دون الإقليمية، وسائر المؤسسات المتعاونة العاملة في مجال النقل الشامل المستدام في آسيا والمحيط الهادئ، وعن طريق آليات التعاون القائمة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات آسيا الوسطى. |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦٥ | |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٠ | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٥ | وفضلا عن ذلك، سيدعم البرنامج العادي للتعاون التقني المبادرات دون الإقليمية، بما في ذلك متابعة تنفيذ الاتفاق المبرم بين حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بشأن تسهيل النقل البري الدولي. وسيسمح البرنامج كذلك بتعزيز قدرات بلدان جزر المحيط الهادئ على توفير خدمات للنقل البحري تتسم بالكفاءة والموثوقية وبتكلفة معقولة إلى البلدان النامية الجزرية والأرخبيلية ومنها وفيما بينها وداخلها. |
| (ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة وقدرة القطاع الخاص على بدء وإنفاذ تدابير لتحسين كفاءة عمليات النقل واللوجستيات الدولية | (ج) ’١‘ زيادة عدد التدابير الرامية إلى إزالة الاختناقات وتسهيل تحركات الأشخاص والبضائع ووسائل النقل بكفاءة على طرق النقل والمعايير الحدودية |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٤ | |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣٠ | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣٤ | |
| ٢’ زيادة عدد التدابير التي تتخذها البلدان لتحسين أداء الخدمات اللوجستية | |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - | |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥ | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٨ | |

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| الأداء الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | الاداء الفعلي للفترة |
|------------------------------|----------------|----------------|----------------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | ٢٠١٢-٢٠١٣ |
| الخدمات الاستشارية | ٦ | ١١ | ٦ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٤ | ٢٠ | ١٠ |

وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، قدّمت اللجنة المساعدة التقنية لدعم صياغة الاتفاق الحكومي الدولي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون على تيسير النقل الدولي بالطرق البرية، منذ بدايته في عام ٢٠٠٤. وتمخضت جهودها عن توقيع الاتفاق أثناء الاجتماع السنوي لمجلس رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في دوشاني، بطاجيكستان

| موجز النتائج (المشاركون) | موجز الأثر | | |
|---|------------|----|----|
| المجموع | ١٠ | ٣١ | ١٦ |
| <p>(أيلول/سبتمبر ٢٠١٤). وُنظمت أيضاً أنشطة للتدريب على تطبيق أدوات تسهيل النقل للتغلب على الحواجز غير المادية التي تعرقل النقل الداخلي، واستحداث أنظمة تدريب معتمدة لوكلاء الشحن ومشغلي النقل المتعدد الوسائط ومقدمي الخدمات اللوجستية، وهو ما سيساعد على رفع مستوى المعايير المهنية لهذه الصناعات في البلدان المستهدفة. كما نُظمت سلسلة من حلقات العمل الإقليمية والوطنية لتعزيز السلامة على الطرق والنقل المستدام في المنطقة.</p> <p>وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيتواصل في إطار البرنامج تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحقيق الرؤية الطويلة الأجل بشأن إيجاد نظام متكامل للنقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية للوصل بين أجزاء المنطقة وتحقيق التنمية المستدامة.</p> | | | |

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٤ : البيئة والتنمية

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، شعبة البيئة والتنمية | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٦، البرنامج الفرعي ٤، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ج) | مصفوفات الفترة اعتماد الفترة تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ ٢٠١٥-٢٠١٦ ٢٠١٧-٢٠١٦ |
| الهدف : تحسين سياسات دمج قضايا البيئة في عمليات التنمية وإدارة الطاقة والموارد المائية والتنمية الحضرية | المساعدة المؤقتة العامة الخبراء الاستشاريون سفر الموظفين الزومات والمنح والمساهمات المجموع |
| | ٧٨٢,٧ ٦٧,٤ ٤٠,٥ ١٢٠,٠ ١٠١٠,٦ |
| | ٣٧٥,٠ ١٣٠,٨ ٥٣,٥ ٢٣٤,١ ٧٩٣,٤ |
| | - ٢٠٢,٦ ٧١,٦ ٢١٢,٤ ٤٨٦,٦ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^١ |
|---|--|---|
| (أ) تحسين فهم المسؤولين الحكوميين المحليين والوطنيين وأصحاب المصلحة الآخرين لوسائل التوفيق بين وضع سياسات البيئة والتنمية وأمن الطاقة وإدارة الموارد المائية وسياسات التنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (عندما توافق عليها الجمعية العامة والصيغة التي تعتمدها)، وأهداف التنمية المستدامة | (أ) عدد الإشارات إلى منشورات اللجنة وموجزات السياسات والمشاريع والأنشطة ذات الصلة، في وثائق السياسات والإعلانات والبيانات التي تبين زيادة مواءمة وضع السياسات في مجال البيئة والتنمية والسياسات المتعلقة بأمن الطاقة وإدارة الموارد المائية والتنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (عندما توافق عليها الجمعية العامة والصيغة التي تعتمدها) وأهداف التنمية المستدامة | لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، تركز أنشطة التعاون التقني في مجالي البيئة والتنمية على (أ) تغير المناخ والتنمية، و (ب) تخطيط السياسات الاستراتيجية للتنمية المستدامة، و (ج) الإدارة المتكاملة لموارد المياه وخدمات الصرف الصحي في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية و (د) الطاقة في آسيا الوسطى. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٠ | وستنفذ أنشطة تنمية القدرات بناء على طلبات الدول الأعضاء عن طريق الخدمات الاستشارية التي يقدمها المستشارون الإقليميون المعنيون بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والشؤون المالية، والموظفون وعن طريق الاستعانة بخبراء خارجيين، فضلا عن التدريب المقدم للمسؤولين الحكوميين ومقرري السياسات. |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥ | وستكمل هذه الأنشطة أنشطة تنمية القدرات المنفذة في إطار مشاريع حساب التنمية المتعلقة بالآليات المبكرة لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ للمؤسسات المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والسياسات القائمة على الأدلة من أجل كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في إطار القسط العاشر. |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٥ | |
| (ب) تحسين قدرة الحكومات المحلية والوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على وضع السياسات في مجال البيئة | (ب) عدد المبادرات التي وضعتها الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيون لتفعيل وضع | |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^(١) | |
|---|---|--|---|
| والتنمية والسياسات المتعلقة بأمن الطاقة وإدارة الموارد المائية والتنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (عندما توافق عليها الجمعية العامة وبالصيغة التي تعتمد عليها) وأهداف التنمية المستدامة | سياسات البيئة والتنمية والسياسات المتعلقة بأمن الطاقة وإدارة الموارد المائية والتنمية الحضرية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٢ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٥ | | |
| موجز النتائج (المشاركون) | | موجز الأثر | |
| الأداء الفعلي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ازدادت قدرات الدول الأعضاء على صياغة استراتيجيات وطنية لمواءمة النمو الاقتصادي مع الاستدامة البيئية، وذلك بفضل المساعدة التقنية المقدمة من خلال وضع وتوسيع وتنفيذ برامج لتنمية القدرات بالحضور الشخصي وبالاتصال الحاسوبي المباشر. وانضمت منغوليا وفيت نام وفيجي مؤخرا إلى صفوف بلدان آسيا والمحيط الهادئ التي لها استراتيجيات وطنية للتنمية الحضرية تشكل فيها الاستدامة محركا للتنمية الاقتصادية واستفاد أكثر من ١ ٠٠٠ من مقرري السياسات وأصحاب المصلحة الوطنيين من برامج بناء القدرات المصممة على غرار خريطة الطريق من أجل النمو الأخضر المنخفض الكربون (٢٠١٢) التي وضعتها اللجنة، وأنشئت في إطارها ١٢ فرعاً شريكاً للتعليم الإلكتروني في جميع أنحاء المنطقة. وفيما يتعلق ببناء مدن مستدامة وشاملة للجميع وقادرة على التكيف، ركزت أنشطة التعاون التقني وتعزيز المؤسسات على المدن المنخفضة الكربون، والحوكمة التعاونية والإدارة المتكاملة للموارد. كما تم تعزيز قدرات راسمي السياسات المشاركين في أمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة والإدارة المتكاملة للموارد المائية على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال تبادل المعلومات. |
| الخدمات الاستشارية | ٦ | ٩ | وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيجري تعزيز قدرات الدول الأعضاء عن طريق الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية التي تهدف إلى توفير مجموعة أكبر من خيارات السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والتمويل. |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ١٤ | ١٢ | |
| المجموع | ٢٠ | ١٨ | |

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٥: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|---|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٦، البرنامج الفرعي ٥، الإنجازان المتوقعان (ب) و (ج) | مصفوفات الفترة اعتماد الفترة تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٣ ٢٠١٤-٢٠١٥ ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز مساهمة موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات الفضائية، واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والقادرة على التكيف في آسيا والمحيط الهادئ | المساعدة المؤقتة العامة ٣٧٦,١ ٣٧٤,٨ ٣٩١,٣ الخبراء الاستشاريون ٧٧,٥ ٣٦,٥ ٥٣,٧ سفر الموظفين ٦٧,٠ ٧٥,٧ ٦٤,١ الزمالات والمنح والمساهمات ٥٠,١ ٩٢,٩ ١٠٨,٠ المجموع ٥٧٠,٧ ٥٧٩,٩ ٦١٧,١ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|---|---|--|
| (أ) تحسين المعرفة والسوعي لدى الدول الأعضاء بالاستراتيجيات والسياسات الفعالة في مجال موصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات الفضائية والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، من أجل تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة والقادرة على التكيف | (أ) '١' زيادة النسبة المئوية للدول الأعضاء في اللجنة التي تشير إلى أنها أكثر وعياً والمأما بالاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات الفضائية والحد من أخطار الكوارث وإدارتها، بما في ذلك أبعادها الجنسانية | بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سستخدم موارد البرنامج العادي للتعاون التقني لدعم جهود البرنامج الفرعي بتحقيق هدفه عن طريق ما يلي: تنفيذ أنشطة لتنمية القدرات في مجالات الحد من مخاطر الكوارث، وموصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات الفضائية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والتنمية المستدامة؛ وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ نتائج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في مجالي الحد من مخاطر الكوارث وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في آسيا والمحيط الهادئ؛ ودعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على تعزيز طريق المعلومات الفائق السرعة وتحسين قدراتها في هذا المجال. |
| تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٢ | الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤: - | وستنفذ أنشطة تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) توفير خدمات استشارية لتلبية طلبات الدول الأعضاء، يقدمها المستشار الإقليمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث، والخبراء الداخليون والخارجيون المتعاقد معهم لفترات قصيرة من ذوي المهارات في مجالات الحد من أخطار الكوارث، وتقييم الأضرار والخسائر، وموصولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات الفضائية لإدارة مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة؛ و (ب) حلقات عمل تدريبية لبناء قدرة الدول الأعضاء على استخدام منهجية تقييم الأضرار والخسائر؛ وتعميم الحد من أخطار الكوارث في الدول الأعضاء وبناء قدراتها على مواجهة الكوارث، والتدريب في مجالات الحد من أخطار الكوارث والتطبيقات الفضائية والمعلومات الجغرافية المكانية من أجل |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٠ | هدف الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦: ٧٠ | |
| '٢' زيادة عدد ما يتزل من شبكة الإنترنت من منشورات اللجنة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات الفضائية والحد من أخطار الكوارث وإدارتها | | |

| الإيجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|---|-------------------------------|--|
| (ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام التطبيقات الفضائية واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة وقادرة على التكيف | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - | إدارة أخطار الكوارث، لا سيما في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛ و (ج) حلقات دراسية لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بين البلدان النامية في إيجاد إمكانية الاتصال السلس بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة الإنترنت عبر النطاق العريض بأسعار معقولة للجميع على الصعيد الإقليمي؛ و (د) التعاون بين بلدان الجنوب، في إطار الشبكة الإقليمية للمعارف ومراكز الابتكار في مجال الحد من أخطار الكوارث، والبرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة. |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - | وستُكمل هذه الأنشطة الأعمال السابقة والحالية التي يضطلع بها من خلال تنمية القدرات في إطار القسط التاسع من مشروع حساب التنمية المتعلق بتعزيز المعارف والقدرات لإدارة مخاطر الكوارث من أجل مستقبل يمكن فيه التكيف في آسيا والمحيط الهادئ، ضمن شراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٠٠ | وسيقم البرنامج الفرعي صلات مع المنظمات، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنتدى جزر المحيط الهادئ، لمعالجة مسائل الحد من مخاطر الكوارث وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تخص كل منطقة دون إقليمية. وستقام شراكات استراتيجية مع كيانات مثل استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي للاتصالات بغية تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٦ | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨٥ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٥ | |
| | ٢ | زيادة عدد المبادرات التي تعكس أو تتضمن الوحدات التدريبية و/أو المناهج التي وضعها مركز التدريب لآسيا والمحيط الهادئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٢٧ | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٨٥ | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٢٠٥ | |
| موجز النتائج (المشاركون) | موجز الأثر | |
| الأداء الفعلي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الخدمات الاستشارية | ٢٠ | ١٨ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٤ | ٤ |
| خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، قدمت اللجنة خدمات لتعزيز المؤسسات وخدمات استشارية إلى ٢٩ بلدا في آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بتعميم مراعاة سياسات الحد من مخاطر الكوارث. وشملت هذه الخدمات وضع المعايير وصياغة السياسات في ثلاثة عشر بلدا، وإجراء حوارات سياسية شاملة لعدة قطاعات بشأن بناء القدرة على مواجهة الكوارث | | |

| موجز النتائج (المشاركون) | موجز الأثر | | |
|---|------------|----|----|
| المجموع | ٢٤ | ٢٢ | ٢٢ |
| <p>الطبيعية والأزمات الاقتصادية الكبرى في خمسة بلدان، ومواءمة السياسات في بلدين، وتقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات في بلد واحد. وتم توفير التدريب على استخدام تطبيقات تكنولوجيا الفضاء في إدارة الفيضانات في ١١ بلدا. وتولت اللجنة تيسير وضع إجراءات عمل بشأن استخدام التطبيقات الفضائية وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية لرصد الجفاف ونظم الإنذار المبكر وصلاتها التفاعلية التنفيذية في خمسة بلدان رائدة. وقامت اللجنة أيضا بتعزيز قدرات الدول الأعضاء في الفريق المعني بالأعاصير المدارية بوضع خطط عمل مشتركة وتبادل التجارب مع لجنة الأعاصير الاستوائية.</p> <p>ويتوقع البرنامج الفرعي أن ازدياد قدرة البلدان في مجالات الحد من أخطار الكوارث واستخدام التطبيقات الفضائية في إدارة مخاطر الكوارث وموصولة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيستمر في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وستسهم الخدمات الاستشارية وأنشطة تنمية القدرات إسهاما كبيرا في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على صياغة استراتيجيات لتعميم مراعاة الحد من أخطار الكوارث، وتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث والتقليل بفعالية أكبر من مخاطر الكوارث وتغير المناخ والخسائر والأضرار المحتملة التي من شأنها أن تعرقل التنمية. وستسهم أنشطة بناء القدرات في مجال الوصل بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز القدرات الوطنية على النهوض بطريق المعلومات الفائقة السرعة وإيجاد مجتمع شامل قائم على المعرفة في آسيا والمحيط الهادئ.</p> | | | |

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٦: التنمية الاجتماعية

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، شعبة التنمية الاجتماعية | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|--|--|--|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٦، البرنامج الفرعي ٦ | | | | مصفوفات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ ٢٠١٥-٢٠١٦ ٢٠١٧-٢٠١٦ تقديرات الفترة |
| الهدف: تعزيز التعاون الإقليمي على بناء مجتمع شامل للجميع اجتماعياً يحمي جميع الفئات الاجتماعية ويمكنها ويكفل لها المساواة في آسيا والمحيط الهادئ | | | | المساعدة المؤقتة العامة |
| | | | | الخبراء الاستشاريون |
| | | | | سفر الموظفين |
| | | | | الزمالات والمنح والمساهمات |
| | | | | المجموع |
| | | | | ١٠١,٨ ١٤٣,٢ ٣٦,١ ٢١٥,٣ ٤٩٦,٤ |
| | | | | ١٠٩,٧ ١١٣,٦ ٦١,٣ ٢٤٨,٧ ٥٣٣,٣ |
| | | | | ٦٨,١ ٢٩,١ ١٢٩,٥ ٢٢٦,٧ |
| | | | | - |

| مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^١ |
|---|---|
| (أ) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي لمعالجة الاتجاهات السكانية والإثنية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية، في آسيا والمحيط الهادئ | (أ) النسبة المئوية للمشاركين في استطلاعات الرأي الذين يشيرون إلى أن معارفهم قد تحسنت بفعل المنتجات التحليلية الصادرة عن اللجنة بشأن الاتجاهات والسياسات السكانية والإثنية، بما في ذلك أبعادها الجنسانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٣ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٥ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٠ |
| (ب) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي من أجل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك بُعد الرعاية الصحية والشؤون الجنسانية | (ب) النسبة المئوية للمشاركين في استطلاعات الرأي الذين يشيرون إلى أن معارفهم قد تحسنت بفعل الاجتماعات وحلقات العمل التي تنظمها اللجنة بشأن نظم الحماية الاجتماعية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتقديم خدمات الرعاية والدعم اللازمة بشأنه، بما في ذلك أبعادها الجنسانية |

سيركز البرنامج الفرعي على بناء قدرات البلدان النامية في منطقة اللجنة، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان والأقاليم الجزرية النامية، من أجل تعزيز المعارف والمهارات والقدرات الأخرى للوفاء بالأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً وإقليمياً، المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة. وستدعم المساعدة الإثنية بواسطة مجموعة من أنشطة التعاون التقني البلدان النامية في صياغة السياسات، وتصميم البرامج وتنفيذها، وتكوين شراكات للتصدي لاتجاهات التنمية الاجتماعية والمسائل المتعلقة بها في مجالات السكان والتنمية، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الاجتماعية المهمشة.

وستعطى الأولوية لما يلي: دعم الدول الأعضاء في التصدي للتحول الديمغرافي الذي يحتاج آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك سرعة شيخوخة السكان، واتجاهات الهجرة، تمشياً مع أحكام خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة؛ ومعالجة مسألة تزايد أعداد الشباب سعيًا إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعماً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين؛ وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الأبعاد الصحية والاجتماعية، تمشياً مع قرار اللجنة ٦٧/٨ بشأن تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تمشياً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^١ |
|---|-----------------------------|--|
| (ج) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في آسيا والمحيط الهادئ | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٧ | واستراتيجية إنشيو من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ. |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - | وستعتمد أنشطة تنمية القدرات على العمل المعياري والتحليلي في إطار البرنامج الفرعي وسيستخدم الطرائق الرئيسية التالية: (أ) إسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم الدعم التقني، |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٠ | استجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء، بواسطة موظفين داخليين وخبراء تقنيين خارجيين ذوي مهارات؛ و (ب) تنمية القدرات الوطنية والإقليمية لدعم الحكومات في رصد التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الدولية؛ و (ج) إعداد مواد للتدريب والدعوة بشأن الممارسات الجيدة من أجل زيادة التكيف والتطوير في جميع أنحاء المنطقة؛ و (د) إنشاء وتعزيز شبكات من الخبراء المحليين من خلال التعاون بين بلدان الجنوب؛ و (هـ) تعزيز القدرات عن طريق التعلم الإلكتروني. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ | وستهدف جميع الأنشطة إلى الاستجابة للطلبات المباشرة الواردة من الدول الأعضاء، وستعزز التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. |
| (د) تعزيز المعارف والقدرات والتعاون الإقليمي من أجل النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢ | وستدخل في تصميم الأنشطة الدروس المستفادة والمداخلات التقنية المستمدة من تنفيذ أحد مشاريع حساب التنمية في عام ٢٠١٦-٢٠١٧، في إطار البرنامج الفرعي، بشأن تعزيز قدرة الحكومات في منطقة كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تلبية احتياجات الشباب بوضع سياسات للتنمية الشاملة والمستدامة. وستستخدم هذه الدروس وهذه المداخلات في إعداد مواد التدريب والمواد الأخرى. |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣ | وسيواصل البرنامج الفرعي إقامة الشراكات وحشد الدعم من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بقنوات منها: آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ - الفريق العامل الموضوعي المعني بالشباب التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ والفريق العامل الموضوعي لآلية التنسيق الإقليمي والمعني بالهجرة الدولية، بما في ذلك الاتجار بالبشر؛ والفريق العامل الموضوعي لآلية التنسيق الإقليمية والمعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والفريق العامل الموضوعي لآلية التنسيق الإقليمي والمعني بالصحة، وفريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات الإقليمية والمعني بالإيدز. وعلى الصعيد العالمي، سيواصل البرنامج الفرعي العمل بتعاون وثيق مع الشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن تنمية الشباب، والفريق العالمي المعني بالهجرة، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٤ | | |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| الأداء الفعلي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ | |
|-----------------------------------|-----------------------------|-----------------------------|------------------------------|
| ١٨ | ١٨ | ١١ | الخدمات الاستشارية |
| ١١ | ١١ | ٦ | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ٢٩ | ٢٩ | ١٧ | المجموع |

خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيكون البرنامج الفرعي قد نظم أكثر من عشرة أنشطة وحلقات عمل تدريبية لتعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين والمؤسسات على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج لتقييم التقدم المحرز والتعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ وبرنامج العمل العالمي للشباب؛ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ واستراتيجية إنشيو من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ. وتم التركيز بالتحديد على تصميم سياسات تطلعية للشؤون الاجتماعية والمساواة بين الجنسين؛ ورصد وتنفيذ استراتيجية إنشيو من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ؛ وتعزيز حقوق كبار السن وحمايتهم؛ ومعالجة العوائق القانونية والسياسية التي تحول دون حصول الجميع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ وتعزيز نظم المعاشات التقاعدية لكبار السن وتحسين نوعية التغطية الصحية بغية تعزيز الحماية الاجتماعية. كما تم تعزيز المعلومات والتدريب بشأن وضع السياسات على أساس الأدلة. ومن المتوقع أيضا، بحلول نهاية عام ٢٠١٥، أن تكون خمسة بلدان على الأقل (كمبوديا، وجمهورية كوريا، والفلبين، وبنغلاديش، ومنغوليا) قد اعتمدت خطة عمل وطنية تستند إلى أهداف استراتيجية إنشيو وغاياتها.

وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيبني البرنامج الفرعي على الإنجازات المذكورة أعلاه ويهدف إلى تحقيق مزيد من الأثر فيما يتعلق بزيادة القدرات الوطنية على تصميم وصياغة سياسات وبرامج وخدمات فعالة لمعالجة الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، وتعزيز نظم جمع البيانات لرصد التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا وإقليميا، وتحسين وسائل تنفيذ برامج العمل المذكورة أعلاه في مجالات السكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحماية الاجتماعية، والإعاقة، والشباب والشيخوخة، وتشجيع الشراكات الرامية إلى تعزيز القدرات الكفيلة بتعجيل تنفيذ الأهداف والنتائج المتفق عليها دوليا في ميدان التنمية الاجتماعية. وعلى وجه التحديد، ستعزز قدرة الحكومات على رصد وتنفيذ استراتيجية إنشيو من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ في إطار التحضير لاستعراض عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠١٣-٢٠٢٢، في منتصف المدة عام ٢٠١٧. وسوف تتحسن قدرة الدول الأعضاء على تقوية المؤسسات وتعزيز آليات المساءلة لتعجيل تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وسيجري تحسين المعرفة والوعي بالثغرات والتحديات والدروس المستفادة في تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة من خلال وضع ممارسات وسياسات وإجراءات سليمة رامية إلى تعزيز حقوق كبار السن. وسيجري تحسين المهارات والمعارف المتعلقة ببناء نظم أشمل للحماية الاجتماعية. وستتاح الخبرة التقنية

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

والأدوات اللازمة لتحسين القدرة الوطنية على تشجيع مشاركة الشباب في العمليات الإنمائية في إطار سياسات التنمية المستدامة. وسيتحسن وعي الدول الأعضاء وقدرتها على تحديد القضايا والاتجاهات المتعلقة بالسكان والتنمية والاستجابة لها عن طريق التدريب والخدمات الاستشارية وأدوات تنمية القدرات.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٧ - الإحصاءات

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|-------------------------------|-------|-------|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٦، البرنامج الفرعي ٧ | | | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ |
| | | | | ٢٠١٥-٢٠١٤ |
| | | | | ٢٠١٧-٢٠١٦ |
| الهدف: تحسين مدى توافر الإحصاءات ونوعيتها وجدواها واستخدامها دعماً للسياسات الفعالة من أجل التنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ | المساعدة المؤقتة العامة | ٥٨,٧ | ٣٧٤,٩ | ٧٨٢,٥ |
| | الاستشاريون | ٢٣٥,٤ | ٣٥,٢ | ٥٣,٥ |
| | سفر الموظفين | ٤٧,٧ | ٧٠,٩ | ٨٧,٨ |
| | المشاركون في الحلقات الدراسية | ٢٠٣,٤ | ٨٦,٥ | ٨٦,٠ |
| | المجموع | ٥٤٥,٢ | ٥٦٧,٥ | ١ ٠٠٩,٨ |

| الإنتاجات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|---|--|---|
| (أ) زيادة وعي الدول الأعضاء بالخيارات الفعالة للسياسات والاستراتيجيات من أجل التنمية الشاملة والمستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، في آسيا والمحيط الهادئ، من خلال زيادة توافر المنتجات والخدمات الإحصائية ذات الصلة | (أ) '١' النسبة المئوية للمساهمين في مبادرات اللجنة الذين يشاركون في استطلاعات الرأي ويشيرون إلى أن المنتجات والخدمات الإحصائية للجنة قد زادت من وعيهم بالخيارات الفعالة للاستراتيجيات والسياسات من أجل التنمية الشاملة والمستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، في آسيا والمحيط الهادئ | سيجري تنفيذ أنشطة تنمية القدرات في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات البيئية وإحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية، بما في ذلك نظم التسجيل المدني والإحصاءات الاجتماعية. وسترکز تنمية القدرات أيضاً على تعزيز قياس الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والتنمية المستدامة، وتحديث النظم الإحصائية وتعزيز الإصلاح المؤسسي من أجل الوفاء التام باحتياجات العملاء، وتعزيز الترتيبات المؤسسية اللازمة لفعالية الرصد والمساءلة، وإنشاء نظم فعالة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وإنتاج الإحصاءات الأساسية في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦٠ | وستوفر تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) تقديم خدمات استشارية من خلال مستشارين إقليميين في مجال الإحصاءات والإحصاءات البيئية والمحاسبة الاقتصادية البيئية لبناء القدرات الإحصائية في المجالات المذكورة أعلاه؛ (ب) تنظيم حلقات العمل المصممة لدعم تنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية للإحصاءات الاقتصادية، والإحصاءات البيئية، والمحاسبة الاقتصادية - البيئية، والإحصاءات الاجتماعية والسكانية؛ ووضع وتحسين الهياكل الأساسية الإحصائية ذات الصلة، ولا سيما ما يلي: سجلات الأعمال التجارية؛ وأساليب تحرير البيانات؛ ومستودعات البيانات الوصفية؛ وأطر تقييم الجودة، ونظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦٥ | '٢' زيادة عدد عمليات تنزيل المنتجات الإحصائية على الإنترنت، مما توفره اللجنة | وستستفيد الأنشطة أيضاً من العمل المضطلع به من خلال مشروع حساب التنمية في مجال التعاون الإقليمي من أجل تعزيز القدرات الوطنية لقياس التقدم المحرز في تحقيق |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١ ٨٠٩ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٥ ٠٠٠ | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧ ٠٠٠ | | |

الإيجازات المتوقعة

مؤشرات الإيجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع

| | | |
|--|--|--|
| (ب) تقوية المؤسسات الإقليمية والأطر القانونية الإقليمية في المجالات التي يشملها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى | (ب) '١' النسبة المئوية للمشاركين في الأنشطة ذات الصلة للجنة الذين يشيرون إلى أن المعارف المكتسبة قد أدت إلى تحسين قدرتهم على إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا والممارسات السليمة | المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمتوقع أن يكتمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وستعاون البرنامج الفرعي، لتنفيذ أنشطته لتنمية القدرات، مع شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وسائر اللجان الإقليمية، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة)، والوكالات المتخصصة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، ومنظمات غير حكومية، مثل منظمة الخطة الدولية ومنظمة الرؤية العالمية. ويشمل الشركاء الإقليميون الرئيسيون مصرف التنمية الآسيوي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأمانة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وأمانة جماعة المحيط الهادئ. وسيجري السعي أيضا للتعاون مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهما منظمتان رائدتان أخريان تضعان المعايير الإحصائية العالمية وتدعمان تطوير القدرات الإحصائية. |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٧ | | |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦٠ | | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٠ | | |
| '٢' النسبة المئوية للمسؤولين في النظم الإحصائية الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ الذين درجهم المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ ممن يشيرون إلى تحسن قدرتهم على إنتاج البيانات والإحصاءات ونشرها واستخدامها وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا والممارسات السليمة | | |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٦ | | |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦٥ | | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٠ | | |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
|--------------------------------|--------------------------|--------------------------|--|
| ٢٠ الخدمات الاستشارية | ١٨ | ٣٦ | في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، ساهمت أنشطة البرنامج العادي للتعاون التقني في تعزيز قدرات الإحصائيين على إنتاج الإحصاءات الأساسية وفقا للمعايير الدولية والممارسات الجيدة، وفي استخدام وتعزيز تقنيات ومنهجيات وأطر تحليلية جديدة لإنتاج بيانات إحصائية عالية الجودة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية. ويستمد البرنامج الفرعي ولايته من الهدفين الاستراتيجيين الشاملين اللذين اعتمدتهما لجنة الإحصاءات في دورتها الثانية في عام ٢٠١٠، وهما: (أ) ضمان أن تكون لدى جميع البلدان في المنطقة القدرة على توفير مجموعة أساسية متفق عليها من الإحصاءات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام ٢٠٢٠؛ (ب) تهيئة بيئة لإدارة المعلومات تكون أكثر قدرة على التكيف، وأكثر فعالية من حيث التكلفة للمكاتب الإحصائية الوطنية، وذلك من خلال |
| ٦ الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٥ | ٥ | |
| المجموع | ٢٦ | ٤١ | |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

تقوية التعاون. ومكنت الخدمات الاستشارية المقدمة إلى بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وميانمار، من بين بلدان أخرى، من زيادة دقة التقديرات والتوقعات السكانية؛ وتعزيز الإطار القانوني للإحصاءات؛ وتحسين مقاييس الفقر وعدم المساواة؛ ودمج المنظور الجنساني في الإحصاءات الرسمية؛ وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ووضع إحصاءات الكوارث.

وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ستسهم الخدمات الاستشارية في تحسين فهم منهجيات التتبع واستخدام المؤشرات لقياس النتائج الإنمائية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين المعرفة بالتقنيات فيما يتعلق بالتدابير المتصلة بنوع الجنس والإحصاءات الاقتصادية، ووضع نظم وقواعد بيانات أكثر تكاملاً للمعلومات الإحصائية.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٨ - الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

| | | | |
|---|--|------------------------------|-----------------------------|
| الكيانات المنفذة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، المكاتب دون الإقليمية للمحيط الهادئ؛ وشرق وشرق شمال شرق آسيا؛ وشمال ووسط آسيا؛ وجنوب وجنوب غرب آسيا؛ وجنوب شرق آسيا | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٦، البرنامج الفرعي ٨ | نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ | اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين تمشيا مع الأولويات الإنمائية في المناطق دون الإقليمية للمحيط الهادئ، وشرق وشرق شمال شرق آسيا، للتعجيل بوتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة | ٤١٦,١ | ٤٨٠,٨ | ٤٤٥,٣ |
| | ١٧٣,٦ | ١٨٥,٩ | ٤٤,٧ |
| | ١٢١,٠ | ١٥٠,٤ | ٣١,٧ |
| | ٥١١,٩ | ٢٨٥,٣ | ١٤٩,٧ |
| | ١ ٢٢٢,٦ | ١ ١٠٢,٤ | ٦٧١,٤ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|---|---|---|
| (أ) تعزيز القدرات في المناطق دون الإقليمية على تخطيط وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة ومنصفة ومستدامة، بما يشمل الاعتبارات الجنسانية | (أ) النسبة المئوية للمشاركين الذين يشيرون إلى زيادة تفهم نهج التعاون الإقليمي وقدرتهم على وضع تحسن قدرتهم على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للتنمية الشاملة والمنصفة والمستدامة التي تعالج التحديات الإنمائية الرئيسية لديهم وتراعي الشؤون الجنسانية | ستركز أنشطة التعاون التقني على التنمية الاجتماعية والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير التجارة والنقل من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتعزيز القدرات على صياغة وتنفيذ سياسات ترمي إلى تعزيز التنمية المستدامة تشمل أنشطة تنمية القدرات ما يلي: (أ) تقديم خدمات استشارية من خلال مستشار إقليمي بشأن التنمية الاجتماعية لمنطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، وخبراء داخليين و/أو خبراء يعقود قصيرة الأجل من أجل المناطق دون الإقليمية الأخرى، بناء على طلبات من الدول الأعضاء، بهدف تعزيز القدرات على وضع سياسات وبرامج التنمية المستدامة، بما في ذلك نظم الحماية الاجتماعية، والقضاء على الفقر والجوع، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والحد من أخطار الكوارث، والربط الإلكتروني الإقليمي؛ (ب) التدريب من أجل دعم التنمية المستدامة؛ الاندماج في التجارة وأسواق رأس المال على الصعيد الإقليمي؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية. |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٠ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٥ | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٥ | | |
| (ب) تعزيز فعالية تبادل المعارف وإقامة الشراكات فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة، والمجتمع المدني، وسائر الشركاء في التنمية ذوي الصلة، من أجل معالجة المسائل ذات الأولوية لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا | (ب) '١' النسبة المئوية للدول الأعضاء التي تشير إلى أن عمل اللجنة في مجال تبادل المعارف والأنشطة التعاونية قد زاد معارفها وإمكانية حصولها على المعلومات من أجل دعم أولويات التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والتنمية المستدامة | وستكمل الأنشطة المشاريع الممولة من الشريحة التاسعة من حساب التنمية المتعلقة بتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تقييم رأس المال البيئي والتكلفة الاقتصادية لعدم المساواة بين الجنسين وتعزيز قدرات الدول غير الساحلية وأقل البلدان نموا في منطقتي جنوب ووسط آسيا والربط بشبكة النقل والتجارة |

| الإيجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|---|---------------------------|--------------------------------------|
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: | ٤٠ |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: | ٦٠ |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: | ٦٠ |
| (ب) '٢' زيادة عدد المؤسسات الشريكة من المنطقة دون الإقليمية المشاركة في أنشطة تبادل المعارف التي تيسرها اللجنة | | |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: | ٤ |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: | ٤ |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: | ٨ |
| موجز النتائج (المشاركون) | موجز الأثر | |
| | العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة |
| | ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٤-٢٠١٥ |
| الخدمات الاستشارية | ٢٢ | ٢٢ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٤٩ | ٣٥ |
| المجموع | ٧١ | ٥٣ |
| <p>في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، عززت اللجنة قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات بشأن طائفة من المسائل. ومن خلال الخدمات الاستشارية وحلقات العمل الوطنية، عززت اللجنة قدرات الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ على صياغة السياسات، بما في ذلك الاقتصاد الأخضر، وهي تحضر لعقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا، ١-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤). وفي شرق وشمال شرق آسيا، أقام أصحاب المصلحة الرئيسيون شراكة من أجل تبادل المعلومات والتقييم وبناء القدرات في ما يتعلق باستراتيجيات التنمية الحضرية المنخفضة الكربون. وبلاستفادة من تجارب المنظمات دون الإقليمية الأخرى، قام الأعضاء البرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى بتعزيز القدرات على إدارة موارد المياه والطاقة. وفي جنوب وجنوب غرب آسيا، نُظمت برامج تدريبية لتيسير انضمام أفغانستان إلى منظمة التجارة العالمية وإدماج الأهداف الإنمائية في نماذج الاقتصاد الكلي الوطنية. وفي جنوب شرق آسيا، عُوّزت قدرة تيمور - ليشتي على المشاركة في التجارة والاستثمار وتطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.</p> <p>وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ستركز الأنشطة على تعزيز قدرة واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية على التفاوض بشأن خطط من أجل اندماجها في التجارة وأسواق المال على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وسياسات ما بعد الانضمام.</p> | | |

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

٣ - التنمية الاقتصادية في أوروبا: ٥٠٠ ٧٥١ ٣ دولار

٢٣-٤٤ ستنفذ الأنشطة في هذا البرنامج أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا دعماً للبرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية في أوروبا، ضمن برنامج فترة السنتين للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستركز أنشطة التعاون التقني على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية تحسين قدراتها الوطنية على تنفيذ الصكوك القانونية والقواعد والمعايير الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا وعلى الصعيد الدولي، وعلى الانضمام إليها. وستعزز هذه الأنشطة أيضاً التكامل والتعاون الإقليميين، ولا سيما بشأن القضايا العابرة للحدود، وستدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

الجدول ٢٣-١٦

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| التغيرات في الموارد | | | | | نفقات الفترة | | تكاليف الموظفين الأخرى |
|--------------------------|----------------------|----------------------|----------------|---------|--------------|-----------|------------------------|
| تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ | إعادة تقدير التكاليف | إعادة تقدير التكاليف | النسبة المئوية | المبلغ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٣-٢٠١٢ | |
| ٣ ٢٦٥,١ | ٣,٧ | ٣ ٢٦١,٤ | ١,٧ | ٥٤,٨ | ٣ ٢٠٦,٦ | ٢ ٧٨٦,١ | تكاليف الموظفين الأخرى |
| ٦٢,١ | ٠,١ | ٦٢,٠ | ٥٧,٨ | ٢٢,٧ | ٣٩,٣ | ١٠٠,٣ | الاستشاريون |
| ٢٥٠,٣ | ١١,١ | ٢٣٩,٢ | (٣٦,٦) | (١٣٨,١) | ٣٧٧,٣ | ٣٥٢,٦ | سفر الموظفين |
| — | — | — | — | — | — | ٠,١ | مصروفات التشغيل العامة |
| ١٧٤,٠ | — | ١٧٤,٠ | ٣,١ | ٥,٣ | ١٦٨,٧ | ٢٦٠,٧ | المنح والتبرعات |
| ٣ ٧٥١,٥ | ١٤,٩ | ٣ ٧٣٦,٦ | (١,٥) | (٥٥,٣) | ٣ ٧٩١,٩ | ٣ ٤٩٩,٨ | المجموع |

البرنامج الفرعي ١ - البيئة

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، شعبة البيئة | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|---|--|---------------------------|--------------------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٧، البرنامج الفرعي ١، الإنجاز المتوقع (أ) و (ب) | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ | اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز القدرات الوطنية فضلا عن آليات للتعاون عبر الحدود في بلدان المنطقة من أجل إدارة المياه العابرة للحدود والبيئة عن طريق التنفيذ الفعال للاتفاقيات البيئية للجنة | ٥٤٤,٧ | ٥٤٢,٤ | ٦٩٢,٢ |
| | ١,٥ | ٩,٨ | - |
| | ٦٠,١ | ٥٧,١ | ٣٨,٦ |
| | ٤٧,٥ | ٢٢,٧ | ٢٤,٩ |
| | ٦٥٣,٨ | ٦٣٢,٠ | ٧٥٥,٧ |
| | المجموعة | | |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^(١) |
|--|---|--|
| تحسين إدارة المياه العابرة للحدود والبيئة لدى بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، وبلدان جنوب شرق أوروبا | عدد الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف/برامج العمل التي يتم التفاوض بشأنها لتحسين إدارة المياه العابرة للحدود والبيئة استنادا إلى مبادئ الاتفاقيات البيئية للجنة الاقتصادية لأوروبا | بالإضافة إلى بلوغ الهدف، يسعى البرنامج الفرعي إلى مساعدة بلدان المنطقة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ويشكل التعاون العابر للحدود بشأن البيئة والموارد الطبيعية المشتركة، ولا سيما المياه، تحديا رئيسيا أمام التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وفي هذا الصدد، توفر الاتفاقيات البيئية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا إطارا فريدا لتطوير التعاون الإقليمي، وللتصدي للمشاكل المترابطة المتعلقة بإدارة المياه والبيئة. وستشمل استراتيجية الاقتصادية لأوروبا في هذا المجال من مجالات المساعدة التقنية إيفاد بعثات استشارية، ووضع مشاريع ميدانية بالتعاون مع البلدان الأعضاء ويشارك أمانات الاتفاقيات. وسوف ينفذ ذلك بالتعاون مع منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والشراكة العالمية للمياه، في إطار المشاريع الميدانية التالية: |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ | | |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ | | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦ | | |
| (أ) تعزيز التعاون في مجالي الهيدرولوجيا والبيئة بين طاجيكستان وأفغانستان في حوض نهر أموداريا الأعلى؛ | | |
| (ب) إيفاد بعثات استشارية لتقديم المشورة بشأن تعزيز التعاون في إدارة نوعية المياه في آسيا الوسطى؛ | | |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

- (ج) التعاون عبر الحدود والإدارة المتكاملة لموارد المياه في حوضي نهرى تشو وطالاس؛
- (د) تمكين التعاون عبر الحدود والإدارة المتكاملة لموارد المياه في حوض نهر دنيستر؛
- (هـ) تمكين التعاون عبر الحدود والإدارة المتكاملة لموارد المياه في حوض نهر درين الموسع؛
- (و) إجراء حوارات فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة لموارد المياه في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن المياه.
- وسيتم تنفيذ أنشطة المشروع بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنية والإقليمية ذوي الصلة، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات العالمية والإقليمية والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية.

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | ومن المتوقع أن يتحقق ما يلي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: (أ) سينشأ فريق عامل معني بالتعاون في مجال الهيدرولوجيا والبيئة بين طاجيكستان وأفغانستان؛ (ب) ستتولى أفرقة عمل من الخبراء بين أوكرانيا وجمهورية مولدوفا تطوير التعاون في مجال إدارة المياه في حوض نهر دنيستر؛ (ج) سيتم إنشاء قاعدة بيانات مشتركة لنوعية المياه في آسيا الوسطى؛ (د) سيبدأ فريق خبراء مشترك بين كازاخستان وقيرغيزستان معني بالنظم الإيكولوجية المائية في حوضي نهرى تشو وطالاس عمله؛ (هـ) سيتم إنشاء نظام معلومات مشترك بشأن إدارة المياه في حوض نهر درين؛ (و) سيجري تنفيذ تدابير قصيرة الأجل متابعة لمذكرة التفاهم المتعلقة بالرؤية المشتركة الاستراتيجية للإدارة المستدامة لحوض نهر درين. |
|---------------------|----------------|----------------|--|
| ٢٠١٢-٢٠١٣ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
| ٢٩ | ٢٠ | ٢٠ | الخدمات الاستشارية |
| ١٥ (٦١٢) | ١٤ (٣٠٠) | ١٤ (٣٠٠) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ٧ | ٦ | ٦ | المشاريع الميدانية |
| ٥١ | ٤٠ | ٤٠ | المجموع |

وستشهد فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تعزيز القدرة والاستعداد في ١٣ بلدا من بلدان تلك الأنهار المشاركة في مشاريع للتعاون بشأن المياه العابرة للحدود في أحواض الأنهار. وسيشمل ذلك ما يلي: (أ) تنظيم البعثات المشتركة الأفغانية - الطاجيكية في حوض نهر بانج؛ (ب) الشروع في رصد نوعية المياه بانتظام في حوض نهرى تشو - طالاس؛ (ج) التحليل التشخيصي العابر للحدود لحوض نهر الدنيستر؛ (د) التحليل التشخيصي العابر للحدود لحوض نهر درين؛ (هـ) تحليل التعاون بشأن المياه العابرة للحدود في كازاخستان كأساس للسياسات الوطنية المستقبلية.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٢ - النقل

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، شعبة النقل | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|---|--|
| الصلة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥: البرنامج ١٧، البرنامج الفرعي ٢، الإنجازان المتوقعان (ج) و (د) | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز القدرة الوطنية لدى بلدان أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى على التنفيذ الفعال للصكوك القانونية والقواعد والمعايير المتصلة بالنقل | المساعدة المؤقتة العامة ٤٥٠,٦ ٥٥٠,٠ ٣٩٩,٥ |
| | الاستشاريون ٢٤,٥ ٩,٧ - |
| | سفر الموظفين ٣٧,٧ ٥١,٩ ٣٣,٨ |
| | المشاركون في الحلقات الدراسية ١٨,١ ٢٧,٥ ٢٤,٨ |
| | المجموع ٥٣٠,٩ ٦٣٩,١ ٤٥٨,١ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^(١) |
|---|---|--|
| (أ) تعزز القدرات الوطنية بحيث تؤدي إلى تحسين (أ) عدد البلدان المستفيدة التي تنضم إلى الصكوك الهياكل الأساسية للنقل، وتيسير عبور الحدود، وسلامة القانونية للجنة المتعلقة بالنقل وأمن الطرق | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١ ٦٩٣ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١ ٧٠٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١ ٧١٠ | تتطلب التنمية المستدامة لشرق وجنوب شرق أوروبا، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى تنمية مستدامة لشبكات النقل وزيادة تحسين خدمات النقل وهياكله الأساسية. ويتمثل الهدف العام للبرنامج الفرعي في تعزيز القدرات الوطنية للبلدان المستفيدة على تطوير شبكات نقل مستدامة من خلال التنفيذ الفعال لصكوك اللجنة القانونية وقواعدها ومعاييرها المتصلة بالنقل. علاوة على ذلك، يهدف البرنامج الفرعي إلى دعم أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة بتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، وتيسير نقل الأشخاص والسلع، وتحسين القدرة على المنافسة لشبكة النقل الداخلية وسلامتها وكفاءة استخدامها للطاقة وأمنها. وسيولى اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بكفاءة ترابط شبكات النقل. وستحقق هدف البرنامج من خلال الأنشطة التالية: |
| (ب) تعزيز التعاون الإقليمي بشأن الهياكل الأساسية للنقل وتيسير عبور الحدود | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٢ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٥٣ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٥٥ | (أ) إفاد بعثات استشارية لتقديم المشورة بشأن الصكوك القانونية المتصلة بتيسير النقل، والمعايير الحدودية، والسلامة والأمن على الطرق، والهياكل الأساسية للنقل؛ (ب) تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية عن مواضيع متقنة تتصل بالهياكل الأساسية للنقل (التربط الشبكي، والتقييم، ونظم النقل الذكية، والنقل المتعدد الوسائط، والقابلية للتشغيل المتبادل، ووسائط النقل والمعدات الصديقة للبيئة)، وتيسير المعابر |
| (ج) تعزيز القدرات الوطنية اللازمة للتطوير الاستراتيجي لسلامة الطرق | (ج) عدد الدول الأعضاء في اللجنة التي تحدد غايات وطنية و/أو إقليمية لسلامة الطرق | |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

| | | |
|---|----|---------------------------|
| الحدودية، والسلامة والأمن على الطرق استنادا إلى ما يلي: | ٣٠ | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: |
| '١' إعداد تحليلات ودراسات قطرية لسلامة الطرق ووضع استراتيجيات وطنية لسلامة الطرق؛ | ٣٧ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: |
| '٢' التوعية بخطة عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. | ٤٠ | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: |

وسيستفاد من موارد من الميزانية العادية مكرسة لبرنامج التعاون التقني استنادا إلى الشريحة التاسعة من مشروع حساب التنمية بشأن تعزيز القدرات على إدارة سلامة الطرق الذي سينفذ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن موارد خارجة عن الميزانية. ولمضاعفة الأثر الإنمائي وزيادة استدامة أنشطة التعاون التقني، سيقدم البرنامج بالتعاون مع الجهات المعنية الوطنية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية (منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومبادرة أوروبا الوسطى، ومرصد جنوب شرق أوروبا للنقل والدولية).

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سيركز البرنامج الفرعي على تعزيز قدرة الدول الأعضاء فيما يتعلق بتيسير النقل وتدفق المرور عبر الحدود ونتيجة لذلك، ستفند بلدان اللجنة الاتفاكية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (١٩٧٥) والاتفاقية الدولية لتنسيق عمليات مراقبة الحدود على السلع (١٩٨٢). |
|---------------------|----------------|----------------|--|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
| ١٧ | ٢٠ | ٢٠ | وسيشارك البرنامج الفرعي أيضا في تطوير شبكات النقل المستدامة بتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات فيما يتصل بتيسير عبور الحدود، وسلامة الطرق، وتنمية الهياكل الأساسية للنقل. وحلقات العمل المتعلقة بتيسير عبور الحدود الموجهة لبلدان شرق وجنوب شرق أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، والتي ستعقد في طاجيكستان في عام ٢٠١٤، ستعقد بين ٥٠ خبيرا وطنيا، وستعقد حلقة دراسية بشأن سلامة الطرق في بلغراد في عام ٢٠١٤ ستعقد أكثر من ٨٠ خبيرا في سلامة الطرق من منطقة اللجنة. واستنادا إلى دراسات المعلومات الأساسية بشأن سلامة الطرق، ستعزز حلقات عمل محددة الأهداف في عام ٢٠١٥ قدرة سبعة بلدان من برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا لتحسين نظم إدارة السلامة على الطرق وتيسير تبادل الخبرات الوطنية في مجال إدارة السلامة على الطرق فيما بين بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا. وستدعم البعثات الاستشارية التعاون الإقليمي في مجال النقل (منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ومبادرة أوروبا الوسطى، ومرصد جنوب شرق أوروبا للنقل) وتحسين إمكانية |
| ١٧ | ٢٠ | ٢٠ | |
| ٣ (٢٠٩) | ٤ (٢٠٠) | ٤ (٢٠٠) | |
| - | - | - | |
| ٢٠ | ٢٤ | ٢٤ | |

اندماج البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي.

وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيدعم البرنامج الفرعي المشروع الممول من الشريحة التاسعة لحساب التنمية بشأن التقييم المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وسيستهدف أربعة بلدان، منها اثنان (ألبانيا وجورجيا) في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وسيساعد نموذج (SafeFITS) للتقييم، الذي يجري تطويره من قبل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بلدان جنوب شرق أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في وضع وتحليل أهدافها للسلامة على الطرق وفقا لخطة عمل عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق. وستوفر البعثات الاستشارية وحلقات العمل بشأن بناء القدرات المتصلة بالهياكل الأساسية للنقل وتيسير عبور الحدود (مشروعاً طريق السيارات العابرة لأوروبا والسكك الحديدية العابرة لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، والفريق العامل المعني بمشروع النقل وعبور الحدود) الدعم لوضع نظام نقل مستدام وتيسير تحسين اندماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. علاوة على ذلك، فإن شبكة خبراء النقل الوطنيين والإقليميين، المنشأة من خلال مشاريع الهياكل الأساسية للنقل الإقليمي، ستشاطر أفضل الممارسات في تنفيذ صكوك اللجنة وقواعدها ومعاييرها وتوصياتها من أجل النقل المستدام والكفؤ والآمن.

(أ) بيانات إرشادية: رهنا بطلبات الجهات المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٣ - الإحصاءات

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، شعبة الإحصاءات | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|--|-------------------------------|-------|-------|--|-----------|-----------|
| الصلة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥: البرنامج ١٧، البرنامج الفرعي ٣، الإنجاز المتوقع ٣ | | | | ٢٠١٣-٢٠١٤ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تدعيم القدرات الوطنية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مع التركيز بشكل خاص على بلدان في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، من أجل التطبيق الفعلي للمعايير الدولية والممارسات الجيدة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية؛ مع التركيز بوجه خاص على المؤشرات اللازمة لرصد التنمية المستدامة وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. | المساعدة المؤقتة العامة | ٤٩٣,٨ | ٥٣٠,٠ | ٥١٠,٥ | - | - |
| | الاستشاريون | ٥,٨ | - | - | - | - |
| | سفر الموظفين | ١١٥,٦ | ٧٦,٣ | ٣٦,٢ | - | - |
| | المشاركون في الحلقات الدراسية | ٤٣,٤ | ١٣,٢ | ٢٤,٨ | - | - |
| | المجموع | ٦٥٨,٦ | ٦١٩,٥ | ٥٧١,٥ | - | - |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|---|---|---|
| (أ) تحسن القدرة على إنتاج ونشر المؤشرات الإحصائية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة | (أ) عدد البلدان في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى التي تنشر ٥٠ في المائة على الأقل من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مواقعها الشبكية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٤ | ستتطلب احتياجات المستخدمين الناشئة إلى بيانات اجتماعية وديمقراطية واقتصادية وبيئية متكاملة زيادة تنمية القدرات المؤسسية والتقنية للوكالات الإحصائية في البلدان المستفيدة على جمع الإحصاءات الرسمية ومعالجتها ونشرها. ويتمثل الهدف العام للبرنامج الفرعي في تحسين القدرة على المقارنة دوليا ونوعية الإحصاءات الرسمية من أجل إقرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الذي يقوم على الأدلة، ومن أجل تقييم التنمية المستدامة والتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. وعلى وجه الخصوص، يرمي البرنامج الفرعي إلى تحسين كفاءة إنتاج الإحصاءات، وزيادة شمول المؤشرات الإحصائية ودقتها، وتعزيز القدرة الوطنية على نشر معلومات إحصائية موثوق بها؛ وبصفة خاصة فيما يتعلق برصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. |
| (ب) زيادة مقدرة البلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطورا على معالجة الثغرات في القدرات على جمع المعلومات الإحصائية وتجهيزها ونشرها امتثالا للمعايير الدولية والتوصيات وأفضل الممارسات؛ بما في ذلك المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة | (ب) '١' عدد البلدان الواقعة في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى التي تُدمج التوصيات الصادرة عن التقييمات العالمية في استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بتطوير الإحصاءات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٩ | وسيتحقق هدف البرنامج الفرعي من خلال تبادل أفضل الممارسات الوطنية على الصعيد دون الإقليمي، وإجراء دراسات على أساس نقاط مرجعية، وتيسير إنشاء شبكة خبراء فعالة. وستنظم بعثات استشارية وحلقات عمل تدريبية بناء على طلب البلدان من أجل المساعدة في تحسين القدرات الإحصائية لبلدان جنوب شرق أوروبا وشرق أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في مختلف المجالات، من قبيل الإحصاءات الاقتصادية والتجارية، والإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية، والإحصاءات الجنسانية، والمؤشرات البيئية ومؤشرات التنمية المستدامة. وستعتمد الأنشطة بشدة على التقييمات العالمية |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

الأخيرة لنظم الإحصاءات الوطنية التي أجريت في غالبية بلدان شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا من قبل اللجنة الاقتصادية لأوروبا والتوصيات ذات الصلة من أجل التنمية المستدامة للقدرات الإحصائية. والاستراتيجيات الوطنية لإحصاءات التنمية التي وضعها البنك الدولي بالاشتراك مع سلطات الإحصاءات الوطنية في غالبية بلدان شرق أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى على أساس التوصيات الناجمة عن التقييمات العالمية ستوفر أطرا لتقديم المساعدة الدولية والثنائية وتعبئة الموارد.

وستستكمل موارد الميزانية العادية المخصصة للتعاون التقني بالموارد التي سيتم الحصول عليها من الشريحتين التاسعة والعاشر من حساب التنمية، فضلا عن تمويل من موارد خارجة عن الميزانية. ولكفالة التنفيذ الفعال لأنشطة البرنامج الفرعي في مجال التعاون التقني، سينشئ البرنامج شراكات مع الشركاء الدوليين والشائين الرئيسيين في المنطقة دون الإقليمية، خاصة مع البنك الدولي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي.

٢' عدد البلدان الواقعة في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى التي تقدم تقارير النوعية وتقوم بتوثيق عمليات إنتاج الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠

تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥

هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٧

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيساعد البرنامج الفرعي جميع البلدان في أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا على إخضاع نظمها الإحصائية الوطنية للمراجعة من خلال التقييم العالمي الذي وضعته اللجنة بالاشتراك مع المنظمات الشريكة. وستوفر هذه التقييمات، التي تغطي جميع الجهات المنتجة للإحصاءات الرسمية في أي بلد، تحليلا متعمقا وشاملا لقدرات البلدان المؤسسية والتنظيمية والتقنية على إنتاج المعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تمثل للمبادئ التوجيهية الدولية والأوروبية، بما في ذلك المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة. وستوفر تقارير التقييم العالمي توصيات محددة من أجل التنمية المستدامة للقدرات الإحصائية الوطنية. ويتوقع إدماج تلك التوصيات في الاستراتيجيات الوطنية بدعم من المنظمات الدولية الرئيسية.

وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيدعم البرنامج الفرعي تنفيذ تلك التوصيات بطريقة متجانسة ومنسقة. وفي بلدان شرق أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، ستقود اللجنة الاقتصادية لأوروبا هذه العملية التي من شأنها تعزيز قدرة النظم الإحصائية الأقل تطورا على الامتثال للمعايير الدولية وتحسين قدرتها خاصة على إنتاج المؤشرات

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة |
|---------------------|----------------|----------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٧-٢٠١٦ |
| ٢٩ | ٢٤ | ٣٠ |
| ١٠ (٥٥١) | ١٢ (٣٠٠) | ١٤ (٦٠٠) |
| - | - | - |
| ٣٩ | ٣٦ | ٤٤ |

الخدمات الاستشارية

الحلقات الدراسية/حلقات العمل

المشاريع الميدانية

المجموع

ونشرها من أجل رصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وسيكمل البرنامج الفرعي أنشطة البرنامج الممول من الشريحة التاسعة لحساب التنمية وسيركز على إنشاء آليات وأدوات مؤسسية سليمة من أجل إنتاج الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك إقامة حوار منتظم في البلدان المستفيدة بين منتجي الإحصاءات الرسمية ومستخدميها، وتنشيط عمليات إنتاج الإحصاءات التي تقوم على الأساليب الحديثة لجمع البيانات ومنهجيات التجهيز، وتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات الناشئة حديثاً من أجل نشر البيانات.

(أ) بيانات إرشادية: رهنا بطلبات الجهات المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٤: التعاون والتكامل الاقتصاديان

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، شعبة التعاون والتكامل الاقتصاديين | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|--|-------------------------------|--|------------------------------|-----------------------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥: البرنامج ١٧، البرنامج الفرعي ٤، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد دون الإقليمي بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع التركيز بشكل خاص على البلدان التي تشارك في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى | المساعدة المؤقتة العامة | ٥٧٢,٥ | ٦٠٢,٦ | ٧٥١,٥ |
| | الاستشاريون | ٨,٥ | ٩,٨ | - |
| | سفر الموظفين | ٤٥,٣ | ٥٨,١ | ٣٣,٠ |
| | مصروفات التشغيل العامة | ٠,١ | - | - |
| | المشاركون في الحلقات الدراسية | ٤٨,٢ | ٧٠,١ | ٢٥,٠ |
| | المجموع | ٦٧٤,٦ | ٧٤٠,٦ | ٨٠٩,٥ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|---|--|---|
| (أ) تعزيز المعرفة بأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمسائل التعاون والتكامل الاقتصاديين، ولا سيما تلك التي يشملها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى | (أ) النسبة المئوية للبلدان التي استخدمت معلومات قدمتها البعثات الاستشارية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٢ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٥ | يهدف برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى إلى تعزيز التعاون على المستوى دون الإقليمي في آسيا الوسطى وتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه هذا البرنامج الفرعي في المحافظة على وضع البرنامج بوصفه كيانا محايدا ونزيها وفنياً من كيانات الأمم المتحدة يعمل على حل المسائل الشديدة التعقيد التي تكون في كثير من الأحيان مسائل خلافية مرتبطة بالتعاون الاقتصادي والبيئي على الصعيد دون الإقليمي، في هذه المنطقة دون الإقليمية. ويتطلب تنفيذ البرنامج مشاركة مقرري السياسات رفيعي المستوى الذين يقدمون، عن طريق هيئات إدارة البرنامج، ولا سيما مجلس الإدارة، توجيهها استراتيجيا منتظما إلى ستة أفرقة مشاريع عاملة، في ضوء أولويات واحتياجات البلدان الأعضاء. وعملا بالقرار الصادر عن الدورة الثامنة لمجلس الإدارة المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، سيدعم هذا البرنامج الفرعي أيضا خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. |
| (ب) تقوية المؤسسات الإقليمية والأطر القانونية الإقليمية في المجالات التي يشملها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى | (ب) '١' النسبة المئوية للبلدان التي تؤكد أن أنشطة بناء القدرات المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى قد أسهمت في تعزيز التعاون الإقليمي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٧ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٢ | ويركز البرنامج الفرعي على تعزيز قيام البلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى بتبني هذا البرنامج من خلال: (أ) تعزيز الدعم والمشاركة على الصعيد السياسي وعلى مستوى الخبراء على حد سواء؛ (ب) تقديم المساهمات العينية والمالية لفائدة أنشطة برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

| | | |
|---|----|---------------------------|
| الوسطى؛ (ج) العمل بصورة استباقية ومباشرة مع الجهات المانحة والتنسيق فيما بينها؛ (د) تحسين تنسيق العمل مع البرامج والمنظمات الإقليمية. | ٨٥ | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: |
| وستتركز أنشطة التعاون التقني في إطار هذا البرنامج الفرعي على ما يلي: (أ) إسداء المشورة في مجال السياسات المتعلقة بمسائل التعاون الإقليمي، ولا سيما الإصلاحات المؤسسية والقانونية في المجالات التي يشملها البرنامج؛ (ب) تنظيم حلقات عمل في مجال بناء القدرات لمقرري السياسات والخبراء من البلدان المستفيدة؛ (ج) تقديم الخدمات الفنية اللازمة لتنظيم اجتماعات مجلس الإدارة، والمنتدى الاقتصادي؛ (د) ضمان التأزر في إنجاز الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات التي يشملها البرنامج الفرعي. | ٥ | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: |
| | ٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: |
| | ٥ | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: |

ولضمان التنفيذ الفعلي للإنجازات المقررة، سيدعم البرنامج الفرعي التعاون مع المنظمات الشريكة والجهات المانحة الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية. وسيعزز الشراكات الطويلة الأمد المقامة في المجالات الاستراتيجية للتعاون الإقليمي، ولا سيما في مجالات التنمية المستدامة وتغير المناخ والمياه والطاقة.

وستمكن اجتماعات الهيئات الإدارية (مجلس الإدارة، والمنتدى الاقتصادي)، وأفرقة المشاريع العاملة، في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، اللجنة الاقتصادية لأوروبا من الاضطلاع بما يلي: (أ) المتابعة عن كثب للاحتياجات المتغيرة والناشئة للبلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى؛ (ب) كفالة التأزر والتكامل في عمل أفرقة المشاريع العاملة التابعة لها والمنظمات الشريكة؛ (ج) تصميم وتنفيذ مشاريع جديدة في ضوء أفضل الممارسات والتوصيات بشأن السياسات؛ (د) تقييم أثر تنفيذ البرنامج بانتظام.

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
|---------------------|--------------------------|--------------------------|------------------------------|
| ١٥ | ١٦ | ١٧ | الخدمات الاستشارية |
| ١٠ (٣٥٠) | ١٠ (٣٥٠) | ١١ (٣٨٠) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ٢ | ٢ | ٢ | المشاريع الميدانية |
| ٢٧ | ٢٨ | ٣٠ | المجموع |

يُتوقع أن تكون الوزارات والوكالات الحكومية والمنظمات والمؤسسات الإقليمية المعنية قد اعتمدت ونفذت، في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أفضل الممارسات والتوصيات المتعلقة بتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين الصادرة عن الهيئات الإدارية، وأفرقة المشاريع العاملة التابعة للبرنامج. وبعد رئاسة أفغانستان الناجحة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، يُتوقع من البلدان المشاركة أن تقدم المزيد من الدعم لتعزيز الترابط الشبكي بين أفغانستان وآسيا الوسطى خلال عقد تحول أفغانستان. ويُتوقع أن تعتمد اللجنة المشتركة بين الدول المعنية بالتنمية المستدامة خريطة طريق تتضمن عددا من المشاريع لتعزيز المجالين المؤسسي والقانوني، لتنفيذها اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وعلى سبيل المتابعة للقرارات الصادرة عن المنظمات والمؤسسات التابعة للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، يُتوقع أن يُنشأ في أوائل ٢٠١٥ فريق للتنسيق، تدعمه اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

لتوجيه العمل على وضع بوابة إلكترونية إقليمية للمعلومات المتعلقة بالمياه والبيئة لدعم عمل الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. وبالإضافة إلى ذلك، سيُشرع في عام ٢٠١٥، بالتعاون مع رابطة المعارف والابتكارات في مجال المناخ، وهي أكبر شبكة في أوروبا تجمع بين القطاعين العام والخاص، في إنجاز مشروع تجريبي لتيسير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والانتقال نحو الاستدامة في آسيا الوسطى، عن طريق دمج التعليم ومباشرة الأعمال الحرة والابتكار، مما يفضي إلى تحويل المعارف والأفكار بشكل مترابط ومبتكر إلى منتجات أو خدمات مجدية اقتصادياً.

وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستقدم المساعدة لتولي تركمانستان في عام ٢٠١٦ دورها في التناوب على رئاسة الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. وبناء على الاستفادة الكاملة من الأعمال المكثفة لبناء القدرات والأعمال التحضيرية التي جرت في الفترة السابقة، يُتوقع إحراز تقدم كبير في مجال التعزيز المؤسسي والقانوني للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، بما في ذلك استئناف المفاوضات بشأن اتفاق مؤسسي. وسيُقدم المزيد من المساعدة لتحقيق تنسيق منظم وتعاون أوثق فيما بين منظمات ومؤسسات الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. ويُتوقع أن تصبح البوابة الإلكترونية الإقليمية للمعلومات المتعلقة بالمياه والبيئة قيد التشغيل وأن تدعم عمل الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. ويُنتظر أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى بمواصلة تدعيم المناقشات السياسية المتعلقة بمسائل رئيسية تمسّ التعاون الاقتصادي والبيئي على الصعيد الإقليمي في إطار أفرقة المشاريع العاملة، بالإضافة إلى تقييم الاحتياجات، وتوجيه تنفيذ البلدان المشاركة للمشاريع وتقييم ذلك التنفيذ. وسيُوسّع نطاق المشروع التجريبي الذي سيُشرع العمل فيه في كازاخستان، بالتعاون مع رابطة المعارف والابتكارات في مجال المناخ، ليشمل جميع البلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى.

(أ) بيانات إرشادية، رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٥: الطاقة المستدامة

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، شعبة الطاقة المستدامة | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|---|--|--|--|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥: البرنامج ١٧، البرنامج الفرعي ٥، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ج) | | | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ |
| الهدف: تدعيم قدرة بلدان المنطقة على تعزيز سبل حصول الجميع على الطاقة النظيفة والمستدامة اقتصاديا بأسعار معقولة، والمساعدة على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتخفيف البصمة الكربونية لقطاع الطاقة في المنطقة | | | | ٣٠٨,٢ |
| | | | | ٥٥٦,١ |
| | | | | ٤٧٣,٢ |
| | | | | ١٧,٠ |
| | | | | - |
| المساعدة المؤقتة العامة | | | | ٢٣,٦ |
| الاستشاريون | | | | ٦٣,١ |
| سفر الموظفين | | | | ٣٢,٦ |
| المشاركون في الحلقات الدراسية | | | | ٣٩,٢ |
| المجموع | | | | ٦٤٥,٤ |
| | | | | ٥٣٠,٧ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|--|--|---|
| (أ) تعزيز القدرات التقنية للجهات المعنية في مجال الطاقة المستدامة، ولا سيما الكفاءة في استخدام الطاقة، وإنتاج الكهرباء بطريقة أنظف من مختلف أنواع الوقود الأحفوري، والطاقة المتجددة، وتصنيف الموارد المتعلقة بالطاقة، والغاز الطبيعي | (أ) '١' عدد المؤسسات التي تؤكد أن أنشطة بناء القدرات المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد أسهمت في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي في مسائل الطاقة المستدامة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١١ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٢ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٥ | يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى دعم الدول الأعضاء في تنفيذ مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، والمساهمة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناشئة عن إنتاج الطاقة واستخدامها، وتعزيز أداء صناعات الطاقة، وزيادة الكفاءة في إدارة الطاقة والموارد المعدنية. وسيُسهّم البرنامج أيضا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة. وللمساعدة على تحقيق هذه الأهداف، سينفذ هذا البرنامج الفرعي الأنشطة التالية: (أ) إسداء المشورة السياسية بشأن إعداد السياسات والاستراتيجيات والبرامج في مجال الطاقة المستدامة بالاستفادة من خبرة وتجربة شعبة الطاقة المستدامة؛ (ب) تنظيم أنشطة لبناء القدرات ترمي إلى تدعيم استدامة إنتاج الطاقة وإيصالها واستهلاكها؛ (ج) إنشاء شبكات للخبراء ومقرري السياسات لتعزيز تكنولوجيات الطاقة المستدامة. وستُدعم موارد البرنامج العادي للتعاون التقني بموارد من حساب التنمية وموارد خارجة عن الميزانية. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز الشراكات المقامة مع منظومة الأمم المتحدة، |
| (ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع القواعد والمعايير المتعلقة بالطاقة المستدامة | (ب) '١' عدد البلدان التي تنفذ قواعد ومعايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بالطاقة المستدامة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١١ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٢ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٤ | |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^{١)} | |
|---|---|---|--------------------------|
| | ٢' عدد الأنشطة المنجزة لدعم النشر على نطاق عالمي لتصنيف الأمم المتحدة الإطاري لاحتياطيات وموارد الطاقة الأحفورية والمعادن | والمنظمات الدولية، ومرفق البيئة العالمية، ووكالات مجموعة البنك الدولي، ومصرف التجارة والتنمية لمنطقة البحر الأسود، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، واللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، ومصرف التنمية الآسيوي، وأمانة ميثاق الطاقة، والوكالة الدولية للطاقة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والمفوضية الأوروبية، ومنظمات وطنية وإقليمية وعالمية أخرى ذات صلة، وكذلك الشراكات المقامة مع القطاع الخاص. | |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - | | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢ | | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٤ | | |
| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر | | |
| | العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الخدمات الاستشارية | ٥ | ٦ | ١٣ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٧ (٤٠٢) | ٢ (١٢٠) | ٤ (٢٥٠) |
| المشروع الميداني | - | ١ | ٣ |
| المجموع | ١٢ | ٩ | ٢٠ |
| خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سينظم البرنامج الفرعي حلقتي عمل لبناء القدرات، وسيُنفذ ست بعثات استشارية، وسيُنفذ مشروعاً ميدانياً واحداً لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى على وضع السياسات المتعلقة بالطاقة المستدامة وتنفيذها. | | | |
| وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يُنتظر من البرنامج الفرعي أن يحقق ما يلي: | | | |
| (أ) تحسين فهم التحديات المطروحة في قطاع الطاقة، والفوائد المتوخاة من تحقيق أهداف مبادرة الطاقة المستدامة للجميع؛ | | | |
| (ب) تحسين القدرة على تحقيق تكامل أكبر بين عمليات الطاقة والبنى التحتية في المنطقة؛ | | | |
| (ج) تعزيز قدرة الحكومات على استعراض خطط العمل الوطنية في مجال الطاقة المستدامة ووضعها وتنفيذها. | | | |
| ومن المتوقع أن يستفيد ٢٥٠ خبيراً وطنياً من البعثات الاستشارية وحلقات العمل. | | | |

(أ) بيانات إرشادية، رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٦: التجارة

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، شعبة التجارة والإدارة المستدامة للأراضي | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥: البرنامج ١٧، البرنامج الفرعي ٦، الإنجاز المتوقع (د) | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ |
| الهدف: تدعيم بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع وتنفيذ سياسات وطنية وإنشاء آليات لدعم تيسير التجارة باعتبارها وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة | المساعدة المؤقتة العامة ٤١٦,٢ الاستشاريون ٤٣,٠ سفر الموظفين ٧٠,٢ المشاركون في الحلقات الدراسية ٦٤,٥ المجموع ٥٩٣,٩ |
| | ٤٣٨,٢ - ٣٦,٨ ٢٤,٧ ٤٩٩,٧ |
| | ٤٢٥,٥ ١٠,٠ ٧٠,٨ ٩,٠ ٥١٥,٣ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|---|---|
| (أ) تدعيم القدرات الوطنية على تعزيز تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية | (أ) عدد البلدان التي أنشأت آليات وطنية لتيسير التجارة بغرض دعم التنمية التجارية تبعاً لتوصية اللجنة الاقتصادية لأوروبا الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦ | سيتركز التعاون التقني في إطار هذا البرنامج الفرعي على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات وطنية وإنشاء آليات لدعم تيسير التجارة باعتبارها وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الغاية، سيستند تنفيذ البرنامج الفرعي إلى المعايير والتوصيات والأدوات المعدة من طرف اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبالأخص المعد منها من طرف مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، والفرقة العاملة المعنية بالسياسات التنظيمية للتعاون وتوحيد المقاييس، والفرقة العاملة المعنية بمعايير الجودة الزراعية، وهيئات الخبراء الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا والعاملة في مجال التجارة. وسيدعم البرنامج الفرعي تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وستشمل استراتيجية البرنامج الفرعي ما يلي: (أ) تقديم الخدمات الاستشارية المراعية لتقييمات احتياجات البلدان وبناء على طلب الدول الأعضاء؛ (ب) إنجاز مشروعات على الأقل من مشاريع المساعدة التقنية بناء على طلب الدول الأعضاء؛ (ج) تنظيم حلقات عمل تدريبية على المستويات دون الإقليمية والإقليمي والأقاليمي لتعزيز تبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال |
| (ب) تعزيز التعاون الإقليمي في تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية | (ب) '١' عدد الاستراتيجيات والسياسات والآليات الوطنية الخاصة بتيسير التجارة المعدة بدعم من البرنامج الفرعي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣ | |
| (٢) عدد الشبكات الإقليمية للخبراء ومقرري السياسات المعنية بتيسير التجارة | | |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|----------------|---|
| التي يدعمها البرنامج الفرعي | | للقواعد والمعايير والتوصيات الدولية بشأن تيسير التجارة ووضع السياسات التجارية؛ |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: | ٣ | (د) إعداد/إنتاج الدراسات وورقات السياسات والمواد التدريبية المتعلقة بمسائل محددة تتعلق بتيسير التجارة؛ |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: | ٣ | (هـ) تعزيز شبكات الخبراء ومقرري السياسات، لتيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجال تيسير التجارة. |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: | ٣ | وسيسهم البرنامج الفرعي في تطبيق أدوات اللجنة الاقتصادية لأوروبا على نحو أفضل في مجالات من قبيل: تبسيط الوثائق والإجراءات التجارية، ولا سيما من خلال نظام النافذة الواحدة؛ ومواءمة البيانات وتوحيد الوثائق؛ والآليات الوطنية المشتركة بين القطاعين العام والخاص لتيسير التجارة؛ وأفضل الممارسات التنظيمية. |
| موجز النتائج (المشاركون) | موجز الأثر | |
| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة |
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٧-٢٠١٦ |
| ١٨ | ٢٠ | ٢٢ |
| ١٤ (٧٧٧) | ٩ (٤٠٠) | ١٠ (٤٠٠) |
| الخدمات الاستشارية | | |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | | |
| الزمالات | - | - |
| المشاريع الميدانية | ٢ | ٢ |
| المجموع | ٣٤ | ٣٤ |
| <p>في عام ٢٠١٤، ستكون ستة بلدان على الأقل قد أبلغت في دورات حكومية دولية مختلفة عن الأثر الإيجابي لأنشطة البرنامج الفرعي في اقتصادها. فينتظر، على سبيل المثال، أن تقر حكومة أوكرانيا، واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية والدول الأعضاء فيها، بأن المشاريع والأنشطة المضطلع بها في إطار هذا البرنامج الفرعي أسفرت عن تأثير كبير في خططها الاستراتيجية لتيسير التجارة، وفي تهئية بيئة مواتية لنظام النافذة الواحدة. ويُتوقع أن يعتمد رؤساء بلدان الاتحاد الجمركي، بما فيها بيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسي، الخطة الاستراتيجية لتهيئة بيئة مواتية لنظام النافذة الواحدة. ويُنتظر أن تنشئ اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية فريقاً عاملاً لوضع الصيغة النهائية لهذه الخطة وتنفيذها. وسيُنفذ نظام النافذة الواحدة، وأدوات أخرى من أدوات تيسير التجارة، في عدد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وبالأخص في أوزبكستان وطاجيكستان. وسُعدّ دراستان (تتناولان استخدام المعايير الدولية لتبادل المعلومات التجارية في اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتيسير التجارة في أوكرانيا). وستُعتمد أربع مجموعات من التوصيات بإجراءات محددة، وستشمل على وجه الخصوص أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان والاتحاد الروسي (اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية) والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.</p> <p>ويُنتظر أن تقوم عدة اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بوضع واعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية لتيسير التجارة، وستشرع بلدان الاتحاد الجمركي في تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتعلقة بنظام النافذة الواحدة. وسيوسّع المشروع التجريبي المحلي في أوديسا ليشمل مناطق البلد بأكملها، وستستخدم العديد من البلدان الأخرى هذا المشروع باعتباره من أفضل الممارسات.</p> | | |

البرنامج الفرعي ٧: الغابات والأراضي والإسكان

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، شعبة التجارة والإدارة المستدامة للأراضي | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|---|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥: البرنامج ١٧، البرنامج الفرعي ٧، الإنجاز المتوقع (ب)؛ والبرنامج الفرعي ٨، الإنجاز المتوقع (أ) | نفقات الفترة اعتمادات الفترة تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ ٢٠١٥-٢٠١٤ ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز القدرات الوطنية في الإدارة المستدامة للغابات والأراضي والإسكان في إطار دعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا | الاستشاريون - - ٦٢,١ |
| | سفر الموظفين - - ٣٩,٣ |
| | المشاركون في الحلقات الدراسية - - ٢٤,٩ |
| | المجموع - - ١٢٦,٣ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
|--|--|---|
| (أ) تعزيز القدرات الوطنية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الاضطلاع بعمليات الإعداد والتنفيذ المستندة إلى الأدلة في مجال الإدارة المستدامة للغابات | ١ 'زيادة عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تقدم بيانات مرضية عن المؤشرات الكمية لإدارة المستدامة للغابات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣٣ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣٥ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣٦ | يتمثل الهدف الشامل للبرنامج الفرعي المتعلق بالغابات والأراضي والإسكان في تعزيز القدرات الوطنية في الإدارة المستدامة للغابات والأراضي والإسكان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة. وسيركز هذا البرنامج الفرعي، على وجه الخصوص، على تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الاضطلاع بعمليات الإعداد والتنفيذ المستندة إلى الأدلة في مجال الإدارة المستدامة للغابات، والإسكان، والتخطيط الحضري، والإدارة. ويهدف هذا البرنامج الفرعي إلى مساعدة الدول الأعضاء على القيام بما يلي: (أ) جمع البيانات والمعلومات، ووضع وتطبيق أساليب وعمليات جديدة للرصد والتقييم لدعم الإدارة المستدامة للغابات؛ (ب) وضع سياسات للإسكان المستدام، وأسواق العقارات والتنمية الحضرية، وإدارة الأراضي وتنظيمها؛ (ج) تنفيذ ميثاق جنيف للأمم المتحدة بشأن الإسكان المستدام على الصعيد القطري. وستُحقق هذه الأهداف عن طريق الاستراتيجية التالية: |
| (ب) تعزيز القدرات الوطنية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الاضطلاع بعمليات إعداد | ٢ 'زيادة عدد الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تنفذ خطة عمل روفانييمي لقطاع الغابات في الاقتصاد الأخضر الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٥ | (أ) إنحاز تقييم يركز على النتائج لنظم الرصد الوطنية وأنشطة الإدارة في قطاعات الغابات والأراضي والإسكان (على سبيل المثال، التطبيق على الصعيد الوطني لمنظومة تقييم إدارة الغابات، أو إجراء استعراضات لتسيير شؤون الأراضي)؛ وللسياسات والبرامج (عن طريق وضع موجزات قطرية عن الإسكان، على سبيل المثال)؛ (ب) تنظيم وإجراء حلقات دراسية وحلقات عمل لمساعدة البلدان في وضع ما هو ملائم من نظم للرصد وسياسات لإدارة قطاعات الغابات والأراضي والإسكان؛ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|--|--|--|
| وتنفيذ السياسات المستندة إلى الأدلة في مجالات الإسكان والتخطيط الحضري وتسيير شؤون الأراضي | والتخطيط الحضري وإدارة الأراضي على أساس المبادئ التوجيهية أو التوصيات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا | (ج) تيسير تبادل المعارف وأفضل الممارسات والخبرات الوطنية (من خلال شبكات الخبراء، على سبيل المثال)؛ |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢١ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢٣ | (د) إعداد مواد تدريبية لدعم وضع أدوات واستراتيجيات للرصد، وتنفيذ سياسات الإدارة المستدامة للغابات والأراضي والإسكان؛ |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٢٤ | | (هـ) تنظيم تدريب للموظفين والمدربين على المستويين الوطني ودون الإقليمي (على نهج "تدريب المدربين")؛ |
| '٢' زيادة عدد البلدان التي تنفذ أفضل الممارسات في مجالات الإسكان المستدام والتنمية الحضرية وإدارة الأراضي بناء على توصيات اللجنة | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠ | (و) تقديم المشورة في مجال السياسات بشأن الإدارة المستدامة للغابات والأراضي والإسكان إلى مقرري السياسات والخبراء وغيرهم من الجهات المعنية الرئيسية في المنطقة. |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥ | | وستُدعم موارد البرنامج العادي للتعاون التقني بالتمويل المخصص لمشاريع حساب التنمية المندرجة تحت الشريحتين التاسعة والعاشرية. وستُنفذ البرنامج الفرعي، في إطار الشريحة العاشرية على وجه الخصوص، أنشطة بناء القدرات في شرق ووسط أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى. وتهدف المشاريع الممولة من حساب التنمية أيضا إلى رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات والمدن والمستوطنات البشرية. |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٢٥ | | وسينفذ هذا البرنامج الفرعي بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمعهد الأوروبي للغابات، والمؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومنظمة إسكان أوروبا، والمفوضية الأوروبية، ومنظمات أخرى ذات صلة من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وسيقدم البرنامج الفرعي إسهامات منتظمة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واللجنة المعنية بالغابات في منظمة الأغذية والزراعة، ودورات مؤتمر الأمم المتحدة. وسيعمل البرنامج أيضا بنشاط على تنسيق أنشطة بناء القدرات مع الشركاء الدوليين الآخرين العاملين في المنطقة لتجنب حدوث تداخلات وتكرار في العمل. أما على الصعيد القطري، فسيعمل البرنامج بالتعاون مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. |
| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر | |
| العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الخدمات الاستشارية | — | ٤٠ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | — | ١٢ (٢٠٠) |
| الزمالات | — | — |
| المشاريع الميدانية | — | — |

من المتوقع أن يساهم هذا البرنامج الفرعي، في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، في وضع سياسات تكون أكبر تركيزا وفعالية واستنادا إلى الأدلة في مجالات رصد الغابات وإدارتها، وإدارة الأراضي، والإسكان. ويتوقع على وجه الخصوص ما يلي:

- أن تحسّن الجهات المعنية المشاركة في الأنشطة المذكورة أعلاه فهم الإمكانيات التي تتيحها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأدوار المنوطة ببلداتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن تنفذ ما يلزم من التغييرات التحويلية في إدارة الغابات والأراضي والإسكان.

| موجز النتائج (المشاركون) | موجز الأثر | | | |
|--|------------|---|---|---|
| المجموع | ٥٢ | - | - | - |
| <p>- أن يفضي ما يقدم من تدريب وخدمات استشارية إلى تحسين فهم الأدوات والصكوك السياسية والمنهجيات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات والأراضي والإسكان؛ وأن يتحسن تبادل المعلومات ذات الصلة تحسنا كبيرا، وأن تشكل شبكات للخبراء والجهات المعنية لتبادل المعلومات؛</p> <p>- أن ينعكس تعزيز المعرفة بالموضوع والاستراتيجيات ذات الصلة في الخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بالغابات والأراضي والإسكان في المنطقة؛</p> <p>- أن توضع خطط عمل واستراتيجيات وبرامج محددة نتيجة لأنشطة بناء القدرات المضطلع بها؛</p> <p>- أن تتعزز وتُستكمل الترتيبات المؤسسية والبيئات التنظيمية لتلبي الاحتياجات القطرية، بما فيها الحاجة إلى أن يشمل العمل عدة قطاعات وأن يتم على نحو متسق مع المؤسسات والأطراف المعنية الأخرى.</p> | | | | |

٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ٢٠٠٧ ٤٣٦ ٦ دولار

٢٣-٤٤ تقوم بتنفيذ الأنشطة في هذا المجال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعماً للبرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وستمثل أهداف البرنامج في تعزيز القدرة التقنية لدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تصميم وصياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العامة التي تسمح لها بتحسين صلاتها بالاقتصاد العالمي، بغرض تعزيز التقارب في مستويات الإنتاجية والابتكار في الاقتصادات، وتعزيز النمو المستدام من الناحية الاقتصادية والبيئية، ومعالجة أوجه اللامساواة الاجتماعية والتغيرات الديموغرافية، وإعداد إحصاءات دقيقة لدعم هذه السياسات. وسينصب التركيز بوجه خاص على دعم البلدان في تعزيز التدابير والسياسات الرامية إلى إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما تلك المستمدة من نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي وافقت عليها الأمم المتحدة، وتلك المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة (عند موافقة الجمعية العامة عليها).

الجدول ٢٣-١٧

الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ | موارد الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمعدلات المنقحة | التغيرات في الموارد | | | إعادة تقدير التكاليف | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
|---------------------------|--|---------------------|--------|-------------------|----------------------------|-----------------------------|
| | | النسبة المئوية | المبلغ | النسبة المئوية | إعادة تقدير التكاليف | |
| ٣ ٩٣٠,٤ | ٤ ١٣٩,٧ | - | - | - | ٢٨٥,٠ | ٤ ٤٢٤,٧ |
| ٧٤٧,٣ | ٧٨١,١ | - | - | - | ٥٢,٧ | ٨٣٣,٨ |
| ٩٠٥,٨ | ٩١٧,٤ | (٩١,٦) | (١٠,٠) | (١٠,٠) | ٣٨,٥ | ٨٦٤,٣ |
| ٢٩٤,١ | ٣١٣,٩ | - | - | - | - | ٣١٣,٩ |
| ٥ ٨٧٧,٦ | ٦ ١٥٢,١ | (٩١,٦) | (١,٥) | (١,٥) | ٣٧٦,٢ | ٦ ٤٣٦,٧ |

تكاليف الموظفين
الأخرى

الاستشاريون

سفر الموظفين

المنح والتبرعات

المجموع

البرنامج الفرعي ١: الصلات مع الاقتصاد العالمي، والتكامل والتعاون الإقليميان

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شعبة التجارة الدولية والتكامل | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ١، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ تقديرات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٦ |
| الهدف: تعزيز القدرة التقنية لدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تحسين صلاتها بالاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي | المساعدة المؤقتة العامة ٣٦٠,٣ ١٥٩,٠ ١٦٩,٥ الاستشاريون ٢٥,٩ ٢٧,٩ ٢٩,٦ سفر الموظفين ٥٢,٠ ٥٢,٢ ٤٩,٢ الزمالات والمنح والتبرعات ٢٧,٧ ٢٩,٠ ٢٩,٠ المجموع ٤٦٥,٩ ٢٦٨,١ ٢٧٧,٣ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^١ |
|---|--|--|
| (أ) تحسين قدرة مقررري السياسات في الدول الأعضاء باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة السياسات التجارية واستراتيجيات تنمية الصادرات وتنفيذها وتقييمها لتصبح المشاركة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي أكثر فعالية وإنصافاً | زيادة عدد البلدان التي استخدمت المعلومات والإسهامات، التي حصلت عليها عن طريق خدمات التعاون التقني المقدمة من اللجنة، في تصميم أو تنفيذ سياسات تلك البلدان الرامية إلى تنمية تجارتها وصادراتها الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨ | يُضطلع هذا البرنامج الفرعي بأنشطة بناء القدرات في المجالات ذات الصلة بالسياسات التجارية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، والتجارة والتنمية المستدامة، والتجارة الشاملة للجميع وتنمية الصادرات، والتكامل الإقليمي، والصلات بين التجارة والسياسات الصناعية، بهدف مساعدة البلدان الأعضاء في اللجنة على تعزيز قدرتها على الوفاء بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً والتطبيق الفعلي للناتج التي خلصت إليها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة بالبرنامج الفرعي. وسُتفاد في تنفيذ أنشطة بناء القدرات من نقاط القوة التحليلية لدى الشعبة والمكاتب المنفذة للبرنامج الفرعي. وستُنفذ أنشطة بناء القدرات من خلال ما يلي: (أ) تقديم الخدمات الاستشارية من قبل كل من الخبراء التقنيين من داخل المنظمة ومن خارجها لتلبية الاحتياجات المحددة ذات الطابع الأكثر تقنية؛ (ب) عقد حلقات عمل تدريبية وطنية ودون إقليمية وإقليمية وأقاليمية لتعزيز نقل المعارف على نحو فعال؛ (ج) إنتاج مواد تدريبية بشأن مسائل محددة لنقل معارف وخبرات محددة عن المشاريع التجارية؛ (د) إنشاء/تعزيز شبكات من الخبراء المحليين لتدعيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتبادل أفضل الممارسات. |
| (ب) تعزيز قدرة قطاعات التصدير الوطنية في البلدان الأعضاء في اللجنة على تلبية المتطلبات واستغلال الفرص الناشئة عن الجوانب البيئية من خطة التنمية المستدامة الجديدة | زيادة عدد المؤسسات الحكومية والأعمال التجارية ورابطات المصدرين من البلدان الأعضاء التي تتخذ إجراءات تتمشى مع توصيات اللجنة لتلبية المتطلبات على نحو ملائم وتستغل الفرص الجديدة الناشئة عن الجوانب البيئية من خطة التنمية المستدامة الجديدة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠ | وليضمن البرنامج الفرعي التنفيذ الفعال لبرنامج عمله، سيُواصل إقامة شراكات على |

الإيجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع

| | | |
|---|---|--|
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٥ | | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٧ | | |
| عدد المؤسسات الحكومية في البلدان الأعضاء في اللجنة، على وضع وتنفيذ سياسات فعالة لتعزيز التجارة الشاملة للجميع مع التركيز على المصدرين الصغار ومتوسطي الحجم، والعمالة، والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر | عدد المؤسسات الحكومية في البلدان الأعضاء في اللجنة، التي تضع خطة عمل لتجسيد التوصيات المتعلقة بالتجارة الشاملة للجميع مع التركيز على المصدرين الصغار ومتوسطي الحجم، والعمالة، والمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر | |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢ | | |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ | | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨ | | |
| وسيستفيد البرنامج الفرعي من أوجه التآزر مع مشاريع التعاون التقني الممولة من الجهات المانحة الخارجية في مجالات سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة والتجارة الشاملة للجميع. وبوسع البرنامج الفرعي أن يستفيد أيضا من الدعم المقدم من المشروع الممول من حساب التنمية المدرج تحت الشريحة الثامنة والمتعلق بالتقارب في الإنتاجية: تسخير التجارة والتمويل والتكنولوجيا لخدمة المؤسسات الصغيرة الحجم، الذي من المتوقع أن يبدأ عمله في عام ٢٠١٦. | | |

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
|---------------------|--------------------------|--------------------------|------------------------------|
| ١٨ | ٢٠ | ٢٢ | الخدمات الاستشارية |
| ٢٠ (٣٠٠) | ٢٥ (٣٥٠) | ٢٨ (٤٠٠) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| - | - | - | الزمالات |
| ٤ | ٤ | ٤ | المشاريع الميدانية |
| ٤٢ | ٤٩ | ٥٤ | المجموع |

خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، قدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية إلى: (أ) اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بتقديم عدة توصيات لزيادة التجارة داخل المنطقة بين أعضاء الاتحاد؛ (ب) جماعة دول الأنديز، فيما يخص تحديد أولويات العمل في جدول أعمالها؛ (ج) رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، بإنشاء مرصد منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية المشترك بين رابطة تكامل أمريكا اللاتينية والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقُدِّمت المساعدة التقنية أيضا إلى: إكوادور وباراغواي وبوليفيا وكوستاريكا لتعزيز صلاتها بالاقتصاد العالمي.

وقُدِّمت المساعدة أيضا لتعزيز فهم الآثار الرئيسية لمبادرات حساب الانبعاثات الكربونية وتوسيمها على أداء صادرات أمريكا اللاتينية في قطاعي الزراعة والأغذية في إكوادور وبيرو والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا ونيكاراغوا وهندوراس. واستمر تقديم المساعدة التقنية في هذا المجال في عام ٢٠١٤، ويُتوقع أن يتواصل في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٣، قدم البرنامج الفرعي خدمات التعاون التقني المتعلقة بتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أربعة بلدان أعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يتوقع البرنامج الفرعي زيادة عدد البلدان التي ستنفذ في آخر المطاف توصيات اللجنة نتيجة لبناء القدرات في مجالات السياسات التجارية، والتكامل الإقليمي، والجوانب المتصلة بتغير المناخ في التجارة الدولية، وتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليصل ذلك العدد إلى ١٠ بلدان. وسوف يزيد هذا بدوره الطلب على المساعدة التقنية في المجالات المذكورة أعلاه وفي مجال جمع البيانات المتعلقة بالابتكار والمشاركة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتعزيز تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقدمت اللجنة حتى الآن المساعدة التقنية في إكوادور والبرازيل وغواتيمالا وكوستاريكا، وتعلقت المساعدة بالأخص بكيفية إشراك هذه البلدان في سلاسل الأنشطة العالمية المضيفة للقيمة. ويُتوقع أيضا أن تظراً زيادة في برامج بناء القدرات التقنية المقدمة إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحسين صلاتها بالاقتصاد العالمي، وخاصة مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ الحيوية. وقد أُعدّت دراسة بشأن الروابط التجارية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع بلدان آسيا (وخاصة الصين)، وتتوقع اللجنة توفير بعثات للمساعدة التقنية خلال عام ٢٠١٥ تتعلق بهذه المسألة تحديداً.

وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يتوقع البرنامج الفرعي زيادة طلبات الحصول على الخدمات الاستشارية والدورات التدريبية وحلقات العمل في المجالات الرئيسية الثلاثة، على النحو المبين في الإنجازات المتوقعة. وقد تلقى البرنامج الفرعي أيضاً طلباً محدداً من دولة عضو للنظر في العلاقة بين التجارة العادلة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(أ) بيانات إرشادية: رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٢ - الإنتاج والابتكار

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شعبة الإنتاج والإنتاجية والإدارة | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|---------------------------|-------|-------|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ٢، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) | | | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز القدرة التقنية لدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتشجيع التقارب في الإنتاجية والابتكار | المساعدة المؤقتة العامة | - | ٢٩٥,٣ | ٣١٤,٢ |
| | لاستشاريون | ٦١,٥ | ٦٦,٥ | ٧٠,٨ |
| | سفر الموظفين | ٥٧,٧ | ٥٧,٤ | ٥٤,١ |
| | الزمالات والمنح والتبرعات | ٢٤,٥ | ٢٤,٨ | ٢٤,٨ |
| | المجموع | ١٤٣,٧ | ٤٤٤,٠ | ٤٦٣,٩ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|---|---|--|
| (أ) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على تصميم الاستراتيجيات والسياسات وتنفيذها وتقييمها بهدف زيادة الإنتاجية والابتكار في اقتصاداتها | زيادة عدد البلدان التي استخدمت المعلومات والتوصيات المستمدة من خدمات التعاون التقني التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تصميم وتنفيذ السياسات والتدابير اللازمة لتعزيز الإنتاجية والابتكار الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧ | يضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة لتنمية القدرات في المجالات المتصلة بالتقارب في مستويات الإنتاجية، وتنمية المشاريع، والمسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الشركات، والتكنولوجيا والابتكار. وسيعتمد تنفيذ برنامج العمل على نقاط القوة المعيارية والتحليلية لدى البرنامج الفرعي، مع الاستفادة الكاملة من الخبرة الشاملة لعدة قطاعات المتاحة للشعبة. وسيجري تنفيذ أنشطة تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) تقديم خدمات استشارية إلى الدول الأعضاء في اللجنة بشأن تصميم الاستراتيجيات والسياسات القطاعية وتنفيذها وتقييمها من أجل تشجيع الاستثمار وتنمية المشاريع، والتقارب في الإنتاجية، والابتكار؛ (ب) تنظيم حلقات عمل تقنية لمقرري السياسات والجهات المعنية من القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني بهدف مناقشة وعرض التوصيات في مجال السياسات، والأدوات اللازمة لتصميم سياسات الإنتاجية والابتكار؛ (ج) دراسات تقنية هادفة لإنتاج مواد تدريبية من أجل تحسين فهم وتصميم السياسات المتعلقة بالتقارب في الإنتاجية، والعلم والتكنولوجيا، والابتكار، والاستثمار المباشر الأجنبي؛ (د) تبادل المعارف مع الشركات العاملة في المنطقة في مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الشركات، من خلال إقامة منبر تكنولوجي مصمم لجمع المعلومات من أجل توفير العناصر اللازمة لتصميم السياسات العامة، وإصدار مؤشر بشأن إدارة الشركات وبشأن سندات الديون التي تصدرها الشركات، وتنظيم حلقات عمل تقنية. |
| (ب) تحسين قدرة بلدان المنطقة على تصميم سياسات عامة ونظم قانونية متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الشركات من شأنها أن تحسن أداء الشركات واستدامتها، وذلك بهدف تعزيز مساهمة القطاع الإنتاجي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة | '١' زيادة عدد البلدان والهيئات التنظيمية التي تعتمد المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات التي تستند جزئياً أو كلياً على المعايير (النقاط المرجعية) التي نشرت من خلال التعاون التقني بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، | ولضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمله، سيواصل البرنامج الفرعي إقامة شراكات على |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

مختلف المستويات والاستفادة من نقاط القوة والقدرات وأوجه التآزر مع الحكومات الوطنية والجامعات ومراكز البحوث وكذلك المنظمات الدولية الأخرى (منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)).

وسيستفيد البرنامج من الدعم الذي يقدمه حساب التنمية للمشاريع مثل المشروع الممول من الشريحة العاشرة لحساب التنمية بشأن البيانات الكبيرة لقياس الاقتصاد الرقمي في البلدان الأعضاء في اللجنة. وهي أداة لوضع سياسات قائمة على الأدلة في مجال التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥، ومن المتوقع تنفيذ هذا المشروع خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستكمل هذه الأداة الأنشطة الممولة من البرنامج العادي للتعاون التقني بوضع مؤشرات جديدة لقياس الاقتصاد الرقمي وهكذا ستزوّد صناع السياسات بأدوات جديدة لتقييم مدى التغيير الهيكلي الذي يطرأ على اقتصاداتها.

وخاصة للحد من التباينات في المعلومات بين الجهات المنظمة ومختلف الفاعلين في أسواق رأس المال، ولتحسين هياكل إدارة الشركات

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢

تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣

هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٤

٢' زيادة عدد الشركات التي يتم تقييمها باستخدام أداة مشتركة بين اللجنة ومنظمة الدول الأمريكية تُقيّم استعداد الشركات للانتقال نحو تحقيق الاستدامة في المنطقة

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١

تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢

هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣

موجز الناتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | |
|---------------------|----------------|----------------|------------------------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
| ١٠ | ١١ | ١٢ | الخدمات الاستشارية |
| ٤ (٦٠) | ٤ (٦٠) | ٤ (٦٠) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ١ | ١ | ١ | الزمالات |
| صفر | صفر | صفر | المشاريع الميدانية |
| ١٥ | ١٦ | ١٧ | المجموع |

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، استفاد ما لا يقل عن ١٠ بلدان من خدمات التعاون التقني التي تقدمها اللجنة، مثل حكوميّ إكوادور وباراغواي، اللتين نفذتا برنامجيهما الرقميين بالاعتماد على توصيات اللجنة. وسنّت بيرو قانونا بشأن تعزيز التغطية بالنطاق العريض استنادا إلى عمل اللجنة في هذا المجال. وقامت وزارة المالية في أوروغواي بتمويل برنامج يهدف لتزويد القطاع البحري بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما قدمت اللجنة المساعدة إلى بنما، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس على إقامة الطريق السريعة للمعلومات في أمريكا الوسطى، مما أدى إلى إنشاء شبكة تضم واضعي السياسات المعنيين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونفذت حكومة الأرجنتين برنامجا لتنمية شركات صنّع قطع غيار السيارات والموردين الجدد للمحطات الطرفية (المحركات، وأجهزة الإرسال، والنماذج والقوالب، والنظم الكهربائية) عملا بالخطة الصناعية التي أعدت بمشاركة اللجنة. وأعدت اللجنة أيضا مؤشرا نوعيا لتقييم أداء الإدارة المؤسسية للشركات فيما يخص إصدار سندات ديون الشركات، استنادا إلى البيانات المجمعة من الاستبيان الذي أرسل إلى ٢٢ شركة تنشط في خمسة بلدان (البرازيل، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك). ونُشرت نتائج الاستبيان من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية وعن طريق

الشبكات الموجودة في المنطقة، مثل اجتماع المائدة المستديرة المتعلق بإدارة الشركات في أمريكا اللاتينية الذي عقدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يُتوقع أن تقدم اللجنة المساعدة إلى ما لا يقل عن ١١ بلدا، وسيساعد البرنامج على بناء القدرات التقنية في إكوادور من أجل تصميم استراتيجية للتنمية الصناعية. كما سيساعد البرنامج بلدانَ منطقة البحر الكاريبي على تصميم استراتيجيات لتشجيع الاستثمار عن طريق تحليل السياسات وتقييمها، وكذلك عن طريق تنفيذ نظام لقياس حجم الاستثمار الأجنبي وتأثيره على هذه الاقتصادات. وحتى الآن، تم تقديم المساعدة التقنية في مجال سياسات الاستثمار الأجنبي إلى ترينيداد وتوباغو، وسانت لوسيا. وسيجري توسيع نطاق الاستبيان بشأن الإدارة المؤسسية ليشمل شركات من بلدان أخرى وشركات أعضاء في سوق أمريكا اللاتينية المتكاملة، مما يتيح تزويد الكيانات التنظيمية في تلك البلدان بمعلومات قيّمة. وفي كل من بيرو وشيلي، استفاد ممثلو القطاعين العام والخاص من بناء القدرات في مجال إدارة الشركات.

وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يُرتقب أن يقدم البرنامج الفرعي المساعدة إلى ما لا يقل عن ١٢ بلدا بشأن تحسين الإنتاجية والابتكار في اقتصاداتها. وستواصل اللجنة المساهمة في بناء قدرات المؤسسات الوطنية في مجالات التقارب في مستويات الإنتاجية، وتنمية المشاريع، والمسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الشركات، والتكنولوجيا والابتكار لكي ينتقل هيكل الإنتاج في هذه البلدان نحو إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٣ - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شعبة التنمية الاقتصادية | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|---|--|-----------------------------|-----------------------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ٣، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمنصفة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق تعزيز وضع وتنفيذ سياسات ملائمة في مجال الاقتصاد الكلي والمالي وسياسات تعزز تحقيق النمو على المدى المتوسط والطويل | المساعدة المؤقتة العامة | ٢٠٢٥,٨ | ١٨١٥,٠ |
| | الاستشاريون | ٣٦٠,٨ | ٣٨٨,٨ |
| | سفر الموظفين | ٣٤٦,٥ | ٣٤٤,٠ |
| | الزمالات والمنح والتبرعات | ٤١,٦ | ٤١,٩ |
| | المجموع | ٢٧٧٤,٧ | ٢٥٨٩,٧ |
| | | ٢٧١١,٤ | |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|---|--|--|
| (أ) تعزيز قدرات صانعي السياسات الوطنيين في البلدان الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وتدابير مالية وفي مجال الاقتصاد الكلي تهدف لتحقيق نمو مستقر بينما تعمل على مواءمة التقلبات الاقتصادية الدورية مع الأولويات الإنمائية على المدى المتوسط والبعيد | ازدياد عدد صانعي السياسات الذين يعربون عن فائدة الخدمات الاستشارية التي تقدمها اللجنة في تصميم سياسات تعزز النمو المستدام الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٥ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦ | يُضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة لتنمية القدرات في المجالات المتصلة بنمو الاقتصاد الكلي، والتحركات الدورية، والسياسات المالية، والسياسات القطاعية، والنمو الشامل للجميع. وسيعتمد تنفيذ برنامج العمل على نقاط القوة المعيارية والتحليلية لدى البرنامج الفرعي، مع الاستفادة الكاملة من الخبرة الشاملة لعدة قطاعات المتوفرة لدى المقرر دون الإقليمي والمكاتب الوطنية. وسيجري تنفيذ أنشطة تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) تقديم خدمات التعاون التقني إلى الدول الأعضاء في اللجنة في مجال تقييم وتصميم السياسات والبرامج الوطنية المالية والمتعلقة بالاقتصاد الكلي، والسياسات والتدابير الوطنية اللازمة لإيجاد الموارد المالية وتخصيصها لصالح التنمية الإنتاجية والاجتماعية والبيئية؛ وبنية الهياكل المالية؛ وتطوير الأدوات المالية بهدف تقادي وقوع أزمات مالية وتخفيف حدة آثارها؛ (ب) عقد حلقات دراسية وحلقات عمل واجتماعات مائدة مستديرة تضم مقررري السياسات في المنطقة بهدف تقديم أطر أو نماذج نظرية جديدة، ومناقشة القضايا الناشئة، وتبادل أفضل الممارسات؛ (ج) إجراء دراسات تحليلية عن صياغة سياسات الاقتصاد الكلي في مجالات اهتمام مختارة وقضايا ناشئة؛ (د) التنسيق بين شبكات مقررري السياسات لكي تكون بمثابة منتديات تتيح مجالا لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة؛ (هـ) تقديم المساعدة إلى الكيانات العامة الوطنية والمحلية على تحليل وتقييم السياسات التي لها أثر أكبر على الحد من الفقر وصياغة سياسات رسمية لأسواق العمل الريفية؛ وستُنشأ |
| (ب) تعزيز قدرات بلدان المنطقة على صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والأنظمة والتدابير التي تعزز النمو الشامل على المدى الطويل وتحقق التقدم على مستوى المتغيرات الاجتماعية الرئيسية | ‘١‘ زيادة النسبة المئوية للمستفيدين الذين يُقرُّون بأنهم قد استفادوا من خدمات التعاون التقني التي تقدمها اللجنة بهدف تحسين عملهم في مجال صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والأنظمة والتدابير التي تعزز تحقيق النمو الشامل الطويل الأجل وتحقيق التقدم على مستوى المتغيرات الاجتماعية الرئيسية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٥ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨٠ | |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

| | |
|--|--|
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٢ | ٢، زيادة عدد البلدان التي تدمج المشورة المتعلقة بالسياسات والأدوات والأطر القائمة على التجارب التي تقدمها اللجنة في تحليل القضايا الناشئة في المجال المالي وفي مجال الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز النمو الشامل |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ | |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ | |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧ | |
| آليات للعمل على صياغة توصيات من أجل وضع سياسات مالية لديها أكبر أثر على الإنصاف؛ (و) التعميم المنهجي للنتائج التي تحققت في إطار تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتي ينبغي تطبيقها على أهداف التنمية المستدامة الجديدة، والدروس المستفادة منها. | |
| ولضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمله، سيواصل البرنامج الفرعي إقامة شراكات على مختلف المستويات والاستفادة من نقاط القوة والقدرات وأوجه التآزر مع السلطات الحكومية والهيئات الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز قدراته الداخلية به من خلال برامج التدريب والخدمات الاستشارية القصيرة الأجل وخدمات الخبراء/الاستشاريين الخارجيين بشأن القضايا الناشئة. | |
| وسيستفيد البرنامج الفرعي من أوجه التآزر مع المشروع الممول من الشريحة التاسعة لحساب التنمية المتعلق بتعزيز التمويل الشامل من خلال ممارسات الابتكار المصرفي في مجال التنمية من أجل دعم التنمية الاجتماعية المنتجة والتغيير الهيكلي في بلدان أمريكا اللاتينية مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك من المشاريع المتوقع أن تمولها جهات مانحة خارجية في مجالات النمو الشامل والسياسات المساندة للدورات الاقتصادية. | |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
|---------------------|--------------------------|--------------------------|------------------------------|
| ٤٥ | ٤٥ | ٤٨ | الخدمات الاستشارية |
| ٥ (٧٥) | ٥ (٧٥) | ٥ (٧٥) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ١ | ١ | ١ | الزمالات |
| ٢ | ٢ | ٣ | المشاريع الميدانية |
| ٥٣ | ٥٣ | ٥٧ | المجموع |

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، عززت تسعة بلدان على الأقل، قدراتها على تحليل وتصميم وتنفيذ سياسات في مجال الاقتصاد الكلي تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل عن طريق المساعدات التقنية المقدمة من اللجنة. وقُدِّمت المساعدة التقنية إلى إكوادور، وباراغواي، وبيرو، والسلفادور، وشيلي في مجال الأساليب والتحليلات الإحصائية، مما أدى إلى تعزيز قدرتها على إجراء تحليلات وبحوث بشأن المواضيع الرئيسية المتصلة بالنشاط الاقتصادي والتجارة الدولية والتدابير الإنتاجية. وقُدِّمت مساعدات متصلة بالسياسة المالية إلى الجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، مع التركيز على بناء قدرات صانعي السياسات في مجالات الإصلاح الضريبي، ووضع الميزانية والتخطيط، والشفافية المالية. واستفادت بيرو وشيلي وكولومبيا من الخدمات المتخصصة التي تقدمها اللجنة في مجال سياسات سوق العمل، ولا سيما في مجالات التدريب المهني، وإنشاء خدمات للعمالة في القطاع العام، وبرامج للعمالة في حالات الطوارئ. وقدمت اللجنة أيضا خدمات استشارية إلى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن نُظم الدفع، ووضع نظام مالي إقليمي شامل، وتعزيز الصناديق الاحتياطية.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، من المتوقع أن يحسن البرنامج الفرعي قدرة ما لا يقل عن ستة بلدان على تقييم القضايا الناشئة في مجال الاقتصاد الكلي وفي المجال

المالي، وعلى صياغة وتنفيذ السياسات التي تشجع النمو والتنمية المستدامين اقتصاديا، وعلى تعزيز التقدم في مجال المتغيرات الاجتماعية الرئيسية، وذلك من خلال بعثات التعاون التقني والخدمات الاستشارية، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل، ودورات التدريب في مجالات السياسات المالية والنقدية وسياسات سوق العمل. وفي عام ٢٠١٤، تم تقديم المساعدة التقنية في مجال سياسات سوق العمل إلى شيلي والمكسيك. وإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية إلى الجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا في مجال الأساليب والتحليلات الإحصائية، مما أدى إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على إجراء تحليلات وبحوث مفيدة لوضع السياسات الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير الإنتاجية. ويتوقع البرنامج الفرعي تقديم المزيد من المساعدات التقنية في مجال السياسات المالية خلال فترة السنتين تلك.

أما في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، فمن المتوقع تحسين قدرة ما لا يقل عن سبعة بلدان على وضع وتنفيذ سياسات ملائمة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسات معززة لتحقيق النمو على المدى الطويل تشجع على تحقيق النمو المستدام والمنصف اقتصاديا من خلال بعثات التعاون التقني والخدمات الاستشارية، والحلقات الدراسية وحلقات العمل ودورات التدريب في مجالات السياسات المالية والنقدية وسياسات سوق العمل.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٤ - التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شعبة التنمية الاجتماعية | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|--|--|--------------------------|--------------------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ٥، الإنجاز المتوقع (أ) و (ب) | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ | تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز المساواة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، والمساهمة في الرفاه العام لسكان المنطقة عموماً من منظور متعدد الأبعاد وبنهج قائم على حقوق الإنسان | المساعدة المؤقتة العامة | ٤٠٤,٤ | ٣٥٧,٢ |
| | لاستشاريون | ٦٦,٣ | ٧١,٥ |
| | سفر الموظفين | ٤٢,٥ | ٤٢,٣ |
| | الزمالات والمنح والتبرعات | ٣٣,١ | ٣٣,٤ |
| | المجموع | ٥٤٦,٣ | ٥٠٤,٤ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|--|---|--|
| (أ) تعزيز المعارف والقدرات التقنية المتاحة لدى الحكومات الوطنية ودون الوطنية على وضع وتنفيذ وتقييم سياسات وخطط وبرامج تُعنى بالحد من الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية، وتعالج الثغرات الهيكلية والثغرات الناشئة في المجال الاجتماعي وتعالج عدم المساواة بين الجنسين | ١ 'عدد السياسات والخطط والبرامج الاجتماعية التي تعتمدها المؤسسات الوطنية أو دون الوطنية في بلدان المنطقة من أجل التصدي للثغرات الهيكلية والثغرات الناشئة المتصلة بعدم المساواة، تماشياً مع توصيات اللجنة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨ | يُضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة لتنمية القدرات في المجالات المتصلة بالحد من الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية والنفقات الاجتماعية، والإعاقة، والشباب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية الاجتماعية، وكذلك في المجالات المتصلة بأشكال عدم المساواة الاجتماعية وأشكال عدم المساواة بين الجنسين. وسيواصل البرنامج الفرعي تركيز أنشطته على تقديم المزيد من المساعدات إلى البلدان في مجال وضع السياسات من أجل الجمع بين نهج قائم على دورة الحياة ونهج آخر يسعى إلى القضاء على أشكال الإقصاء وعدم المساواة المترسخة في مجتمعات المنطقة، من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والديون الاجتماعية. وفي هذا الصدد، سيواصل البرنامج الفرعي مساعدة بلدان المنطقة على التقدم نحو موانئ اجتماعية تمكّن من تحقيق توافق في الآراء ومن توفير الشرعية السياسية وتتيح إمكانية التنفيذ من أجل إدخال الإصلاحات وتنفيذ السياسات اللازمة للتغلب على تلك التحديات. وسيجري تنفيذ أنشطة تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) إعداد بحوث تطبيقية كمية ونوعية، وإجراء تحليلات، ونشر النتائج، وصياغة توصيات متعلقة بالسياسات العامة؛ (ب) إعداد وثائق تقنية عن السياسات والتحليلات الاجتماعية لفائدة البلدان والهيئات الإقليمية أو دون الإقليمية؛ (ج) تقديم المساعدة وتنظيم حلقات دراسية و/أو حلقات عمل لمناقشة المقترحات المتعلقة بالسياسات العامة وتيسير التنسيق؛ (د) تقديم المساعدات التقنية عند الطلب. |
| ٢ 'النسبة المئوية للجهات المعنية التي تُقر بأنها استفادت من خدمات التعاون التقني التي تقدمها اللجنة من أجل تحسين الإجراءات الاجتماعية الرامية إلى تقليص الفوارق الناجمة عن عدم المساواة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٥ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٦ | | وخلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، من المتوقع أن يواصل البرنامج الفرعي تعزيز أوجه |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

| | | |
|---|--|---|
| (ب) تعزيز القدرة التقنية لدى مؤسسات السياسة الاجتماعية على تحسين تحليل المشاكل الاجتماعية وتحسين الأثر الاجتماعي للأنشطة المضطلع بها من أجل الصالح العام وتعزيز فعالية هذه الأنشطة | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧٧ '١' عدد المؤسسات المسؤولة عن السياسات الاجتماعية اللازمة لتنفيذ التوصيات التي تروج لها اللجنة من أجل تحسين تحليل المشاكل الاجتماعية وتحسين الأثر الاجتماعي للأنشطة المضطلع بها من أجل الصالح العام وتعزيز فعالية هذه الأنشطة | التآزر مع المشاريع الممولة من حساب التنمية، مثل المشروعين الممولين من الشريحة الثامنة لحساب التنمية، بشأن الإدماج الاجتماعي للشباب في سياق تفاقم العنف وانعدام الأمن، وذلك من خلال برامج مبتكرة وسياسات قائمة على الأدلة وفي المواعيد المحددة من أجل تحقيق المساواة: تعزيز الأطر المؤسسية للسياسات الاجتماعية، ومن المتوقع أن يكون المشروعان عاملين في سنة ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يكون المشروع الأقاليمي المتعلق بتعزيز المساواة الممول من حساب التنمية: تعزيز قدرات مجموعة مختارة من بلدان أمريكا اللاتينية ومن البلدان الآسيوية والأفريقية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تنمية اجتماعية وفي مجال العمل الهادف لتحقيق الإنصاف، قيد التنفيذ أيضا خلال هذه الفترة. وستكمل هذه المشاريع التمويل الذي يقدمه البرنامج الإقليمي للتعاون التقني عبر التركيز على دعم تطوير نظم الحماية الاجتماعية مع اتباع نهج قائم على احترام الحقوق، وعبر مساعدة المؤسسات الاجتماعية على وضع سياسات أكثر شمولاً وفعالية لمعالجة الفقر وعدم المساواة. |
| '٢' النسبة المئوية للمستفيدين من المساعدة التقنية الذين يقرؤون بأنهم استفادوا من تحليلات وتوصيات اللجنة المتعلقة بالمسائل الاجتماعية لوضع سياسات تهدف إلى تحسين أثر وفعالية الأنشطة المضطلع بها من أجل الصالح العام | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: لا ينطبق تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: لا ينطبق هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٥ الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦٥ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦٧ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦٨ | وسيوصل البرنامج الفرعي العمل في إطار شراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، لتقديم المساعدة لبلدان المنطقة على تطوير أساليب وإجراء تحليلات للسياسات من أجل مكافحة الفقر الذي يمس الأطفال (اللجنة/اليونيسيف)، وتحسين الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي (اللجنة/الفاو)، والتصدي لمشكلة الجوع وسوء التغذية (اللجنة/برنامج الأغذية العالمي)، وتلبية احتياجات الشباب (اللجنة/صندوق الأمم المتحدة للسكان) و (اللجنة/منظمة الشباب الإيربية - الأمريكية)، ضمن أمور أخرى. |

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ركّز البرنامج الفرعي على إدماج النهج القائم على احترام الحقوق في السياسات الاجتماعية؛ وعلى مواصلة تطوير وتحديث قواعد البيانات والمنهجيات، مثل منهجية تحديد تكلفة الجوع (التي نفذها كل من إكوادور وبوليفيا، وبيرو، وكولومبيا) والدليل المتعلق بقياس فقر الأطفال بأبعاده المتعددة؛ وعلى المقترحات الداعية لتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة ونظم الرعاية وإجراء تحليلات منهجية ولتعميم برامج التحويل النقدي المشروط. |
|------------------------------|--------------------------|--------------------------|---|
| الخدمات الاستشارية | ١٦ | ١٨ | |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٥ (٧٥) | ٥ (٧٥) | |
| الزمالات | ١ | ١ | |
| المشاريع الميدانية | ٢ | ٢ | وعلى وجه التحديد، خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، اعتمدت ١١ مؤسسة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برامج وسياسات لتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية استنادا إلى نهج قائم على احترام الحقوق تمشيا مع مساهمات وتوصيات اللجنة. |
| المجموع | ٢٤ | ٢٦ | ٢٧ |

وعلاوة على ذلك، أُحرز تقدم صوب تحديد الأولويات الاستراتيجية فيما يتعلق بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمثلت إحدى النتائج الملموسة في إنشاء لجنة منطقة البحر الكاريبي لمواصلة الحوار بشأن الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك المنطقة وللعمل على تحقيق هذا الهدف. وساهمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع إدارة التخطيط الوطني في كولومبيا، في تحليل هيكل وتمويل نظام الحماية الاجتماعية في هذا البلد، إلى جانب تقديم مقترحات لتعزيزه. ودعت حكومة كولومبيا اللجنة إلى المشاركة في العملية التحليلية، التي أُطلق عليها اسم البعثة من أجل نظام مُدن كولومبيا، الهادفة لتعزيز المدن من خلال رؤية طويلة الأجل. وأصدر المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في كولومبيا السياسة الخاصة بالمدن (السياسة الوطنية لتعزيز نظام المدن في كولومبيا) بالاعتماد على تحليل البعثة من أجل المدن، بما في ذلك الدراسة التي أجرتها اللجنة بشأن السياسات الاجتماعية الخاصة بالمدن.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يجري تقديم خدمات استشارية، بناء على طلب عدة بلدان، من أجل تيسير تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالقضاء على الجوع وتعزيز السياسات الاجتماعية ونظم الحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، في إكوادور وبيرو، قُدِّمت خدمات استشارية لدعم المناقشة بشأن التقدم الذي أحرزته المشاريع المشتركة المتعلقة بالمواثيق من أجل توفير حماية اجتماعية أشمل، وقُدِّمت مساعدات في إطار التعاون التقني بهدف صياغة الاستراتيجية الوطنية للمساواة والقضاء على الفقر. وفي بيرو، عُقد اجتماع مع وزارة التنمية وبرنامج الأغذية العالمي لعرض ومناقشة منهجية الدراسة المتعلقة بسد ثغرة نقص التغذية المزمن في بيرو ونتائجها الأولية. وفي إكوادور، طلب المجلس المعني بالمساواة بين الأجيال والمجلس الوطني للأطفال والمراهقين مساعدة اللجنة في تصور وصياغة سياسة اجتماعية من منظور عدة أجيال. وفي بيرو، قُدِّمت مساعدات تقنية لتشكيل فريق عامل يُعنى بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبأهداف التنمية المستدامة. وفي كولومبيا، من المتوقع إدراج التوصيات التي تضمنتها الدراسة التي أعدها اللجنة بشأن سد الثغرات وتوفير الحماية الاجتماعية لسكان الأرياف في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وبفضل التعاون التقني المقدم من اللجنة، أُحرز تقدم كبير صوب إنشاء قاعدة بيانات مصممة لتقديم معلومات بشأن تكلفة البرنامج الغذائي والتغذوي التكميلي في إقليم أنتيوكوييا بكولومبيا (Mejoramiento Alimentario y Nutricional de Antioquia)، فضلا عن تقييم أثر هذا البرنامج في نهاية المطاف.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يُتوقع أن ما لا يقل عن خمسة بلدان ستستفيد من خدمات المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة لتحسين تحليل القضايا الاجتماعية وأثر وفعالية السياسات الاجتماعية، مع التركيز بوجه خاص على حقوق الإنسان وعدم المساواة والاستدامة.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٥ - السكان والتنمية

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شعبة السكان | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|---|---------------------------|-------|-------|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ٧، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) | | | | نفقات الفترة تقديرات الفترة تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ ٢٠١٤-٢٠١٥ ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تحسين قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إدماج القضايا السكانية ضمن سياساتها وبرامجها الإنمائية | المساعدة المؤقتة العامة | ٣٣٨,٨ | ٣٣٨,٨ | ٣٦٠,٥ |
| | لاستشاريون | ١٩,٥ | ١٣,٨ | ١٤,٧ |
| | سفر الموظفين | ٤٠,٤ | ٤٧,٠ | ٤٤,٣ |
| | الزمالات والمنح والتبرعات | ٣٥,٩ | ٣٦,٥ | ٣٦,٥ |
| | المجموع | ٤٣٤,٦ | ٤٣٦,١ | ٤٥٦,٠ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|--|--|---|
| (أ) تعزيز القدرات التقنية للجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات السكانية والتصدي للقضايا السكانية والإنمائية لاستخدامها في السياسات والبرامج الاجتماعية - الديموغرافية | عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي تلقت خدمات التعاون التقني والتي اتخذت إجراءات لإدراج توصيات اللجنة المتعلقة بإعداد وإجراء وتقييم تعدادات السكان والمساكن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧ | يضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة لتنمية القدرات في المجالات المتصلة بالقضايا السكانية والإنمائية، وفي إطار متابعة الاتفاقات الدولية، مثل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية. وسيعتمد تنفيذ أنشطة بناء القدرات على نقاط القوة التحليلية للشعبة، وستنفذ من خلال ما يلي: (أ) تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بهدف تعزيز قدرتها على تقييم الاتجاهات الديموغرافية وتحليل المحددات الديموغرافية وما تحدته من آثار في طلبات القطاع الاجتماعي، كإسهام في السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ (ب) توفير التدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية لتعزيز المعارف والقدرات التقنية في مجالات رصد الاتجاهات السكانية، ومعالجة قضايا السكان والتنمية، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات لتحقيق أهداف الاتفاقات الدولية ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية والتحليل الديموغرافي وبيانات التعدادات؛ (ج) وتطوير مواد تعليمية وإجراء دراسات بحثية لدعم الدورات التدريبية وحلقات العمل. |
| (ب) زيادة القدرة التقنية لدى بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية وغيرهما من الاتفاقات الدولية ذات الصلة بهذه القضايا | عدد المؤسسات التي تلقت خدمات التعاون التقني من اللجنة والتي اتخذت إجراءات لإدماج توصيات اللجنة بشأن إدراج النهج العرقي والنهج القائم على احترام الحقوق لرصد التقدم المحرز وتنفيذ التوصيات من أجل تحقيق أهداف الاتفاقات الدولية ذات الصلة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٩ | ولضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمله، سيواصل البرنامج الفرعي إقامة شراكات على مختلف المستويات والاستفادة من نقاط القوة والقدرات والتآزر مع الجهات الفاعلة الاستراتيجية، مثل مكاتب الإحصاء الوطنية في المنطقة والمؤسسات الحكومية الأخرى على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وكذلك المنظمات غير الحكومية الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الشبكات الأكاديمية ومراكز البحوث وصندوق الأمم المتحدة للسكان وكيانات |

الإيجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٠

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | الخدمات الاستشارية |
|---------------------|----------------|----------------|------------------------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
| ١٧ | ٣٠ | ٣٤ | الخدمات الاستشارية |
| ٥ (٨٠) | ٥ (٨٠) | ٦ (٩٥) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ٢ | ٢ | ٣ | الرمالات |
| ١ | ١ | ١ | المشاريع الميدانية |
| ٢٥ | ٣٨ | ٤٤ | المجموع |

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، قام البرنامج الفرعي بتعزيز القدرات التقنية لما يقل عن سبع مؤسسات، ولا سيما في مجالات التحليل الديموغرافي وبيانات التعداد وأنشطة التعداد والشعوب الأصلية. وقد تحقق ذلك من خلال: (أ) تقديم خدمات استشارية لأكثر من نصف بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن القيام بتعدادات سمحت لتلك البلدان بتصميم منهجيات أفضل لتحليل البيانات المستمدة من التعدادات؛ (ب) تنظيم دورتين تدريبيتين مكثفتين لمدة ثلاثة أشهر ونصف الشهر عن التحليل الديموغرافي حضرهما ٢٩ مشاركا من ١٥ بلدا، مما سمح للمشاركين بتحسين قدراتهم في مجال معالجة البيانات المستمدة من التعدادات؛ (ج) تنظيم حلقات عمل بشأن استخراج البيانات المستمدة من التعدادات التي تجرى في المناطق الصغيرة وتبويبها وإخضاعها لتحليلات موضوعية، حضرها ١٢٠ مشاركا من بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ (د) تقديم خدمات استشارية بشأن الاتجاهات الاجتماعية - الديموغرافية للشعوب الأصلية وصلتها بالتنمية، انطلاقا من نهج قائم على الحقوق، وقد استفاد منها ٥٠ مشاركا من سبعة بلدان.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يتوقع البرنامج الفرعي أن عدد البلدان التي ترصد التقدم المحرز صوب تنفيذ التوصيات الداعية لتحقيق أهداف الاتفاقات الدولية ذات الصلة، والتي تقوم بتنفيذ هذه التوصيات، سيزداد ليشمل المنطقة بأكملها تقريبا نظرا للتقييم الوشيك لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بمناسبة مضي ٢٠ عاما على انعقاده (٣٠ بلدا على الأقل). وسيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة الطلب على خدمات التعاون التقني في مجالات إجراء التعدادات، وتجهيز وتحليل البيانات الاجتماعية والديموغرافية، وإدماج قضايا السكان في السياسات الإنمائية. ومن المتوقع أن تعمل تسع مؤسسات بتوصيات اللجنة المتعلقة بإدراج النهجين المتعلقين بالانتماء الإثني وباحترام الحقوق لرصد التقدم المحرز ولتنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وحتى الآن، تلقت ستة بلدان مساعدات تقنية على التخطيط للتعدادات السكانية أو على القيام بها أو تقييمها وذلك دعما لتنفيذ الاتفاقات الدولية (باراغواي، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وكوبا، وكولومبيا)، وشارك ٢٣٠ ممثلا من ١٣ بلدا في تدريبات لبناء القدرات على استخدام برنامج استخراج بيانات تعداد المناطق الصغيرة بواسطة الخواصيب الخفيفة (REDATAM) وتدريبات على إعداد التوقعات السكانية (الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيكاراغوا في أمريكا اللاتينية، وترينيداد وتوباغو، وغرينادا في البحر الكاريبي).

وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي

بصدد اتخاذ تدابير من أجل إدراج توصيات اللجنة المتعلقة بإعداد وإجراء وتقييم تعدادات السكان والمساكن سيُشمل ما لا يقل عن سبعة بلدان، نظراً إلى أن معظم بلدان المنطقة ستكون قد أجرت تعداداتها بحلول عام ٢٠١٤، وهي ستطلب خدمات استشارية بشأن تقييم التعدادات. وفضلاً عن ذلك، من المتوقع تلقي طلبات تعاون تقني من أجل تجهيز وتحليل البيانات من عدد من المؤسسات في المنطقة قد يصل إلى ٢٠ مؤسسة.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة في مجال التحليل الديمغرافي وعلى إدراج المواضيع المتعلقة بالسكان في السياسات الإنمائية. وتشير التقديرات إلى أن ١٠ مؤسسات ستعمل بتوصيات اللجنة المتعلقة بإدراج التركيز على البعد الإنمائي والنهج القائم على احترام الحقوق في رصد التقدم المحرز وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية في ما لا يقل عن ثمانية بلدان، باتخاذ تدابير لإدراج توصيات اللجنة المتعلقة بإعداد وإجراء وتقييم تعدادات السكان وتعدادات الأسر المعيشية في السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويرتبط ذلك مباشرة بطلبات تجهيز البيانات وتحليلها، التي يُتوقع أن يظل عددها مرتفعاً. وتقدر اللجنة بأن حوالي ٢٠ مؤسسة في المنطقة ستطلب خدمات التعاون التقني للاستفادة إلى أقصى حد من الإمكانيات التي تتيحها بيانات التعدادات وإحصاءات الأحوال المدنية.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهة المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٦ - التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|--|---------------------------|--|-----------------------------|-----------------------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ٨، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٣ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحسين إدماج اعتبارات الإدارة البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات استخدام الأراضي في سياق التنمية المستدامة وتغير المناخ. | الخبراء الاستشاريون | ٥٩,٦ | ٤٩,٩ | ٥٣,١ |
| | سفر الموظفين | ٥٥,٩ | ٦٢,٦ | ٥٩,٠ |
| | الزمالات والمنح والتبرعات | ٢٦,٣ | ٣٣,٩ | ٣٣,٩ |
| | الاجمالي | ١٤١,٩ | ١٤٦,٤ | ١٤٦,٠ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|---|--|---|
| (أ) زيادة قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على دمج معايير الاستدامة في السياسات والتدابير الإنمائية، ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والمستوطنات البشرية | ١' زيادة عدد الحكومات التي تركز تقدما في تنفيذ سجلات إطلاق الملوثات ونقلها و/أو تتبع التكاليف والنفقات البيئية، بما يتماشى وتوصيات اللجنة | يضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة تنمية القدرات في مجالات التنمية المستدامة وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والمستوطنات البشرية، بهدف تحسين إدماج اعتبارات الإدارة البيئية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسات استخدام الأراضي. وستقدم خدمات تنمية القدرات في المقام الأول من خلال تقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان بشأن المسائل المتصلة بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها؛ والتكاليف والنفقات البيئية؛ والأدوات المنهجية والتحليلية لاستعراض الأداء البيئي وتقييم القدرة على التحمل؛ والحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة؛ ودعم عملية "المبدأ ١٠"؛ ومن خلال تنظيم حلقات عمل يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددين بشأن إطار الرصد والمساءلة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على أهداف وغايات محددة تشير إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٢ | |
| | ٢' زيادة عدد الحكومات التي تستفيد من أنشطة اللجنة في مجال تنمية القدرات والتي تقرر بأنها قد زادت قدرتها العامة على تقييم الأداء البيئي، و/أو تنفيذ أو تحسين الحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة لاستخدامها في السياسات والتدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة | وتبنّت الحكومات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مبادئ التنمية المستدامة، وأسهمت بنشاط في العمليات العالمية، بما في ذلك مؤتمر ريو ٢٠٠٠، وصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، ما زالت الحكومات تواجه تحديات هامة في تعميم مراعاة مبادئ ومفاهيم التنمية المستدامة في إجراءات اتخاذ القرارات خارج المجال البيئي. لذا سيعمل البرنامج الفرعي على تزويد البلدان بأدوات إعلامية وتحليلية بشأن المسائل البيئية، والحاسبة البيئية والاقتصادية، تتيح إبراز عواقب وتكاليف التدهور الاقتصادي. وستنفذ أيضا أنشطة لتعزيز آليات فعالة من أجل إشراك المواطنين والمجتمع المدني، عبر منحهم إمكانية الحصول على المعلومات، والمشاركة وتحقيق العدالة في المسائل البيئية، على النحو المعترف به في "المبدأ ١٠" من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وفي هذا الصدد، سيتخذ البرنامج الفرعي إجراءات لدعم |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٤ | |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

| | | |
|--|--|--|
| (ب) تعزيز قدرة حكومات المنطقة وغيرها من أصحاب المصلحة على متابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والمستوطنات البشرية وإحراز تقدم في تلك المجالات | '١' زيادة عدد الحكومات التي تقدّم أدلة تُبين إحراز تقدم نحو منح مزيد من حقوق الوصول في المسائل البيئية على الصعيد الوطني في سياق الاتفاقات الإقليمية وأنشطة التعاون بدعم من اللجنة | جهود البلدان الرامية إلى المضي قدماً في تنفيذ صك إقليمي لتحسين الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة وتحقيق العدالة في المسائل البيئية. وسيقدم خدمات استشارية في مجال السياسات والآليات ذات الصلة بهذه العملية وتنفيذ "المبدأ ١٠" على الصعيد الوطني، بما في ذلك سجلات إطلاق الملوثات ونقلها. وحيث إن فترة تنفيذ هذا البرنامج الفرعي ستزامن مع المراحل الأولى من تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى البلدان في سبيل رصد أهداف التنمية المستدامة وتطبيق إطار المساواة، ويتيح تبادل الخبرات في التنفيذ والرصد فيما بين البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف كفالة تقدم مساهمة إقليمية متسقة في العملية العالمية. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٤ | |
| '٢' النسبة المئوية للمشاركين في حلقات العمل المشمولين بالدراسة الاستقصائية الذين يقرّون بأن المحتوى المقدم كان مفيداً لتعزيز قدراتهم على رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والمستوطنات البشرية | | وتأتي هذه الأنشطة لإكمال أنشطة أخرى ستنفذ في إطار مشروع حساب التنمية بشأن تعزيز قدرة الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التصدي للتحديات الاجتماعية والبيئية ذات الأهمية الحاسمة ورصدها من خلال تعزيز المعلومات ووضع السياسات القائمة على الأدلة ومشاركة أصحاب المصلحة، الذي من المتوقع تنفيذه خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستكمل الخدمات الاستشارية المقدمة لدعم "المبدأ ١٠" جهود بناء القدرات المبذولة في إطار مشروع حساب التنمية لمعالجة مسائل وشواغل محددة تتعلق بالتنفيذ الوطني، ويتيح من خلال ذلك تعزيز إعداد البلدان المستهدفة للمشاركة في الاجتماع الحكومي الدولي المتوقع تنظيمه في إطار مشروع حساب التنمية. |
| | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - | |
| | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: - | |
| | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦٥ | |

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
|---------------------|--------------------------|--------------------------|--|
| ١٢ | ١٢ | ١٣ | تمثل إحدى الصعوبات العامة الرئيسية التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة في عدم كفاية الأدوات والمعلومات التحليلية التي تجعل الأضرار البيئية وتبعاتها بارزة للعيان وقابلة للقياس الكمي في نظر صانعي السياسات وعامة الجمهور. وساعدت اللجنة الاقتصادية البلدان على التغلب على تلك الصعوبات من خلال التدريب وتقديم الدعم للعمليات الحكومية الدولية. |
| ٥ (٧٥) | ٥ (٧٥) | ٦ (٩٥) | |
| ١ | ١ | ١ | وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، قدّمت اللجنة الدعم إلى ١٠ بلدان في |
| ٢ | ٤ | ٤ | الإعداد لمؤتمر ريو + ٢٠ ومتابعة نتائجه من خلال حملة أمور شملت، على نحو خاص، قيام اللجنة بوصفها الأمانة التقنية بإطلاق العملية الهادفة إلى إعداد صك إقليمي مكرس |
| ٢٠ | ٢٢ | ٢٤ | للمضي قدماً في تنفيذ "المبدأ ١٠" من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي يشير إلى |

أهمية الحصول على المعلومات والمشاركة وتحقيق العدالة في المسائل البيئية (عملية المبدأ ١٠)، وعرض وجهات النظر الإقليمية وتوفير مساحات للمناقشة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وساعدت اللجنة الاقتصادية البلدان على إعداد ونشر منهجية ومجموعة أدوات وقواعد بيانات لتقييم أثر تغير المناخ في المناطق الساحلية والبحرية في المنطقة. وتبنّت هذه المنهجية معظم بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تقدّم اللجنة خدمات التعاون التقني إلى ١٩ بلدا من خلال أنشطة التدريب والدعم المستمر في عملية "المبدأ ١٠" وخطة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥ والعمليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأنشطة السابقة لاجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتقوم اللجنة حاليا بدعم السلفادور وكولومبيا وبيرو في تنفيذ المنهجية بهدف تقييم أثر تغير المناخ في القطاعات الساحلية والبحرية في المنطقة.

ستشكل فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ المرحلة الأولى لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. ويُقدّر أن اللجنة ستقدم الخدمات الاستشارية إلى ما لا يقل عن ١٠ بلدان لإنشاء أطر رصد خاصة بها. وستواصل الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرة الحكومات والمجتمع المدني على توفير معلومات ذات صلة بالبيئة، وتحليلها وتفسيرها والعمل بموجبها، بهدف دعم الجهود التي تبذلها البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتقدر اللجنة أن ما لا يقل عن أربعة بلدان مشاركة في أنشطة بناء القدرات ستعزز قدرتها على تحسين وضع ونشر وتحليل المعلومات ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، وكذلك في مجال الآليات القانونية والمؤسسية التي تمكن المواطنين من الحصول على المعلومات، والمشاركة في اتخاذ القرارات، والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهات المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٧ - الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شعبة الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ٩، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وخدمات الهياكل الأساسية بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والقدرة التنافسية | الخبراء الاستشاريون ٥٠,٧ ٤٩,٨ ٥٣,٠ |
| | سفر الموظفين ٥٣,١ ٦٢,٥ ٥٨,٨ |
| | الزمالات والمنح والتبرعات ٢٩,٣ ٢٩,٠ ٢٩,٠ |
| | الإجمالي ١٣٣,١ ١٤١,٣ ١٤٠,٨ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|--|---|---|
| (أ) تعزيز قدرة حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقييم وتنفيذ السياسات والأدوات من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية | زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستخدم توصيات اللجنة في تقييم وتنفيذ السياسات والأدوات من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الفترة ٢٠١١-٢٠١٣: ٧ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٩ | ويضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة لتنمية القدرات في مجالات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وخدمات الهياكل الأساسية، واللوجستيات والتنقل، مع إيلاء الاعتبار الواجب لخطط التكامل الإقليمي. وستقدم خدمات تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) تقديم الخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء في اللجنة والمنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين، بناء على الطلب؛ (ب) تنظيم حلقات عمل تقنية، وحلقات دراسية، وتوفير زمالات، وعقد اجتماعات مائدة مستديرة محددة الأهداف، لتبادل أفضل الممارسات وإجراء مناقشات بين المسؤولين من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (ج) إعداد دراسات ومواد تدريبية تقنية للقطاع الخاص، والوكالات الحكومية وغير الحكومية، لتحسين فهم وتقييم وتنفيذ سياسات عامة وأطر تنظيمية مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية، وخطط مبتكرة وتعاونية للاستثمار في الهياكل الأساسية، وتوفير خدمات المنافع العامة والهياكل الأساسية، واستخدام الطاقة بكفاءة، واللوجستيات والنقل، بهدف تعزيز الإنتاجية والاستدامة البيئية والإنصاف على الصعيدين الوطني والإقليمي في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطط التكامل الإقليمي. |
| (ب) تعزيز قدرة أصحاب المصلحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة سياسات واستراتيجيات شاملة ومستدامة في مجالات خدمات الهياكل الأساسية واللوجستيات والتنقل، مع مراعاة خطط التكامل الإقليمي | '١' زيادة عدد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تبادر، بعد تلقيها خدمات التعاون التقني من اللجنة، إلى استخدام التوصيات في تصميم سياسات شاملة لخدمات الهياكل الأساسية واللوجستيات والتنقل الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧ | وستكمل الشريحة التاسعة من مشروع حساب التنمية بشأن التكامل اللوجستي من أجل الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية في بلدان أمريكا اللاتينية، التي ستنفذ خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، التمويل المقدم من البرنامج العادي للتعاون التقني من خلال التركيز على تعزيز قدرة حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

أداء الدور المحوري للوجستيات بهدف التوصل إلى استغلال الموارد الطبيعية على نحو أكثر تنوعاً واستدامة. وعلى وجه الخصوص، سيركز هذا المشروع على تغيير السياسات وعلى التنسيق اللازم على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بهدف العمل على نحو استباقي على استخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر دينامية، وإنشاء سلاسل قيمة مضافة إقليمية وأقليمية بهدف دعم التنمية الشاملة والتغيير الهيكلي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولكفالة تنفيذ برنامج العمل بفعالية، سيواصل البرنامج الفرعي إقامة شراكات على مختلف المستويات والاستفادة من نقاط القوة والقدرات ونواحي التآزر مع الجهات الفاعلة الاستراتيجية من القطاعين العام والخاص، إلى جانب وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى العاملة في المنطقة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة للمياه، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وثمة شركاء آخرون يكرسون جهودهم لاستكشاف أوجه التآزر والنهوج المشتركة، وهم المصارف المتعددة الأطراف (مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، ومصرف التنمية لأمريكا اللاتينية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي)، وبرلمان أمريكا اللاتينية، ومنظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة.

(ب) '٢' زيادة عدد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تشارك، بعد تلقيها خدمات التعاون التقني من اللجنة، في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إقليمية لخدمات الهياكل الأساسية والوجستيات والتنقل وفقاً لتوصيات اللجنة

| | |
|---------------------------|---|
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: | ٢ |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: | ٤ |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: | ٦ |

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | العدد الفعلي للفترة |
|---------------------|----------------|----------------|------------------------------|
| ٢٠١٢-٢٠١٣ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | ٢٠١٢-٢٠١٣ |
| ١٢ | ١٤ | ١٤ | الخدمات الاستشارية |
| ٤ (٦٠) | ٤ (٦٠) | ٥ (٥٠) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ١ | ١ | ١ | الزمالات |
| ١ | ١ | ١ | المشاريع الميدانية |
| ١٨ | ٢٠ | ٢١ | الإجمالي |

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، قدمت اللجنة خدمات التعاون التقني إلى ما لا يقل عن سبعة بلدان في تصميم وتقييم وتنفيذ السياسات والأدوات من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وصدر إعلانان وزاريان يقرّان بعمل اللجنة في مجال دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات متسقة ومتكاملة بشأن اللوجستيات والتنقل في منطقة أمريكا الوسطى وطلب فيهما من اللجنة أن تقدم الدعم لتصميم وتنفيذ الخطة بهدف المضي قدماً في هذه السياسات. وقدمت اللجنة أيضاً خدمات التعاون التقني إلى بلدان المنطقة لوضع الخطة الإقليمية للمياه في الأمريكتين، المقدمة في إطار العملية الإقليمية للمنتدى العالمي السادس للمياه. وعلاوة على ذلك، قدمت اللجنة خدمات

التعاون التقني إلى الجماعة الكاريبية عن طريق عقد حلقات دراسية، ودورات تدريبية، وتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة بشأن سياسات الهياكل الأساسية والنقل واللوجستيات بهدف التوصل إلى سياسة للتكامل الإقليمي في مجال النقل المتعدد الوسائط، وتوّجت بإقرار الدول الأعضاء المشاركة خطة عمل بهذا الشأن.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تتوقع اللجنة أن تقدم خدمات التعاون التقني إلى ما لا يقل عن ثمانية بلدان لزيادة قدراتها الوطنية على تصميم سياسات اللوجستيات والتنقل من منظور إقليمي، والتشجيع على إجراء حوار سياسي بهدف تعزيز الإطار المؤسسي لأمريكا الوسطى والتقارب مع مبادرات التكامل الإقليمي المادي الأخرى، وبخاصة مع أمانة معاهدة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى. وفي عام ٢٠١٤، نُظِم اجتماع لوزراء النقل اشتركت في تنظيمه اللجنة والأمين العام للأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، شارك فيه ١٩ ممثلاً من بلدان المنطقة. ونتيجة لهذا الاجتماع، عزز الوزراء ولايات اللجنة، وطلبوا ما يلي: (أ) تنظيم ست حلقات عمل وطنية يُناقش فيها على الصعيد الوطني تنفيذ سياسة اللوجستيات من منظور إقليمي؛ (ب) إعداد وثيقة تتضمن خريطة طريق لتنفيذ سياسة اللوجستيات في المستقبل في البلدان الأعضاء في الأمانة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى (بنما، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس). وستعرض هذه الوثائق والتوصيات في اجتماع رؤساء بلدان الأمانة في النصف الثاني من عام ٢٠١٥. ومن المقرر أيضاً إجراء أنشطة أخرى للتعاون التقني في ميدان كفاءة استخدام الطاقة، والنقل، والاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والتكامل المادي الإقليمي.

من المتوقع خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ أن يواصل البرنامج الفرعي تنفيذ أنشطة التعاون التقني ذات الصلة بالأطر التنظيمية للمرافق العامة، والاستثمارات والسياسات الإقليمية لإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، واللوجستيات وخدمات الهياكل الأساسية. وتتوقع اللجنة أن ما لا يقل عن ثمانية بلدان ستطبق توصيات اللجنة في تلك المجالات. وبصفة خاصة، يُتوقع إنجاز أولى خطوات التقدم الملموس نحو سياسة متسقة ومتكاملة للوجستيات والتنقل في بلدان أمريكا الوسطى.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهات المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٨ - الإحصاءات

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شعبة الإحصاءات | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|---------------------------|--|--|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ١١، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) | | | | نفقات الفترة تقديرات الفترة تقديرات الفترة |
| | | | | ٢٠١٣-٢٠١٢ ٢٠١٤-٢٠١٥ ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية على جمع معلومات إحصائية دقيقة وهامة في الوقت المناسب واستخدامها وإدماجها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلدان المنطقة | المساعدة المؤقتة العامة | | | ٦٣٠,٦ ٧٣١,٣ ٧٧٨,١ |
| | سفر الموظفين | | | ٦٧٨,٦ ٥٧٨,٥ ٩٧٣,٩ |
| | الزمالات والمنح والتبرعات | | | ١٢٧,١ ٤٢٧,٤ ٤٢٧,٤ |
| | الإجمالي | | | ٣٧٣٦,٣ ٢٨٣٧,٢ ٤٨٧٩,٤ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^{١)} |
|---|--|--|
| (أ) تعزيز القدرة التقنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى صياغة سياسات قائمة على أدلة | ١) 'النسبة المئوية للمشاركين في حلقات العمل التدريبية الذين يقررون بأنهم استفادوا من توصيات اللجنة في تحسين رصد القضايا الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة' | يضع البرنامج الفرعي بأنشطة لتنمية القدرات في مجال الإحصاءات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لدعم نظام الحسابات القومية وتعزيز التكامل الإقليمي للمنظم الإحصائية الوطنية. ولتحقيق هذا الهدف، سيجري الاضطلاع بأنشطة لتنمية قدرات صانعي السياسات وأصحاب المصلحة في المنطقة من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، وإيفاد بعثات للمساعدة التقنية، وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية تدريبية. |
| الفترة ٢٠١١-٢٠١٣: ٩ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٠ | ولغرض تعزيز قدرات البلدان على جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في مجال الحسابات القومية والإحصاءات الاجتماعية والبيئية، من المتوقع تقديم المساعدة التقنية، عند الطلب، إلى ما لا يقل عن ١٥ بلدا في المنطقة. وستهدف أيضاً أنشطة التعاون التقني المذكورة إلى تحسين قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على إنتاج بيانات عالية الجودة من أجل وضع السياسات، مع التركيز بشكل خاص على التعدادات والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية الأساسية. |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٨ | وستُجرى حلقات عمل تدريبية لتعزيز قدرات الموظفين التقنيين في المكاتب الإحصائية الوطنية لحساب وتحليل المؤشرات الإحصائية واستحداث أساليب لأخذ العينات، وتحليل البيانات واستخدام أساليب الاقتصاد القياسي لتقييم أثر السياسات العامة، فضلاً عن إنتاج إحصاءات في الحسابات القومية السنوية والحسابات القومية الفصلية. ومن المتوقع أن يستفيد من حلقات العمل أكثر من ٢٠٠ مشارك من ١٠ بلدان في المنطقة على أقل تقدير. |
| الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٠ | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٠ | |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع^١

(ب) تعزيز القدرات التقنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تنفيذ نظام الحسابات القومية وتعزيز تكامل النظم الإحصائية الوطنية على الصعيد الإقليمي

عدد المؤسسات التي تقوم، بعد تلقيها خدمات التعاون التقني، باتخاذ تدابير جديدة لتنفيذ نظام الحسابات القومية وتعزيز التكامل الإقليمي للنظم الإحصائية الوطنية وفقاً لتوصيات اللجنة

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦

تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧

هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨

وستُنظم حلقات دراسية وطنية وإقليمية لمناقشة المسائل المتصلة باستخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لرصد الأهداف المتعلقة بالعمالة، والفقر وعدم المساواة، الواردة في أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك لمناقشة تنفيذ نظام الحسابات القومية والإحصاءات المتعلقة بالخدمات غير المالية. وسيحقق البرنامج الفرعي أيضاً أوجه تآزر مع الشريحة التاسعة من مشروع حساب التنمية بشأن تعزيز القدرات الإحصائية لوضع مؤشرات الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، التي ستكمل الأنشطة الجارية في إطار هدفه الرامي إلى تعزيز القدرة التقنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وصياغة سياسات قائمة على الأدلة. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع تحقيق أوجه تآزر مع العنصر الإقليمي ذي الصلة في الشريحة العاشرة من برنامج حساب التنمية بشأن الإحصاءات والبيانات، المقرر تنفيذها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

وسيواصل البرنامج الفرعي إقامة شراكات مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمنظمات دون الإقليمية، مثل المركز الإقليمي للمساعدة التقنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية، والجامعة الكاريبية، والمصرف المركزي لمنطقة شرق الكاريبي، وجماعة دول الأنديز، ووكالات منظومة الأمم المتحدة الناشطة في المنطقة.

موجز الناتج (المشاركون)

موجز الأثر

| الخدمات الاستشارية | العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
|------------------------------|-------------------------------|--------------------------|--------------------------|
| الخدمات الاستشارية | ٣٠ | ٣٠ | ٣٥ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٣ (٦٠) | ٤ (٦٠) | ٤ (٦٠) |
| الزمالات | ٢ | ٢ | ٢ |
| المشاريع الميدانية | ٤ | ٣ | ٣ |
| الإجمالي | ٣٩ | ٣٩ | ٤٤ |

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بادرت ٩ بلدان استفادت من خدمات التعاون التقني المقدمة في إطار البرنامج الفرعي إلى تطبيق توصيات اللجنة لتصميم منهجية الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. ونتيجة لذلك، استطاعت تلك البلدان تصميم دراسة استقصائية ومنهجيات تتسم بمزيد من الكفاءة وقابلة للمقارنة بين البلدان وأتاح ذلك تحسين القدرة على تصميم السياسات العامة. وبالمثل، اعتمدت ستة بلدان تدابير جديدة بدعم من اللجنة لتنفيذ نظام الحسابات القومية.

ومن المتوقع خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ أن عدد البلدان التي تطبق توصيات اللجنة الرامية إلى تحسين تصميم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية سيرتفع

ليصل إلى ١٠ بلدان، وأن عدد البلدان التي تتخذ تدابير جديدة لتنفيذ نظام الحسابات القومية سيرتفع ليصل إلى ٧ بلدان، وأن الحكومات والمكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة ستكتسب قدرة أكبر على تصميم ورصد وتحليل المؤشرات والإحصاءات استناداً إلى منهجيات مشتركة. وقدمت المساعدة التقنية في هذه المجالات حتى الآن إلى أوروغواي، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والسلفادور، وكوبا.

وسيواصل البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تقديم الدعم إلى بلدان المنطقة لتنمية قدراتها على وضع مؤشرات قابلة للمقارنة فيما بين البلدان، ومستدامة على الأجل الطويل، ويمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن ترصدها وتحديثها دون الحاجة إلى مساعدة خارجية إضافية. ونتيجة لأنشطة التعاون التقني هذه، يُتوقع أن تضع بلدان المنطقة ما لا يقل عن ١١ من السياسات أو التدابير أو الإجراءات الهادفة إلى تطوير أو مواصلة تعزيز الإحصاءات لرصد الاتجاهات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأن ما لا يقل عن ثمان مؤسسات ستتخذ تدابير جديدة لتنفيذ نظام الحسابات القومية وتعزيز تكامل النظم الإحصائية الوطنية على الصعيد الإقليمي وفقاً لتوصيات اللجنة.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهات المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٩ - الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي والمكسيك

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر دون الإقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ١٢: الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى وكوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي والمكسيك، الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٣ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تقوية القدرة المؤسسية لدى البلدان في المنطقة دون الإقليمية على تصميم السياسات والتدابير الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمنصفة، وتقييمها وتعزيزها وتنفيذها | موظفون مؤقتون للاجتماعات ٤٣,١ - - المساعدة المؤقتة العامة ٧٣,٧ ١٥٠,٣ ١٦٠,٦ الخبراء الاستشاريون ٧١,٩ ٧٧,٩ ٨٣,٢ سفر الموظفين ١١٢,٣ ١٠٤,٢ ٩٨,٢ الزمالات والمنح والترعات ١٩,٧ ٢٧,٦ ٢٧,٦ الإجمالي ٣٢٠,٧ ٣٦٠,٠ ٣٦٩,٦ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|--|---|---|
| (أ) تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية ودون الإقليمية على تصميم وتقييم وتعزيز وتنفيذ السياسات والأطر/الآليات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتكامل، والتنمية المنتجة، مع التركيز بوجه خاص على التغيير الهيكلي والمساواة المتعددة الأبعاد. | الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧ | يضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة تنمية القدرات في ميادين الطاقة والتكامل في مجال الطاقة، والتكيف على نحو شامل للجميع ومستدام مع تغير المناخ مع الانتقال بشكل مناسب إلى اقتصادات منخفضة الكربون، وتعزيز المنافع المشتركة بين أهداف وقطاعات التنمية المستدامة، بما في ذلك التنمية الزراعية والأمن الغذائي، والتكامل، والتنمية المنتجة، مع التركيز بصفة خاصة على التغيير الهيكلي والمساواة المتعددة الأبعاد. وسيُستفاد في تنفيذ برنامج العمل من مواطن القوة المعيارية والتحليلية في البرنامج الفرعي، مع الاستفادة الكاملة من الخبرة الشاملة لعدة قطاعات المتوفرة في المقرر دون الإقليمي. وستقدم خدمات تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) تقديم الخدمات الاستشارية لتلبية احتياجات محددة يغلب عليها الطابع التقني؛ (ب) حلقات عمل تدريبية دون إقليمية ووطنية لتعزيز نقل المعرفة على نحو أكثر فعالية؛ (ج) إنتاج مواد تدريبية بشأن منهجيات محددة تتيح تبادل الخبرات؛ (د) تيسير عمل شبكات الخبرات المحلية، أو استحداثها، لتعزيز الروابط بين البلدان النامية من خلال تبادل أفضل الممارسات. |

وسيستفيد البرنامج الفرعي أيضا من أوجه التآزر مع الشريحة التاسعة من مشروع حساب التنمية بشأن تعزيز قدرات البلدان أمريكا الوسطى في إعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالطاقة المستدامة، التي ستنفذ خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وستكمل أنشطة البرنامج الإقليمي للتعاون التقني عبر التركيز على مساعدة البلدان في بحثها عن حلول للطاقة المستدامة، مع مراعاة مبادئ الإدماج الاجتماعي والإنصاف والنظر في الإمكانات المتاحة للتعاون الإقليمي لمواجهة الاحتمالات السلبية، فضلا عن المناخ الاقتصادي والجيوسياسي الحالي، والظروف السائدة في مجال الطاقة، وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) والالتزامات الدولية الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، فضلا عن مبادرة إطار التتبع العالمي.

وبالمثل، فإن الشريحة العاشرة من مشروع حساب التنمية بشأن تعزيز قدرات مجموعة مختارة من بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية في مجال تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية والتجارية باستخدام جداول المدخلات - الناتج، التي يُتوقع أن تُنفذ خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ستكمل التمويل المقدم من البرنامج الإقليمي للتعاون التقني من خلال التركيز على الحاجة إلى استحداث أدوات إقليمية للقياس الكمي استنادا إلى بيانات سليمة مستمدة من الحسابات القومية. وستركز تلك الشريحة على جداول المدخلات - الناتج الوطنية والإقليمية على حد سواء وتتيح تصميم سياسات عامة عن طريق تحديد مؤشرات تتعلق بحصة القيمة الوطنية التي تُضاف إلى الصادرات، ونسبة العمالة المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية والتصديرية، وسلاسل القيمة الوطنية والدولية على الصعيد القطاعي، من بين أمور أخرى. وستكون لها أيضا أهمية بالغة في تتبع التقدم المحرز على مسار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل، سيواصل البرنامج الفرعي إقامة شراكات على مختلف المستويات والاستفادة من نقاط القوة والقدرات وأوجه التآزر مع الجهات الفاعلة الاستراتيجية من القطاعين العام والخاص، إلى جانب وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى العاملة في المنطقة دون الإقليمية. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز قدراته الداخلية بالاستعانة بخدمات استشارية قصيرة الأجل وخبراء/استشاريين خارجيين في المجالات الناشئة.

(ب) تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية ودون الإقليمية على تصميم وتقييم وتشجيع وتنفيذ سياسات وأطر/آليات بشأن الطاقة والتكامل في مجال الطاقة، والتكيف على نحو شامل للجميع ومستدام مع تغير المناخ، مع الانتقال بشكل مناسب إلى اقتصادات منخفضة الكربون، وتعزيز المنافع المشتركة بين أهداف وقطاعات التنمية المستدامة، بما في ذلك التنمية الزراعية والأمن الغذائي

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥

تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦

هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٧

(ب) النسبة المئوية للمتدربين الذين يقرّون، عقب مشاركتهم في الدورات التي تنظمها اللجنة بهدف بناء القدرات، بفائدة ما تعلموه من منهجيات وتقنيات وأدوات لتحقيق التكيف على نحو شامل للجميع ومستدام مع تغير المناخ المناسب، مع الانتقال بشكل مناسب إلى اقتصادات منخفضة الكربون، وتعزيز المنافع المشتركة

الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٨٠

تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٨٣

هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨٥

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | العدد الفعلي للفترة |
|---------------------|----------------|----------------|---------------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | ٢٠١٢-٢٠١٣ |
| ١٦٧ | ١٢٠ | ١٢٠ | ١٦٧ |
| ٣ (٢٩٢) | ٣ (١٥٠) | ٣ (١٥٠) | ٣ (٢٩٢) |
| ٧ | ٨ | ١٠ | ٧ |
| ٩ | ٥ | ٤ | ٩ |
| ١٦ | ١٣ | ١٤ | ١٦ |

وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تتوقع اللجنة أن ما لا يقل عن ستة بلدان (الجمهورية الدومينيكية، السلفادور وغواتيمالا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي) ستنفذ توصيات منبثقة عن أنشطة التعاون التقني الذي يقدمه البرنامج الفرعي في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بشأن مواضيع مثل سلاسل القيمة العالمية، وإمدادات الطاقة، والسياسات الاجتماعية، والسياسات المالية، والإحصاءات. وعلى الصعيد الإقليمي، في ميدان الطاقة والتكامل في مجال الطاقة، يقدم البرنامج الفرعي خدمات التعاون التقني إلى منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى بهدف تحديث مصفوفة الإجراءات الهادفة إلى تحقيق التكامل في مجال الطاقة في أمريكا الوسطى حتى عام ٢٠٣٠. وعلى صعيد التنمية الزراعية وتغير المناخ، قدم البرنامج الفرعي، بمشاركة الوزارات الأعضاء في المجلس الزراعي لأمريكا الوسطى، تدريبات للجمهور والقطاع الخاص على تصميم أدوات لإدارة المخاطر، بما في ذلك التأمين الزراعي وإدارة المياه والتكيف مع تغير المناخ. وواصل البرنامج الفرعي تقديم خدمات التعاون التقني إلى البلدان الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية بشأن السياسات الصناعية وخدمات الابتكار من أجل وضع نهج متكاملة لدمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية، والتنمية المنتجة والقدرة التنافسية، وفي السياسة الصناعية. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صفوف البلدان الأعضاء فيه اقتداء بنموذج التعاون الناجح بين المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك ومعهد هايتي للإحصاء اللذين عملا معاً على إعداد مؤشر للنشاط الاقتصادي.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تتوقع اللجنة أن ما لا يقل عن سبعة بلدان في المنطقة دون الإقليمية ستطبق التوصيات المنبثقة عن خدماتها الاستشارية التي تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية في المجالات التالية: تنفيذ ورصد وتقييم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والإدارة المستدامة للمالية العامة والقدرة على تحمل الديون؛ وإعداد

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

مصفوفة المدخلات - النواتج لوضع سياسات لدعم قطاع الإنتاج والتصدير؛ وخطط التكيف مع تغير المناخ، وإدارة المخاطر والتأمين. وعلى وجه الخصوص، تتوقع اللجنة مواصلة المضي قدماً نحو التكامل في مجال الطاقة في أمريكا الوسطى استناداً إلى النتائج التي تحققت بالفعل في إطار منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهات المستفيدة.

برنامج الفرعي ١٠ - الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | |
|---|--|--|--|--|--------------------------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ١٣، الإنجازات المتوقعة (أ) | | | | نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ | تقديرات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز عملية التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي وتحسين تعاون المنطقة دون الإقليمية مع أمريكا اللاتينية | | | | ٥٣,٧ | ٢٩٢,٨ |
| | | | | ٣١,٠ | ٣٩,٥ |
| | | | | ٦٦,٨ | ٦٢,٩ |
| | | | | ٢٨,٩ | ٣٠,٤ |
| | | | | ١٨٠,٤ | ٤٦٢,٩ |
| الإنجازات المتوقعة | | | | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ | |
| (أ) تحسين قدرة بلدان المنطقة دون الإقليمية على معالجة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. | | | | يضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة تنمية القدرات في المجالات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة دون الإقليمية، وذلك من أجل تعزيز عملية التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي وتحسين تعاون المنطقة دون الإقليمية مع أمريكا اللاتينية. | |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ | | | | وسيشمل إنجاز برنامج العمل، الذي يستند إلى مواطن القوة المعيارية والتحليلية للبرنامج الفرعي، مع الاستفادة الكاملة من الخبرات الشاملة لعدة قطاعات المتاحة في المقر دون الإقليمي، أنشطة تنمية القدرات التالية: (أ) تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية لزيادة المعارف ودعم بناء القدرات في مجال تقييم الكوارث الطبيعية ووضع استراتيجيات وسياسات وتدابير الحد من المخاطر من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وإصلاح السياسات التجارية من أجل زيادة القدرة التنافسية؛ ورصد الاتفاقات التجارية والأداء التجاري، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وإدارة المعارف، ومسائل التنمية المتصلة بالأمور الجنسانية والإعاقة والهجرة، والحماية الاجتماعية، وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة؛ (ب) تقديم خدمات استشارية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والتكامل الإقليمي، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ومجموعات المعلومات واقتصادات المعرفة، والمساواة بين الجنسين، والمسائل الاجتماعية والسكانية، والإحصاءات والتنمية الإحصائية، والتنمية البيئية والتأهب للكوارث والحد من المخاطر؛ (ج) إعداد مواد البحوث والدراسات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة. | |
| الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤: ٦ | | | | ٧٥ | |
| الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧٦ | | | | ٨٠ | |
| الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦: ٨٠ | | | | | |

وسيستفيد البرنامج الفرعي من أوجه التآزر مع الشريحة التاسعة من مشروع حساب التنمية في مجال تعزيز القدرة التقنية لمديري المالية العامة في مجموعة مختارة من البلدان في منطقة البحر الكاريبي في مجال إدارة المالية العامة، وهي الأوجه التي ستكمل أنشطة البرنامج العادي للتعاون التقني بالتركيز على زيادة معارف ومهارات مديري المالية العامة في مجال إدارة النفقات والإيرادات المالية العامة والتنبؤ بها، من خلال سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات، ودعم إدماج أفضل الممارسات والتقنيات في نظمهم وعملياتهم المتعلقة بالإدارة المالية العامة عن طريق البعثات الاستشارية التقنية.

وسيواصل البرنامج الفرعي، سعياً لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمله، إقامة شراكات على شتى المستويات والاستفادة من نقاط القوة والقدرات وأوجه التآزر مع مقر اللجنة، والمقر دون الإقليمي للجنة في المكسيك، وأمانة الجماعة الكاريبية، وأمانة منظمة دول شرق الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها، وكذلك مع البلدان المانحة.

موجز الأثر

موجز النواتج (المشاركون)

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | |
|---------------------|----------------|----------------|------------------------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | |
| ٢٥ | ٣٥ | ٣٥ | الخدمات الاستشارية |
| ٦ (٦٠) | ٦ (٦٠) | ٦ (٦٠) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| صفر | صفر | صفر | الزمالات |
| ٤ | ٣ | ٣ | المشاريع الميدانية |
| ٣٤ | ٤٤ | ٤٥ | المجموع |

خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، واصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في مجال وضع وتعزيز القدرات المؤسسية، حيث استفاد ٤٥ أخصائياً من ١٢ بلداً من أنشطة بناء القدرات في مجالات جمع إحصاءات ومؤشرات جنسانية موثوقة وإصدارها في الوقت المناسب، وتحليل التجارة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة مخاطر الكوارث. وفي إطار حلقة من حلقات العمل، تلقى ١٨ من الأخصائيين وخبراء الإحصاءات الجنسين (منهم ١٥ امرأة) من ثمانية بلدان تدريباً في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إنتاج البيانات، وتحليل الإحصاءات والمؤشرات الوطنية ونشرها، وكذلك في مجال منهجيات لوضع المؤشرات الجنسانية الموصى بها دولياً. وأظهرت دراسة استقصائية للمتابعة أن عدداً من أولئك الأخصائيين والخبراء قد نجحوا في إدراج ما اكتسبوه من معارف ومهارات إضافية في عملهم وفي تدريب أخصائيين آخرين أيضاً، مما أتاح الفرصة لزيادة قدرة الحكومات على تقييم مخاطر الكوارث وإدارتها.

وبدعم من اللجنة ومن مركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، تلقى ١٥ مسؤولاً حكومياً (منهم ١٢ امرأة) من خمس دول من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والدول المنتسبة إليها تدريباً في مجال إدارة مخاطر الكوارث ركز على التوفيق بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الاحتياجات من المعلومات المحددة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث في سياق منطقة البحر الكاريبي. كما درس المشاركون التطبيقات التكنولوجية الحالية، بما في ذلك مزاياها والعوائق التي تعترض استخدامها.

وأتاح البرنامج الفرعي أيضاً فرصة للتدريب على استخدام ثلاث مجموعات من البرمجيات المتعلقة بالتجارة، هي التحليل التنافسي للدول (TradeCAN 2009) وتحليل نمو التجارة الدولية (MAGIC Plus) ونظام التجارة العالمي المتكامل (WITS)، استفاد منها ١٢ أخصائياً (منهم ٧ نساء) من تسع دول من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والدول المنتسبة إليها. ويمكن هذا التدريب المشاركين من وضع المزيد من الاستراتيجيات التجارية القائمة على الأدلة وبناء قدرة الباحثين والمفاوضين التجاريين على إنجاز بحوث في مجال السياسات تتسم بطابعها التحليلي وبقدر أكبر من الدقة كي يُستَردَّ بها في المفاوضات التجارية المقبلة.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تتوقع اللجنة أن ينفذ ما لا يقل عن ستة بلدان من المنطقة دون الإقليمية التوصيات المستوحاة من التعاون التقني الذي يقدمه البرنامج الفرعي. وستنظم حلقات عمل وحلقات دراسية لبناء القدرات وتنوعية الجهات الفاعلة الإقليمية في مجال إعداد البيانات وتحليلها ونشرها. وعلى وجه الخصوص، يهدف البرنامج الفرعي إلى زيادة اطلاع الجمهور على بيانات التعداد وضمان تحقيق مستويات أعلى من وضع السياسات القائمة على الأدلة والبحوث. ومن أجل تحقيق ذلك، ستعقد حلقات عمل وطنية وإقليمية من أجل بناء القدرات في مجال تحليل ونشر البيانات التي جمعت خلال دراسات التعداد التي أجريت مؤخرًا. وفي مجال التنمية الاجتماعية، ستركز المساعدة التقنية على إعداد توقعات سكانية وطنية على مدى فترة توقع تبلغ ١٥ عامًا، وهو ما سيعزز دقة المؤشرات الاجتماعية والديمقراطية. وسيؤدي هذا الأمر إلى تحسين التقديرات السكانية كتي تستنير بها الحكومات في المنطقة دون الإقليمية في تصميم سياسات فعالة. وفي عام ٢٠١٤، قدمت المساعدة التقنية إلى الدول التالية: جامايكا، فيما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية والقطاعية؛ وأنتيغوا وبربودا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، فيما يتعلق بصياغة السياسات التجارية والاقتصادية الموجهة نحو تنويع اقتصاد كل بلد من تلك البلدان، وتوسيع نطاق الصادرات وتحسين القدرة على التعافي الاقتصادي؛ وغيانا، فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية للأداء الاقتصادي ووضع السياسات؛ وجزر البهاما وبليز، فيما يتعلق بالتحديات التي واجهها هذان البلدان في عام ٢٠١٤ وبالتوقعات لعام ٢٠١٥. وأخيرًا، ستحصل البلدان أيضًا على مساعدة تقنية لدعم التصدي عن طريق السياسات العامة لسرقة منتجات الزراعة ووسائل إنتاجها وتحسين كفاءة الطاقة. وتمثل سرقة منتجات الزراعة ووسائل إنتاجها شاغلا متناميا بالنسبة لبلدان منطقة البحر الكاريبي، وسيفيد هذا التدخل استراتيجيات وضع السياسات الموجهة إلى الشباب الريفي، والمنتجين الزراعيين، والنساء، وأجهزة إنفاذ القانون والنظام القضائي، ومسوّقي المنتجات الزراعية ومجهزها الصناعيين، وذلك من أجل التأثير في الحد من انتشار تلك الجريمة على المدى القصير. وفي عام ٢٠١٤، قدمت دراسة نهائية بشأن سرقة منتجات الزراعة ووسائل إنتاجها في جامايكا إلى ٢٢ من كبار المسؤولين في وزارة الزراعة. وستزيد هذه التدخلات مجتمعة قدرات البلدان المعنية على التعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل التنمية المستدامة.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، يتوقع أن يسفر التعاون التقني عن تنفيذ ما لا يقل عن سبعة بلدان توصيات اللجنة في مجالات التأهب للكوارث والحد من المخاطر، ورصد الاتفاقات التجارية والأداء التجاري، وإصلاح السياسات التجارية، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والإعاقة، والمجرة، ووضع المؤشرات الاجتماعية، وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. وعلاوة على ذلك، سعيًا لمساعدة مقررري السياسات على اتخاذ استراتيجيات وسياسات ملائمة للتصدي للتحديات الإنمائية، ستعقد حلقات دراسية من أجل تعزيز ما يلي: (أ) بناء القدرة على التحمل والحد من مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي؛ (ب) وضع استراتيجيات ابتكارية في مجال الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. وفيما يتعلق ببرنامج المقارنات الدولية، يتوقع عقد حلقة عمل إقليمية لخبراء الحسابات القومية والأسعار من

المكاتب الإحصائية الوطنية، وسترمي إلى بناء القدرات التقنية للموظفين التقنيين. ويتوقع أن تكفل حلقة العمل هذه استمرار مشاركة منطقة البحر الكاريبي في عملية المقارنات الدولية، وتيسير احتساب مماثلات القوة الشرائية في المنطقة. وأخيراً، ستعقد حلقة عمل إقليمية من أجل إتاحة استعراض تشغيلي وتقديم تدريب في مجال استخدام الوحدة المعيارية لتحليل نمو التجارة الدولية واستخدام برامجيات التحليل المقارن للدول؛ ومن المتوقع أن تسفر حلقة العمل تلك عن إنجاز بحوث تحليلية في مجال السياسات تتسم بمزيد من الدقة وعن إعداد استراتيجيات تجارية تركز بشكل أقوى على الأدلة، بما في ذلك تحسين تحديد أولويات القطاعات والأنشطة من أجل تيسير زيادة الصادرات في الأسواق الرئيسية.

٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا: ٦٠٠ ٨٣٦ ٥ دولار

٤٦-٢٣ ستنفذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الأنشطة المقررة في هذا المجال دعماً للبرنامج ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وسترکز الأنشطة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على تعزيز القدرات التقنية والإدارية والتنظيمية لدى البلدان الأعضاء النامية على صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما دعماً للأهداف الإنمائية للألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. وسيلبي البرنامج أيضاً الاحتياجات الناشئة لدى أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تشهد حالات نزاع أو البلدان الخارجة من النزاعات، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وستولى عناية خاصة إلى تحديد الممارسات الجيدة وتجريبها ودعم الأخذ بها وتعديلها، إلى جانب تبادل المعارف، وذلك في مجالات الغذاء، والمياه والطاقة، والسياسات الاجتماعية، والنقل، والعولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجدول ٢٣-١٨

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

| تكاليف الموظفين الأخرى | نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ | اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | التغيرات في الموارد | | إعادة تقدير التكاليف | إعادة تقدير التكاليف | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
|------------------------|---------------------------|------------------------------|---------------------|----------------|-------------------------|-------------------------|-----------------------------|
| | | | المبلغ | النسبة المئوية | | | |
| الخبراء الاستشاريون | ٢ ٨٠٦,٢ | ٣ ٨٢٤,٩ | (٣٠,١) (٠,٨) | | ٣ ٧٩٤,٨ | ٣٠٩,٦ | ٤ ١٠٤,٤ |
| الخبراء | ٣٥٤,٥ | ٥٦٨,٦ | (٥١,٢) (٩,٠) | | ٥١٧,٤ | ٤٢,٤ | ٥٥٩,٨ |
| سفر الموظفين | ١٤,٢ | - | - | - | - | - | - |
| المنح والتبرعات | ٤٥٢,٣ | ٥١٦,٧ | (٧١,٠) (١٣,٧) | | ٤٤٥,٧ | ٢١,٠ | ٤٦٦,٧ |
| المجموع | ٥٨٤,٩ | ٦٢٢,٠ | ٧٠,٧ ١١,٤ | | ٦٩٢,٢٧ | ١٣,٠ | ٧٠٥,٧ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|---|--|--|
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: صفر | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣ | التدريبية والزمالات والجولات الدراسية وتبادل المعارف والتواصل على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. ومن المتوقع أن تنظم حلقات عمل تدريبية بشأن مواضيع "تلبية الاحتياجات وتحديد الثغرات المتعلقة بإنشاء العمليات الإقليمية والوطنية لمتابعة الأهداف المتصلة بالتنمية المستدامة"، و "الحصول على خدمات الطاقة الحديثة داخل إطار التبع العالمي (SE4all)" و "تقديم تدريب تقني متخصص للدول العربية في مجال مهارات التفاوض"؛ وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تقدم عدة زمالات لدعم مشاركة البلدان الأعضاء في أسبوع المياه العربي الذي تنظمه الجمعية العربية لمرافق المياه، ومؤتمر المياه الخليجي الثاني عشر الذي تنظمه جمعية علوم وتقنية المياه، والمنتدى العربي للمياه الذي ينظمه المجلس العربي للمياه، والمؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية من أجل بناء قدرات الوزارات المعنية بالبيئة/التنمية المستدامة؛ علاوة على إنشاء مكتبين إضافيين للمساعدة على حماية البيئة في بلدين من البلدان الأعضاء. |
| (ج) السياسات والاستراتيجيات والأطر المتعلقة بتخفيف الآثار المترتبة عن تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث. | (ج) عدد الدول الأعضاء التي تضع سياسات واستراتيجيات وأطر عمل تتعلق بتخفيف الآثار المترتبة عن تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث | وستنظم، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، دورة تدريبية للدول العربية في مجال تحسين مهارات التفاوض بهدف تحسين فهم الإطار العالمي لسياسات تغير المناخ، والتحديات التي تواجه المفاوضين في مجال تغير المناخ فيما يتعلق بإحراز التقدم نحو إبرام اتفاقات جديدة. وستقدم الإسكوا أيضا الدعم إلى مركز المعارف العربي الإقليمي المعني بتغير المناخ من خلال الرد على طلبات الحصول على التدريب والخدمات المتصلة بالمناخ المقدمة من البلدان الأعضاء في هذه اللجنة. |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: صفر | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣ | وستستخدم موارد البرنامج الفرعي لتكملة الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع حساب التنمية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية. |

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | موجز الأثر |
|---------------------|----------------|----------------|--|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٧-٢٠١٦ | |
| ١٤ | ٢٠ | ٢٠ | في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، استفادت الدول الأعضاء من أدوات بناء القدرات التي أتاحتها الإسكوا في شكل حلقات عمل تدريبية وخدمات استشارية وزمالات في مجالات تخفيض انبعاثات الكربون، وكفاءة استخدام الطاقة، وتغير المناخ، وإدارة المياه. |
| ١٩ (٣٨٠) | ٢٠ (٤٠٠) | ٢٠ (٤٠٠) | وعملت دول أعضاء مختارة على ما يلي: وضع وتشغيل مكتب مستقل للمساعدة على حماية البيئة فيما يتصل بالإنتاج الصناعي المتسم بانخفاض انبعاثات الكربون، وإعداد واستعراض الفصل المتعلق بالبيئة من خطط التنمية الوطنية (الأردن والمملكة العربية السعودية)، وصياغة أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة، وتخفيف الآثار المترتبة عن تغير المناخ. |
| ١ | ٢ | ٢ | وشارك عدة خبراء من الدول الأعضاء، بدعم من البرنامج الفرعي، في أنشطة الأسبوع العالمي للمياه، وفي مؤتمر بشأن الدراسات المائية الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمؤتمر السنوي الحادي والأربعين للرابطة الدولية لأخصائيي العلوم المائية الذي نظم في موضوع "المياه الجوفية: التحديات والاستراتيجيات". |
| - | - | ١ | وستقدم خدمات استشارية وخدمات في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء بشأن إدارة موارد المياه، وكفاءة استخدام المياه وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها. ويتوقع حالياً تقديم هذه الخدمات، على سبيل المثال لا الحصر، إلى الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والكويت، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية. |
| | | | وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، من المتوقع أن يحسن البرنامج الفرعي قدرات البلدان الأعضاء في المجالات التالية: (أ) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ (ب) التعاون والتنسيق الإقليماني في مجالات الموارد المائية، ومسائل الطاقة والاستدامة البيئية من أجل تحسين الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة؛ (ج) السياسات والاستراتيجيات وأطر العمل المتعلقة بتخفيف الآثار المترتبة عن تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث. وعلى وجه التحديد، يتوقع القيام بأنشطة من قبيل ما يلي: تعزيز مكاتب المساعدة على حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتحسين التعاون في مجالات الغذاء/البيئة، والمياه والطاقة، بما في ذلك الأطر المؤسسية لمتابعة الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة، والحصول على خدمات الطاقة الحديثة في المناطق الريفية؛ والإدارة المتكاملة لموارد المياه وما يتصل بها من أنشطة تنمية القدرات من خلال الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتقديم معلومات مفيدة لمفاوضات الدول العربية بشأن قضايا تغير المناخ وتطوراتها، والمساعدة على إنشاء مركز إقليمي للمعارف المتعلقة بتغير المناخ. |

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهات المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٢ - التنمية الاجتماعية

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، شعبة التنمية الاجتماعية | | | |
|---|--------------|-----------------|----------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٩، البرنامج الفرعي ٢، الإنجازات المتوقعة (أ) | | | |
| موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | نفقات الفترة | اعتمادات الفترة | تقديرات الفترة |
| ٢٠١٦-٢٠١٧ | ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢٠١٣-٢٠١٤ | ٢٠١٢-٢٠١٣ |
| المساعدة المؤقتة | ١٨٧,٨ | ٤٠٧,٤ | ٤٣٦,٤ |
| الخبراء الاستشاريون | ٥٤,٥ | ٧٠,٦ | ٨٠,٣ |
| سفر الموظفين | ٣٢,٩ | ٦٥,٧ | ٦٢,٠ |
| الزمالات والمنح والتبرعات | ٤٦,٣ | ٤٣,٩ | ٤٠,٣ |
| المجموع | ٣٢١,٦ | ٥٨٧,٦ | ٦١٩,٠ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع ^١ |
|--|--|---|
| (أ) تعزيز قدرة الحكومات على وضع سياسات متكاملة قائمة على أعمال الحقوق من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع | زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تصدر بيانات رسمية وتعرب عن الالتزام و/أو اتخاذ إجراءات سياسية من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٢ | سيضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة بناء القدرات في المواضيع ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية من أجل تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد نهج تشاركي في صياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها ورصدها من خلال الحوار الاجتماعي وبناء توافق في الآراء وتمكين المجتمع المدني. ومن أجل تحقيق الهدف المعلن، سيستفيد البرنامج الفرعي من نقاط قوته المعيارية والتحليلية، مع الاستفادة الكاملة من خدمات الخبراء الداخليين المهرة والمستشارين والخبراء الفنيين المتقدمين من مصادر خارجية لفترات قصيرة لتلبية احتياجات فنية محددة. وستنجز أنشطة تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) الخدمات الاستشارية؛ (ب) حلقات عمل تدريبية دون إقليمية لتعزيز نقل المعرفة بشكل أكثر فعالية؛ (ج) إنتاج مواد تدريبية بشأن منهجيات ونهج محددة تتيح نقل المعرفة؛ وستشمل الأنشطة ما يلي: |
| (ب) تعزيز قدرة الحكومات على تعميم مراعاة قضايا المهجرة في التخطيط الإنمائي | ١ 'زيادة عدد البيانات الرسمية الصادرة عن البلدان الأعضاء التي يعرب فيها عن الالتزام بتعميم مراعاة قضايا المهجرة في التخطيط الإنمائي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١ | ١ - تقديم المشورة التقنية والخدمات الاستشارية بناء على طلب البلدان الأعضاء من أجل إذكاء الوعي وبناء القدرات المتعلقة بوضع السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، على أساس الأطر الإنمائية وأطر وحقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، مثل الركيزة الاجتماعية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ٢ - تقديم الخدمات الاستشارية بناء على طلب البلدان الأعضاء من أجل دعمها في إدماج قضايا المهجرة في الخطط والبرامج الإنمائية؛ |

| | |
|---|--|
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢ | ٣ - تقديم المشورة التقنية والخدمات الاستشارية بناء على طلب البلدان الأعضاء، ولا سيما تلك التي تمر بمرحلة انتقال سياسي، في اعتماد نهج تشاركي في وضع السياسات؛ |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٣ | ٤ - تنظيم حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في بلدان المنشأ في مجال الهجرة الدولية والتنمية؛ |
| (ب) '٢' زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تبلغ عن إحراز تقدم في وضع خطط عمل وطنية بشأن الهجرة والتنمية | ٥ - تنظيم حلقة عمل دون إقليمية لبناء القدرات في مجال كيفية صياغة ورصد وتقييم سياسات الحماية الاجتماعية باستخدام نهج تشاركي؛ |
| (ج) زيادة عدد الالتزامات و/أو الإجراءات التي تتخذها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لاعتماد آليات تشاركية وللانخراط في حوار بشأن السياسات وفي عمليات الإصلاح | ٦ - تنظيم حلقة عمل إقليمية/دون إقليمية لبناء القدرات في مجال التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة؛ |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١ | ٧ - إعداد مجموعة أدوات تدريبية في مجال التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في المنطقة العربية؛ |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣ | ٨ - إنتاج مجموعة أدوات تدريبية لتدريب المديرين تتضمن مواد تدريبية متعلقة بالشراكة والحكم الديمقراطي. |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٤ | |

وسينفذ البرنامج الفرعي أيضا مشروعا من مشاريع حساب التنمية في مجال العدالة الاجتماعية، ولا سيما للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال سياسي من أجل تحقيق المزيد من الفعالية في تنفيذ نتائج الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا المعنية بالعدالة الاجتماعية.

وستنفذ تلك الأنشطة بالشراكة مع المنظمات الدولية والمؤسسات الإنمائية الإقليمية الرئيسية، مثل منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي، وموئل الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وأعضاء المجموعة العالمية المعنية بالهجرة التابعة للأمم المتحدة، وأعضاء فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التابع للأمم المتحدة، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ومؤسسة الفكر العربي، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية، بالإضافة إلى السلطات الحكومية ومؤسسات البحوث والمراكز الفكرية، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية (كما في ذلك المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة). وأخيرا، سيواصل البرنامج الفرعي التماس آراء البلدان الأعضاء بشأن عمله عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية.

في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، استفادت البلدان الأعضاء من أنشطة البرنامج الفرعي الرامية إلى تعزيز اتباع نهج متكامل في مجال الحماية الاجتماعية. وأسفرت أنشطة البرنامج عن إنجاز ثلاثة موجزات قطرية جديدة متعلقة بالحماية الاجتماعية وعن بدء مجموعة من الأدوات لتعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين على إقامة نظام شامل وفعال للحماية الاجتماعية، مع استخدام نهج تشاركي في هذه العملية.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهات المستفيدة.

وقد تحسنت قدرات المسؤولين الحكوميين في لبنان بفضل عقد حلقة عمل بشأن تصميم وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية وتعزيز نهج قائم على إعمال الحقوق في إدارة الدورة البرنامجية. وأفضت الخدمات الاستشارية المقدمة إلى فلسطين إلى تحسين قدراتها المتصلة بصياغة ورصد وتقييم السياسات الاجتماعية، ومن المتوقع أن تسهم في وضع الصيغة النهائية لخطة التنمية الوطنية واستراتيجيات التنمية الاجتماعية للقطاعات الفرعية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

وقد مكن مؤتمر إقليمي بشأن الإعاقة الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات إقليمية من تبادل الخبرات وإعطاء زخم لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأدى هذا العمل في نهاية المطاف إلى نشر تقرير استعراضي لقي قبولا واسعا النطاق ودليل بشأن سياسات الإعاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جزيران/يونيه ٢٠١٤). وحظيت الإسكوا بتأييد ١٦ دولة عضو مشاركة في الاجتماع التشاوري الإقليمي بشأن الهجرة والتنمية، وذلك بسبب إدراج مسألة تعميم مراعاة الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في الوثيقة الختامية.

وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيعمل البرنامج الفرعي على مواصلة بناء قدرات الحكومات على وضع سياسات وبرامج اجتماعية أكثر شمولاً وتستند إلى إعمال الحقوق، مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى الركيزة الاجتماعية لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيعقد البرنامج الفرعي حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وسيقدم الدعم التقني لعدد يتراوح بين ٣ و ٥ بلدان أعضاء في مجال تقييم تأثير الهجرة القسرية على قطاعي التعليم والصحة، وتحديد الاحتياجات المترتبة، وتصميم البرامج/المشاريع المتوخاة من أجل تلبية هذه الاحتياجات. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا سبعة بلدان من المنطقتين دون الإقليميتين (منطقتا المشرق والمغرب) في صياغة ورصد وتقييم سياسات الحماية الاجتماعية.

ويتوقع في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أن يتم القيام بعدد من البعثات من أجل دعم البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولا سيما تلك التي تمر بمرحلة انتقال سياسي، في اعتماد نهج تشاركي في مجال وضع السياسات، بما في ذلك تحديد الثغرات والتحديات وأيضا الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وذلك سعيا لتحسين عملية بناء القدرات.

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | هدف الفترة |
|---|----------------|------------|
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| ٦ | ٦ | ٧ |
| الخدمات الاستشارية | | |
| ٣ (٧٥) | ٦ (١٥٠) | ٧ (١٧٥) |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل/الجلسات الدراسية | | |
| - | - | - |
| المشاريع الميدانية | | |
| ٩ | ١٢ | ١٤ |
| المجموع | | |

في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، استفادت البلدان الأعضاء من أنشطة البرنامج الفرعي الرامية إلى تعزيز اتباع نهج متكامل في مجال الحماية الاجتماعية. وأسفرت أنشطة البرنامج عن إنجاز ثلاثة موجزات قطرية جديدة متعلقة بالحماية الاجتماعية وعن بدء مجموعة من الأدوات لتعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين على إقامة نظام شامل وفعال للحماية الاجتماعية، مع استخدام نهج تشاركي في هذه العملية.

وقد تحسنت قدرات المسؤولين الحكوميين في لبنان بفضل عقد حلقة عمل بشأن تصميم وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية وتعزيز نهج قائم على إعمال الحقوق في إدارة الدورة البرنامجية. وأفضت الخدمات الاستشارية المقدمة إلى فلسطين إلى تحسين قدراتها المتصلة بصياغة ورصد وتقييم السياسات الاجتماعية، ومن المتوقع أن تسهم في وضع الصيغة النهائية لخطة التنمية الوطنية واستراتيجيات التنمية الاجتماعية للقطاعات الفرعية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

وقد مكن مؤتمر إقليمي بشأن الإعاقة الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات إقليمية من تبادل الخبرات وإعطاء زخم لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأدى هذا العمل في نهاية المطاف إلى نشر تقرير استعراضي لقي قبولا واسعا النطاق ودليل بشأن سياسات الإعاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (حزيران/يونيه ٢٠١٤). وحظيت الإسكوا بتأييد ١٦ دولة عضو مشاركة في الاجتماع التشاوري الإقليمي بشأن الهجرة والتنمية، وذلك بسبب إدراج مسألة تعميم مراعاة الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في الوثيقة الختامية.

وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيعمل البرنامج الفرعي على مواصلة بناء قدرات الحكومات على وضع سياسات وبرامج اجتماعية أكثر شمولا وتستند إلى إعمال الحقوق، مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى الركيزة الاجتماعية لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيعقد البرنامج الفرعي حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وسيقدم الدعم التقني لعدد يتراوح بين ٣ و ٥ بلدان أعضاء في مجال تقييم تأثير الهجرة القسرية على قطاعي التعليم والصحة، وتحديد الاحتياجات المترتبة، وتصميم البرامج/المشاريع المتوخاة من أجل تلبية هذه الاحتياجات. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا سبعة بلدان من المنطقتين دون الإقليميتين (منطقتا المشرق والمغرب) في صياغة ورصد وتقييم سياسات الحماية الاجتماعية.

ويتوقع في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أن يتم القيام بعدد من البعثات من أجل دعم البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولا سيما تلك التي تمر بمرحلة انتقال سياسي، في اعتماد نهج تشاركي في مجال وضع السياسات، بما في ذلك تحديد الثغرات والتحديات وأيضا الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وذلك سعيا لتحسين عملية بناء القدرات.

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهات المستفيدة.

البرنامج الفرعي ٣ - التنمية والتكامل الاقتصاديان

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، شعبة التنمية والتكامل الاقتصاديان | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|---------------------------|---------|---------|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٨، البرنامج الفرعي ٣، الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) | | | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ |
| الهدف: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في المنطقة على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناسبة في مجال الاقتصاد الكلي لأغراض تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وإعمال الحوكمة الرشيدة، وإيجاد فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر | المساعدة المؤقتة العامة | ٨٨٣,٥ | ١ ٣٨٠,٠ | ١ ٤٨٧,٠ |
| | الخبراء الاستشاريون | ٨٩,٨ | ١٥٦,٠ | ١١٩,٨ |
| | الخبراء | ١٤,٢ | - | - |
| | سفر الموظفين | ١٣٤,٢ | ١٢٨,٦ | ٩٧,٩ |
| | الزمالات والمنح والتبرعات | ٥٤,٦ | ٩١,٥ | ١٧١,٩ |
| المجموع | | ١ ١٧٦,٣ | ١ ٧٥٦,١ | ١ ٨٧٦,٦ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|--|---|
| (أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في المنطقة على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناسبة في مجال الاقتصاد الكلي لأغراض تحقيق نمو اقتصادي مستدام في إطار احترام التنوع وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية | (أ) عدد البلدان الأعضاء التي تتخذ إجراءات لوضع "مؤشرات اقتصادية مركبة"، وتطويرها وتعميمها الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦ | ستستند تنمية القدرات في مجال التنمية والتكامل الاقتصاديين إلى المحاور الفنية المتعددة التخصصات التي تعتمدها الشعبة في تحليل الاقتصاد الكلي، ووضع السياسات الإنمائية، وفي مجال التجارة الدولية والإقليمية، وتمويل التنمية بشكل عام، مع التركيز على التنمية المستدامة والنقل. وسيجري تصميم تنفيذ برنامج العمل بحيث يمكن ربط نتائج الأنشطة المعيارية والتحليلية بالأنشطة التشغيلية الجارية مع أصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة. وستجري تنمية القدرات من خلال ما يلي: (أ) الخدمات الاستشارية المقدمة من قبل المستشار أو المستشارين الإقليميين لفترات متوسطة الأجل، ممن يمكنهم تلبية الاحتياجات التقنية المحددة في نطاق الأجل المتوسط (٦ شهور - ١٢ شهراً)؛ (ب) الخدمات الاستشارية المخصصة قصيرة المدى المقدمة من قبل خبراء داخليين مهرة وخبراء فنيين مستقدمين من مصادر خارجية لتلبية احتياجات تقنية محددة؛ (ج) حلقات عمل تدريبية وطنية ودون إقليمية وإقليمية وأقاليمية لتعزيز نقل المعرفة في مجالات تعزيز التكامل الإقليمي، وسياسات الاقتصاد الكلي، والحوكمة، وقياس الفقر، وتيسير التجارة، والنقل؛ (د) إنتاج مواد التدريب على منهجيات محددة للسماح بنقل الخبرات العامة المكتسبة في البلدان الرائدة إلى الدول الأعضاء الأخرى؛ |

| الإيجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|--|--|--|
| (ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على مواصلة تنفيذ اتفاقات النقل الدولية المبرمة في إطار الإسكوا من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، وكذلك تنفيذ شتى العناصر الأخرى للنظام المتكامل للنقل في المشرق العربي بما في ذلك الأطر المؤسسية وتيسير النقل والتجارة وسلامة المرور على الطرق | زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تعرب عن رأيها بأن ما تقدمه الإسكوا من تعاون تقني مفيد في تنفيذ عناصر النظام المتكامل للنقل في المشرق العربي. الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٣ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٥ | (هـ) إنشاء/تعزيز شبكات الخبرات الإقليمية من خلال تبادل الخبرات، ودراسات الحالات، وأفضل الممارسات؛ (و) تقديم الدعم التقني المخصص، بناء على طلب البلدان الأعضاء في الإسكوا، وذلك في وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناسبة في مجال الاقتصاد الكلي لأغراض تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر. وبشكل أكثر تحديدا، يعتزم البرنامج الفرعي تنفيذ الأنشطة التالية: (أ) تنظيم حلقة عمل سنوية لتنمية القدرات في مجال الدراسة الاستقصائية متعددة الأغراض وقياس الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان العربية للمسؤولين من البلدان الأعضاء من أجل زيادة فهم المشاكل المتصلة بقياس الفقر المتعدد الأبعاد والنهوض بالقدرات والمهارات اللازمة لرصد ومعالجة الفقر المتعدد الأبعاد، بالإضافة إلى معالجة الفقر الناجم عن انخفاض الدخل؛ (ب) تنظيم دورتين تدريبيتين إقليميتين بشأن وضع الخطط الإنمائية الوطنية وحلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن تقييم الأثر التنظيمي يعرض خلالها على البلدان الأعضاء دليل للتخطيط الإنمائي الوطني ويجري فيها تدريب المديرين على هذا الموضوع. (ج) تنظيم حلقتي عمل وطنيتين لحكومة المغرب وحكومة عُمان لتعزيز قدرتهما في مجال التخطيط والخدمات الاستشارية فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم خطط تنمية وطنية متوازنة ومستدامة وشاملة؛ (د) تنظيم حلقة عمل تدريبية إقليمية لتوعية المسؤولين في البلدان الأعضاء وبناء قدراتهم فيما يتعلق باستخدام نظام المعلومات الجغرافية في النظام المتكامل للنقل في المشرق العربي وتطويره في شكل أداة إلكترونية تشغل في إطار الموقع الشبكي للإسكوا؛ (هـ) تنظيم حلقة عمل بشأن تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية من أجل مساعدة المسؤولين الحكوميين على وضع وتنفيذ السياسات ذات الصلة بتمويل الخطط الإنمائية؛ (و) وضع خططي عمل (واحدة لليمن والأخرى للأردن) من أجل تحليل واقتراح خطة إصلاحية تتعلق بتحسين الأداء اللوجستي والإجراءات الجمركية كي يتسنى زيادة كفاءة التجارة بتصميم التدخلات الضرورية لمعالجة الثغرات؛ (ز) تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن التعاون الأفريقي العربي، وتحديد الفرص والتحديات المتعلقة بمساعدة بلدان عربية (على الأقل ٤ منها) في مجال الحد من التدابير غير الجمركية التي تعيق التجارة وتحديد فرص زيادة المبادلات التجارية بين المنطقة العربية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. |
| (ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في المنطقة على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناسبة في مجال الاقتصاد الكلي لأغراض تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر | زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تعتمد إطارا لسياسات الاقتصاد الكلي شاملا للجميع وعادلا الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٩ | |
| (د) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على فهم التحديات التي تواجه التكامل في المنطقة واعتماد سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة دعما لعملية التكامل والنمو الاقتصادي الإقليميين | (د) عدد البلدان الأعضاء التي تتخذ خطوات نحو تنسيق سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٢ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٤ | |

| موجز النواتج (المشاركون) | | موجز الأثر | |
|--------------------------|----------------|----------------|------------------------------|
| العدد الفعلي للفترة | تقديرات الفترة | تقديرات الفترة | العدد الفعلي للفترة |
| ٢٠١٣-٢٠١٢ | ٢٠١٥-٢٠١٤ | ٢٠١٦-٢٠١٧ | ٢٠١٣-٢٠١٢ |
| ٢٣ | ٢٥ | ٢٥ | الخدمات الاستشارية |
| ١٦ (٤٠٠) | ١٧ (٤٢٥) | ١٧ (٤٢٥) | الحلقات الدراسية/حلقات العمل |
| ٣٩ | ٤٢ | ٤٢ | المجموع |

قامت اللجنة، بالاشتراك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بدعم الجهود الرامية إلى تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع السياقات الوطنية في كل من الأردن وفلسطين والسودان والعراق واليمن، بما يسمح لشركاء التنمية بتسريع وتيرة تنفيذ خطط العمل المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية.

وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، استفادت الدول الأعضاء من أنشطة تنمية القدرات المقدمة من خلال خدمات استشارية بشأن وضع النماذج الاقتصادية لوضع خطط عمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. وفي المملكة العربية السعودية، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى حكومة هذا البلد في إعداد خطته الإنمائية الوطنية الخمسية العاشرة (٢٠١٥-٢٠١٩)؛ وتعمل الإسكوا على تطوير النموذج الاجتماعي والاقتصادي بوصفه وسيلة لمساعدة مقرري السياسات على تحديد السياسات والاستجابات البرنامجية المناسبة للتحديات الإنمائية التي تواجهها الدول. وقدمت وثيقة مشروع بشأن تقديم المساعدة التقنية إلى حكومة الأردن من أجل وضع الخطة الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وفي السودان، اقترحت الإسكوا وضع نموذج متكامل يمكن أن يربط بين السياسات وبين مسائل الفقر والعمالة والتنويع، ووضع خطة عمل لإيجاد فرص العمل.

ومن المتوقع أن تعتمد تونس وليبيا والمغرب ثلاثة اتفاقات رئيسية في مجال النقل وأن تخطط لتنفيذها نتيجة للخدمات الاستشارية التي يقدمها البرنامج الفرعي، من أجل تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين، والنمو المستدام، وتنمية الهياكل الأساسية عموماً والنقل بشكل خاص.

وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، يتوقع أن تستفيد البلدان الأعضاء من العمل التحليلي الذي أجرته الإسكوا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ عن طريق توفير أدوات وتقنيات قياس التنمية البشرية والحوكمة، والتنمية الاقتصادية، والتقدم المحرز في تمويل التنمية، والتكامل الإقليمي.

البرنامج الفرعي ٤ : تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي

| الكيان المنفذ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|--|--|--|--|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٩، البرنامج الفرعي ٤، الإنجاز المتوقع (ب) | | | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تنسق البلدان الأعضاء عملية تنفيذ السياسة المتوائمة والأطر القانونية والتنظيمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز تطوير البرامج والخدمات الإقليمية | | | | المساعدة المؤقتة العامة ٣٧٧,٤ ٤٠٧,٥ ٤٣٦,٥ |
| | | | | الخبراء الاستشاريون ٢١,١ ٦٠,١ ٦٣,٠ |
| | | | | سفر الموظفين ٦٤,٤ ٧٧,٠ ٧٤,٦ |
| | | | | الزمالات والمنح والتبرعات ٦٤,٣ ٤٨,٠ ٤٨,٠ |
| | | | | المجموع ٥٢٧,٣ ٥٩٢,٦ ٦٢٢,١ |
| الإنجازات المتوقعة | | مؤشرات الإنجاز | | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
| (أ) البلدان الأعضاء تسخر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات لتعزيز أثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية | | زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تضع أو تحدث استراتيجيات وسياسات تسخر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات لتعزيز أثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية | | تقديم المشورة في مجال السياسات والدعم الفني إلى حكومات الدول الأعضاء في مجال سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار والبحوث والتنمية، لدعم صياغة خطط العمل والبرامج وتنفيذها على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. ومن شأن التعاون التقني دعم ما يلي: |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤ | | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٦ | | (أ) صياغة البرامج الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، مع التركيز على السياسات والاستراتيجيات، والإطار القانوني والتنظيمي، والمحتوى الرقمي باللغة العربية، وإدارة الإنترنت والحكومة الإلكترونية والخدمات الإلكترونية والبحث والتطوير والابتكار، ومباشرة الأعمال الحرة؛ |
| الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٨ | | هدف | | (ب) صياغة حلقات عمل تدريبية وعقدها في مجال بناء القدرات بشأن ما يلي: '١' إدارة الإنترنت، و'٢' النهج المبتكر في تقديم الخدمات الحكومية، و'٣' مجالات مختارة، من أجل الاستخدام السلمي للفضاء وتكنولوجيا السواتل في المنطقة العربية؛ |
| (ب) البلدان الأعضاء تنفذ سياسات منسقة و/أو أطر قانونية وتنظيمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات | | زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تنفذ سياسات منسقة و/أو أطر قانونية وتنظيمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات | | (ج) تبادل الخبرات والتواصل على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك تعزيز الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة. |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤ | | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٧ | | وسوف ينظم البرنامج الفرعي حلقات عمل بشأن مجالات مختارة ذات أولوية للاستخدام السلمي للفضاء وتكنولوجيا السواتل في المنطقة العربية؛ وحلقة عمل لبناء القدرات بشأن نهج مبتكرة في تقديم الخدمات الحكومية؛ ودعم البلدان الأعضاء من خلال سلسلة خدمات |
| الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٩ | | هدف | | |

| | |
|--|--|
| <p>استشارية بشأن سياسات الابتكار والنظام الإيكولوجي لاقتصاد المعرفة، وحلقات عمل للتعاون التقني بشأن إدارة الإنترنت.</p> <p>وسوف تتعاون الإسكوا مع مختلف الشركاء الدوليين والإقليميين، مثل جامعة الدول العربية والأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو والوكالات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية وغيرها من اللجان الإقليمية.</p> <p>وترتبط الأنشطة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وخاصة حلقات العمل لبناء القدرات، ارتباطا وثيقا بأنشطة الميزانية العادية ونواتجها. وفي الواقع، ستكون الدراسة عن أفضل ممارسات القطاع العام المبتكرة من أجل تحسين الخدمات بمثابة المواد الأساسية الرئيسية لحلقة عمل بناء القدرات بشأن نهج مبتكرة في تقديم الخدمات الحكومية. وبنفس الطريقة، ستتيح حلقات العمل المخصصة للتعاون التقني بشأن إدارة الإنترنت دعم البلدان الأعضاء في ذلك المجال والمساهمة بأفكار تعرض على اجتماعات فريق الخبراء بشأن إدارة الإنترنت في ما بعد عام ٢٠١٥: المرحلة الأولى، وإدارة الإنترنت في ما بعد عام ٢٠١٥: المرحلة الثانية.</p> <p>وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ستقوم الشعبة بتنفيذ مشروع عن إنشاء نظم تطوير التكنولوجيا الوطنية ونقلها في دول أعضاء مختارة في الإسكوا. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الشعبة شراكة مع مكتب رئيس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تعزيز مجتمع المعرفة.</p> <p>وسوف تستخدم موارد البرنامج الفرعي لتكملة الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع حساب التنمية بشأن إنشاء نظم تطوير التكنولوجيا الوطنية ونقلها في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا.</p> | <p>استشارية بشأن سياسات الابتكار والنظام الإيكولوجي لاقتصاد المعرفة، وحلقات عمل للتعاون التقني بشأن إدارة الإنترنت.</p> <p>وسوف تتعاون الإسكوا مع مختلف الشركاء الدوليين والإقليميين، مثل جامعة الدول العربية والأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو والوكالات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية وغيرها من اللجان الإقليمية.</p> <p>وترتبط الأنشطة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وخاصة حلقات العمل لبناء القدرات، ارتباطا وثيقا بأنشطة الميزانية العادية ونواتجها. وفي الواقع، ستكون الدراسة عن أفضل ممارسات القطاع العام المبتكرة من أجل تحسين الخدمات بمثابة المواد الأساسية الرئيسية لحلقة عمل بناء القدرات بشأن نهج مبتكرة في تقديم الخدمات الحكومية. وبنفس الطريقة، ستتيح حلقات العمل المخصصة للتعاون التقني بشأن إدارة الإنترنت دعم البلدان الأعضاء في ذلك المجال والمساهمة بأفكار تعرض على اجتماعات فريق الخبراء بشأن إدارة الإنترنت في ما بعد عام ٢٠١٥: المرحلة الأولى، وإدارة الإنترنت في ما بعد عام ٢٠١٥: المرحلة الثانية.</p> <p>وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ستقوم الشعبة بتنفيذ مشروع عن إنشاء نظم تطوير التكنولوجيا الوطنية ونقلها في دول أعضاء مختارة في الإسكوا. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الشعبة شراكة مع مكتب رئيس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تعزيز مجتمع المعرفة.</p> <p>وسوف تستخدم موارد البرنامج الفرعي لتكملة الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع حساب التنمية بشأن إنشاء نظم تطوير التكنولوجيا الوطنية ونقلها في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا.</p> |
|--|--|

| موجز النواتج (المشاركون) | | موجز الأثر | |
|----------------------------------|-----------------------------|-----------------------------|---|
| العدد الفعلي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، قدمت خدمات بناء قدرات واستشارية بشأن الإدارة الإلكترونية، والمتدنى العربي لإدارة الإنترنت، والخدمات الإلكترونية/الخدمات المتنقلة، وحاضنات التكنولوجيا والابتكار، والتشريعات السيبرانية، والحوسبة السحابية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعادة تصميم أساليب العمل، والتعداد الإلكتروني، وبوابة الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والشبكات الوطنية وتكنولوجيا العلم والابتكار ونظم المعلومات، والمحتوى الرقمي باللغة العربية. |
| ١٣ | ١٥ | ١٥ | وقد عرض البرنامج الفرعي خبراته ومساعدته لاستعراض تشريعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية في المنطقة العربية بهدف تعزيز بيئة مواتية لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة الحديثة. وشجع أيضا التحول من الخدمات الحكومية الورقية إلى الخدمات الإلكترونية والمتنقلة من أجل زيادة كفاءة الحكومة. |
| ٤ (١٠٠) | ٥ (١٢٥) | ٥ (١٢٥) | |
| المجموع | ١٧ | ٢٠ | |

ودعم البرنامج الفرعي المبادرات المصممة للشباب مباشري الأعمال الحرة والمبتكرين من أجل توجيههم نحو تحقيق الإمكانيات الواسعة لتطوير تطبيقات المحتوى الرقمي باللغة العربية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المساعدة إلى الدول العربية لقياس ما تحرزه من تقدم في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق إنشاء المراصد المخصصة.

وفي الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، سيسهم البرنامج الفرعي أيضاً في تقوية التواصل وتبادل المعارف عن طريق إنشاء مجتمعات الممارسة في مجال رسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمحتوى الرقمي باللغة العربية، وسياسة الابتكار والعلم والتكنولوجيا والمنتدى العربي لإدارة الإنترنت، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك، وضمان استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بفعالية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

البرنامج الفرعي ٥ - استخدام الإحصاءات في وضع سياسات تستند إلى الأدلة

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة الإحصاءات | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|---|--|--|--|--|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٩، البرنامج الفرعي ٥، الإنجاز المتوقع (ب) | | | | نفقات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: مساعدة النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة على تطوير قدراتها الداخلية على إنتاج إحصاءات ذات صلة وموثوقة وقابلة للمقارنة دولياً وتعميمها وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الإحصائية الدولية | | | | المساعدة المؤقتة العامة |
| | | | | ٤٥٢,٧ |
| | | | | ٤٠٧,٥ |
| | | | | ٤٣٥,٦ |
| | | | | ٣٣,٤ |
| الخبراء الاستشاريون | | | | ١١٧,٦ |
| | | | | ٧٨,٦ |
| سفر الموظفين | | | | ٨٨,٩ |
| | | | | ٨٤,٧ |
| الزمالات والمنح والتبرعات | | | | ١٤٤,٦ |
| | | | | ١٠٨,٧ |
| المجموع | | | | ٧١٩,٦ |
| | | | | ٧١٨,٥ |
| | | | | ٧٤٨,٥ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/الناتج/المشاريع |
|---|--|---|
| (أ) تطبيق المكاتب الإحصائية الوطنية منهجيات تتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير والتوصيات الدولية | عدد البلدان الأعضاء في الإسكوا التي اعتمدت، بمساعدة من الإسكوا، معايير إحصائية دولية جديدة أو منقحة، بما فيها نظام الحسابات القومية والتصنيفات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٢٢ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٣٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ١٥٠ | هناك حاجة مستمرة لتحسين نوعية الإحصاءات وأهميتها وتوافرها وقابليتها للمقارنة في المنطقة. ويتعين إدخال هذه التحسينات أولاً على النظم الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء. وسيظل التطوير المؤسسي للإحصاءات الرسمية أولى أولويات تمكين البلدان الأعضاء من إعداد إحصاءات جيدة تفي بالمعايير والتوصيات الدولية. وهذا سوف يشمل تطوير القدرات التقنية والمهارات اللازمة لإجراء تعدادات ودراسات استقصائية إحصائية، وكذلك تعزيز تبادل المعارف والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء، بالتركيز في المقام الأول على الحسابات القومية؛ والإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل؛ وجولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن؛ والظروف المعيشية والإيرادات والفقر؛ والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ وإحصاءات البيئة والطاقة؛ وإحصاءات العلم والتكنولوجيا؛ وكذلك الإحصاءات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات الإحصاء. وسوف تعمل الإسكوا أيضاً مع شركاء إقليميين وعالميين، منهم جامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحث في مجال الإحصاءات، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. |
| (ب) زيادة استفادة الجهات صاحبة المصلحة من الإحصاءات والدراسات المنهجية الجيدة التي أنتجها البرنامج الفرعي وعممها في شكل يسهل الاطلاع عليه | ازدياد عدد الاستفسارات المقدمة إلى قواعد البيانات الإحصائية الإلكترونية الإقليمية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣٠٠ تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤٠٠ هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٥٠٠ | وستدعم الإسكوا البلدان الأعضاء في تحسين هياكلها المؤسسية وأطرها القانونية للإحصاءات الرسمية تمثيلاً مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وستساعد الإسكوا أيضاً البلدان الأعضاء في إجراء تقييمات النظم الإحصائية الوطنية الرامية إلى تحديد استراتيجيات لتطوير الإحصاءات. |
| | | وبالتعاون مع المؤسسات الإحصائية الإقليمية والوطنية، ستعمل الإسكوا على صياغة |

| | |
|---|---|
| ج) اعتماد المؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليمية لاتفاقيات ومبادئ توجيهية لتنسيق الإحصاءات الرسمية وجعلها قابلة للمقارنة | عدد الاستراتيجيات المعتمدة لغرض الموازنة بين الإحصاءات في المنطقة والتي تم التوصل إليها بالتعاون بين الإسكوا والمكاتب الإحصائية الوطنية |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ | ١ |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢ |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | ٣ |

اتفاقيات قائمة على توافق الآراء ووضع مبادئ توجيهية للموازنة بين الإحصاءات الرسمية وقابليتها للمقارنة. وبرعاية اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا، ستكلف بهذا العمل أفرقة استشارية منشأة في إطار مجالات محددة ذات أولوية. وستعمل الإسكوا بعد ذلك مع النظم الإحصائية الوطنية لتنفيذ المنهجيات والمبادئ التوجيهية الجديدة التي ستوضع عن طريق هذه الأفرقة الاستشارية.

وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ستقوم الشعبة الإحصائية بتركيز الجهود كما يلي: (أ) لتكون مركز امتياز، ومنتدى لتبادل وجهات النظر في المسائل الإحصائية للبلدان الأعضاء في الإسكوا؛ (ب) ولتركيز على التدريب على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ (ج) وللعمل أيضاً، بالتعاون والتنسيق الوثيق و/أو المباشر مع الموظفين الفنيين في المكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان الأعضاء، على ضمان جودة البيانات وتنفيذ التصنيفات والتوصيات الدولية؛ (د) والاستجابة لطلبات الحصول على المساعدة التقنية الواردة من البلدان الأعضاء؛ (هـ) والمساعدة في تبادل الخبرات فيما بين البلدان الأعضاء؛ (و) وبناء الثقة مع النظراء في البلدان الأعضاء في الإسكوا.

وستقيم الشعبة الإحصائية شراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وتستفيد من مجموع الموارد والخبرة الفنية، استجابة لأولويات البلدان الأعضاء. ويشمل الشركاء، في المقام الأول، جامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحث في مجال الإحصاءات، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وجهات أخرى. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يُنفذ مشروع لحساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وسوف يستفيد البرنامج الفرعي من الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع حساب التنمية بشأن الرصد والإبلاغ في دعم برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

موجز النواتج (المشاركون)

موجز الأثر

| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، أسهمت حلقات عمل وحلقات دراسية وبعثات استشارية أجرتها الإسكوا في زيادة قدرة الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات الرسمية وتعميمها. وشملت حلقات عمل بشأن نظام الحسابات القومية، وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمة؛ وإحصاءات استعمال الوقت؛ والإحصاءات الصناعية؛ وإحصاءات العمل؛ والبنى الأساسية الإحصائية؛ والإحصاءات الزراعية. |
|------------------------------|--------------------------|--------------------------|--|
| ٢٢ | ٢٤ | ٢٤ | ونظمت الإسكوا أيضاً حلقة عمل بهدف التوفيق بين البيانات الوطنية والدولية بشأن مؤشرات إنمائية محددة. وتلقت بلدان أعضاء (الأردن وعمان ودولة فلسطين والكويت) وبعض المناطق الدعم في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وقدمت اللجنة الدعم إلى الدول في المراحل الحرجة في تجهيز بيانات تعدادات السكان والمساكن. |
| الخدمات الاستشارية | ١٥ (٣٠٠) | ١٦ (٣٢٥) | ١٦ (٣٢٥) |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | — | — | — |
| الزمالات | ٣٧ | ٤٠ | ٤٠ |
| المجموع | | | |

وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ستواصل شعبة الإحصاءات الارتقاء بمعارف ومهارات المكاتب الإحصائية الوطنية اللازمة لزيادة توافر الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وتواترها ودقة توقيتها، واعتماد تصنيفات ومعايير اقتصادية واجتماعية دولية جديدة ومنقحة. وستركز أنشطة بناء القدرات في البرنامج الفرعي على ما يلي: (أ) الإحصاءات الاقتصادية (إحصاءات الأجل القصير، وتنقيح نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ومؤشرات الأسعار الاستهلاكية، وإحصاءات الأسعار، وإحصاءات التجارة الخارجية في السلع والخدمات والطاقة، والإحصاءات الصناعية)؛ (ب) والإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية (السكان والإحصاءات الحيوية، بما في ذلك الهجرة، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والفقير، والعمالة/العمل والصحة والثقافة والتعليم)؛ و (ج) المجالات الإحصائية الشاملة (الإحصاءات الجنسانية وإحصاءات البيئة والتنمية المستدامة والمسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية).

البرنامج الفرعي ٦ - النهوض بالمرأة

| الكيان المنفذ: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مركز المرأة | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) | | |
|--|---------------------------|--|------------------------------|-----------------------------|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٩، البرنامج الفرعي ٦، الإنجاز المتوقع (أ) و (ب) و (ج) | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ | اعتمادات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز المعارف والقدرات الفنية والمؤسسية للدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وتعزيز سياسات متكاملة، وتنفيذ قوانين ولوائح تعزز تمكين المرأة، وتقضي على التمييز بين الجنسين على جميع المستويات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية | المساعدة المؤقتة العامة | ٣٤٥,٢ | ٤٠٧,٧ | ٤٣٦,٨ |
| | الخبراء الاستشاريون | ٢٠,١ | ١٦,٨ | ٥٨,٥ |
| | سفر الموظفين | ٢١,٧ | ٤٥,٠ | ٤٣,٠ |
| | الزمالات والمنح والتبرعات | ٩٣,٧ | ١٢٠,٠ | ٨١,٥ |
| | المجموع | ٤٨٠,٧ | ٥٨٩,٥ | ٦١٩,٨ |

| الإنجازات المتوقعة | مؤشرات الإنجاز | الأنشطة/النواتج/المشاريع ^(١) |
|---|---|--|
| (أ) تعزيز التآزر والتعاون على الصعيد الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء من أجل الاستجابة لمتطلبات الصكوك الدولية والاتفاقات العالمية ذات الصلة عن طريق الأطر الإقليمية ودون الإقليمية (المجال ذو الأولوية: العدالة الاجتماعية) | الفترة ٢٠١٢-:٢٠١٣ ١ تقديرات الفترة ٢٠١٤-:٢٠١٥ ٢ هدف الفترة ٢٠١٦-:٢٠١٧ ٣ | سيضطلع البرنامج الفرعي بعدة أنشطة من أجل تعزيز قدرات البلدان الأعضاء كما يلي: (أ) إدماج القضايا الجنسانية في مجموعة مختارة من الوثائق والصكوك الرئيسية، مثل خطط التنمية الوطنية، والسياسات والاستراتيجيات القطاعية؛ (ب) والتصدي للمساائل الجنسانية وحقوق المرأة، مثل الاتجار بالنساء والفتيات، وهجرة اليد العاملة النسائية، والسلام والأمن، والممارسات الضارة وحقوق اللاجئين؛ (ج) ومعالجة الثغرات المتعلقة بنوع الجنس في المجال الخاص، وفي القطاع الاقتصادي، وفي المجال الاجتماعي؛ (د) وتناول المساواة بين الجنسين والتغيرات السكانية وهجرة الإناث في المنطقة العربية. وستقدم أنشطة بناء القدرات من خلال توفير الخدمات الاستشارية وحلقات العمل والدورات التدريبية. وبالإضافة إلى توفير خدمات إسداء المشورة بناء على الطلب إلى الدول الأعضاء في مجالات محددة، فإن البرنامج الفرعي سيجري ما يلي: (١) حلقة عمل استشارية على شكل مائدة مستديرة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات، و (٢) حلقة عمل إقليمية عن إنشاء وتطوير مرصد إقليمي إلكتروني للبيانات المتعلقة بالإصلاحات التشريعية والتطورات المؤسسية، و (٣) حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن وضع السياسات والأنظمة دعما للمهاجرات العربيات. |
| (ب) دعم قدرات البلدان الأعضاء على وضع استراتيجيات وسياسات وتشريعات وطنية وتطويرها وتنفيذها من أجل القضاء على التمييز بين الجنسين في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (المجال ذو الأولوية: اتساق السياسات) | | وما زال البرنامج الفرعي يعمل بنشاط على تعزيز العلاقات بين الهيئات الحكومية التي تتناول مسألة تمكين المرأة والنهوض بها ومنظمات المجتمع المدني من خلال عقد اجتماعات لتحليل حالة المرأة ومناقشتها على الصعيد الإقليمي. وستواصل العمل بصورة وثيقة مع هيئات |

| | |
|---|---|
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ | ١ |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٢ |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | ٣ |
| (ج) تعزيز إمكانية وصول المرأة إلى جميع مستويات عمليات صنع القرار وتمثيل المرأة في هياكل الحكم، وبخاصة في أوقات النزاع والاحتلال (المجال ذو الأولوية: المشاركة والمواطنة) | |
| ١ 'زيادة عدد اللجان التي تشمل المنظمات ذات الصلة والأجهزة النسائية الوطنية التي أنشئت بمساعدة من الإسكوا من أجل التعاون بشأن صياغة الوثائق الوطنية ذات الصلة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين | |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: | - |
| تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ | ١ |
| هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | ٢ |

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومرفق الموارد دون الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحث، وذلك بغية توطيد وتعزيز الأثر الذي يخلقه دعم التنمية في مجال النهوض بالمرأة في المنطقة.

ويساهم البرنامج الفرعي أيضا في تنفيذ مشروعات من مشاريع حساب التنمية؛ أحدهما عن التعجيل بالتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال التكامل الإقليمي، والآخر بشأن تعزيز العدالة الاجتماعية من أجل تعزيز أثر أهداف التنمية المستدامة.

| موجز النواتج (المشاركون) | | موجز الأثر | |
|---------------------------|-----------------------------|-----------------------------|---|
| العدد الفعلي ٢٠١٣-٢٠١٢ | تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ | في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، استفادت ١٧ من البلدان الأعضاء من برنامج بناء القدرات المقدم من خلال دورات تدريبية للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين + ٢٠). وسوف يستفيد عدد من البلدان الأعضاء من حلقتي عمل لبناء القدرات الإقليمية من المقرر عقدهما في عام ٢٠١٥ بشأن موضوعي "معالجة الثغرات والتحديات في مجال توفير الخدمات للناجيات من العنف ضد المرأة"؛ و "استخدام مجموعة أدوات الإسكوا لتوفير الخدمات لضحايا العنف ضد المرأة". ومن المقرر أيضاً في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقديم عدد آخر من الخدمات الاستشارية وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات، بهدف تعزيز تنفيذ اتفاقيات وإعلانات الأمم المتحدة، وكذلك الصكوك الدولية عن طريق تزويد البلدان الأعضاء بإجراءات المتابعة المتسقة والتقييم والأدوات الجديدة المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تستفيد أربعة بلدان في عام ٢٠١٥ من حلقة عمل تدريبية دون إقليمية عن التنمية المجتمعية وإدارة التغيير من منظور جنساني، بالإضافة إلى حلقة عمل أخرى تركز على التنمية المؤسسية للأجهزة النسائية الوطنية. |
| ٣ | ٨ | ٨ | وتضع الإسكوا قاعدة بيانات إقليمية بشأن التشريعات المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة. وستساعد قاعدة البيانات، التي أعدت بالشراكة مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية، في بناء قدرات الدول الأعضاء ومساعدة واضعي السياسات في التصدي لتحدي العنف الموجه ضد المرأة. |
| ٨ (٢٠٠) | ٩ (٢٢٥) | ٩ (٢٢٥) | |
| - | - | ١ | |
| ١١ | ١٧ | ١٧ | وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، سيواصل البرنامج الفرعي تشجيع التعاون بين الهيئات الحكومية ذات الصلة والجهات المعنية الإقليمية والوطنية عن طريق تنظيم اجتماعات لأفرقة |

(أ) بيانات إرشادية؛ رهنا بطلبات الجهات المستفيدة.

الخبراء وحلقات عمل ومؤتمرات مواضيعية واحتفالات لإحياء ذكرى أحداث ذات صلة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تشارك أغلبية البلدان الأعضاء في الإسكوا في وضع واعتماد استراتيجية إقليمية تدعم إدماج المرأة والشواغل الجنسانية في أطر التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتوقع بنفس القدر أن تشارك معظم البلدان الأعضاء في المرصد الإلكتروني للبيانات المتعلقة بالإصلاحات التشريعية والتطورات المؤسسية المتصلة بالمرأة والقضايا الجنسانية المقرر إنشاؤه في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

البرنامج الفرعي ٧ - تخفيف حدة النزاعات والتنمية

| الكيان المسؤول عن التنفيذ: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قسم المسائل الناشئة والمسائل المتصلة بالنزاعات | | | | موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) |
|---|--|--|--|---|
| العلاقة بالخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧: البرنامج ١٩، البرنامج الفرعي ٧، الإنجاز المتوقع (أ) و (ب) و (ج) | | | | نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٢ اعتمادات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
| الهدف: تعزيز القدرات التقنية والبشرية والمؤسسية للبلدان الأعضاء المتضررة من النزاعات والاحتلال والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على تنفيذ إصلاح الحوكمة الديمقراطية وممارسات بناء المؤسسات وخطط التعافي وبناء السلام | | | | المساعدة المؤقتة العامة ١٤١,٩ ٤٩,٨ ٣٧,٤ ٨٧,٠ ٣١٦,١ |
| الخبراء الاستشاريون سفر الموظفين الزمالات والمنح والتبرعات المجموع | | | | ٤٣٦,٣ ٧١,١ ٤٤,٧ ٩٧,٤ ٦٤٩,٥ |
| مؤشرات الإنجاز | | | | الأنشطة/النواتج/المشاريع |
| (أ) تعزيز قدرة المؤسسات العامة على وضع استراتيجيات وسياسات الحوكمة على نحو يتسم بالكفاءة في أداء المهام الحكومية في تلبية الاحتياجات الناشئة | | | | يعمل القسم مع البلدان الأعضاء على تخفيف حدة النزاع والاحتلال وآثارهما غير المباشرة من خلال تعزيز الحوار وبناء السلام والحوكمة وتحديث القطاع العام. وفي هذا الصدد، من المقرر تنفيذ الأنشطة التالية خلال فترة السنتين لتفعيل العمل المعياري الذي تم تحقيقه: (أ) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية، التي تضم خبراء فنيين مهرة داخلين ومستقدمين من مصادر خارجية لتلبية احتياجات محددة، تتصل برصد التقدم المحرز في مجال الحوكمة وصياغة برامج التنمية المؤسسية والحوار الوطني ووضع سياسات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، واقتراح ردود مناسبة على مواجهة التحديات الناشئة. وكذلك التصدي لتداعيات النزاع والاحتلال الاجتماعية - الاقتصادية، وآثارهما غير المباشرة؛ |
| (ب) مشاركة الدول الأعضاء في حوار حول السياسات من أجل وضع استراتيجيات، تقودها البلدان وتتولى زمامها وتنفيذها على الصعيد الوطني، تتصدي لتحديات التحول السياسي | | | | (ب) عقد حلقات عمل لبناء القدرات الإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية بشأن إدماج إصلاح الحكم في الاستراتيجيات والسياسات والخطط والمشاريع؛ وتحديد أولويات التنمية المؤسسية من أجل تحسين فرص التغلب على التحديات الناشئة عن التحول الديمقراطي و/أو الإصلاح السياسي؛ وتعزيز التنسيق الإقليمي فيما يتعلق بدعم فلسطين؛ |
| (ج) إنتاج مواد تدريبية بشأن منهجيات محددة لإتاحة نقل تجارب محددة ذات صلة بحلقات العمل المخصصة لمجالات الدعم التي صدر بها تكليف إلى شعبة المسائل الناشئة والمسائل المتصلة بالنزاعات؛ | | | | (ج) إنتاج مواد تدريبية بشأن منهجيات محددة لإتاحة نقل تجارب محددة ذات صلة بحلقات العمل المخصصة لمجالات الدعم التي صدر بها تكليف إلى شعبة المسائل الناشئة والمسائل المتصلة بالنزاعات؛ |
| (د) إقامة مشاريع لبناء القدرات في البلدان الأعضاء وتوفير الأدوات اللازمة لرصد | | | | (د) إقامة مشاريع لبناء القدرات في البلدان الأعضاء وتوفير الأدوات اللازمة لرصد |

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الأنشطة/الناتج/المشاريع

| | | |
|---|--|---|
| (ج) قيام الدول الأعضاء بوضع استراتيجيات للتخفيف من الآثار السلبية للاحتلال، وتداعيات النزاع، وكذلك الآثار غير المباشرة على التنمية البشرية في المنطقة | زيادة عدد طلبات التعاون التقني المقدمة من البلدان الأعضاء عن رصد التقدم المحرز في الحوكمة، وعن استراتيجيات التخفيف من حدة النزاعات، وعن أنشطة بناء القدرات المؤسسية والبشرية | الجهود المبذولة لدعم النمو الواسع النطاق والتنمية المستدامة والحد من الفقر؛ وتحقيق فهم أفضل لعمليات الحوكمة وآلياتها وسياساتها وتعزيز الحوار القائم على الأدلة بشأن الحوكمة؛ وتعزيز قضايا الحوكمة على جدول أعمال صناع القرارات؛ وتحسين قدرات المؤسسات العربية على إجراء البحوث التحليلية والتقييم بشأن الحوكمة؛ وتقديم المساعدة في تقييم القدرات المؤسسية من خلال تحديد الثغرات واقتراح الإجراءات المتصلة بالسياسات للتصدي لها. |
| الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: - | تقديرات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: ٤ | وعلى وجه التحديد، فإن البرنامج الفرعي سينظم حلقات عمل بشأن ما يلي: تحديد المؤسسات الرئيسية في تعزيز الحكم الديمقراطي والشفافية ومساءلة الإدارة العامة وتحقيق الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات، وتحليل الاحتلال عن طريق إجراء "دراسة استقصائية للظروف المعيشية في فلسطين"، وإجراء تقييمات في البلدان الخارجة من نزاعات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ورصد التقدم المحرز في مجال الحوكمة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. |
| الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦ | هدف الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: ٦ | وفيما يتعلق بتقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً، تقترح الإسكوا أن تنظم لفائدة السودان واليمن حلقة عمل إقليمية عن برنامج عمل اسطنبول. |
| | | وفيما يتعلق بإنتاج مواد ومنهجيات التدريب، سيكيّف تقييم الأضرار والاحتياجات والخسائر ليتماشى مع حالات النزاعات، وسوف يترجم إلى اللغة العربية على شكل دليل ومواد تدريبية ستستخدم في حلقات عمل تنمية القدرات المذكورة أعلاه. |
| | | وسيوصل البرنامج الفرعي إقامة الشراكات، الحالية والجديدة على السواء، لسد الثغرات في المعارف؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة من خلال المشاورات المتواصلة مع الكيانات الإقليمية، مثل المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة الدول العربية؛ وتعزيز التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وكيانات الأمم المتحدة، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ويخطط البرنامج الفرعي أيضاً للمشاركة في تنفيذ مشاريع بناء القدرات؛ والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والكيانات الإقليمية الأخرى في إعداد ومتابعة وتقييم البرامج والمشاريع على الصعيد القطري التي تتعامل مع المواضيع المذكورة أعلاه. |

موجز النتائج (المشاركون)

موجز الأثر

| الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ | تقديرات الفترة ٢٠١٥-٢٠١٤ | تقديرات الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ |
|------------------------------|--------------------------|--------------------------|
| الخدمات الاستشارية | ٤ | ٢ |
| الحلقات الدراسية/حلقات العمل | ٤ (١٨٠) | ٣ (١٠٠) |
| الزمالات | ١ | ١ |

في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أجرت اليمن حواراً وطنياً في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وكذلك دراستين، وذلك بهدف وضع وثيقة مشروع مع التركيز على بناء السلام في البلد بدعم من البرنامج الفرعي. وركزت الدراسات على الأسباب الجذرية للنزاع، وآثاره غير المباشرة، وعلى تنفيذ نتائج الحوار الوطني فيما يتعلق بالأزمة. وقامت فلسطين بصياغة خطة للتنمية الوطنية بدعم من البرنامج الفرعي. وفي لبنان، قدم البرنامج الفرعي الدعم للحكومة في مجال

| موجز النواتج (المشاركون) | موجز الأثر | | |
|---|------------|---|---|
| المجموع | ٤ | ٨ | ٦ |
| <p>تحليل الفقر في المناطق الحضرية، وأصدر كتيباً عن هذا الموضوع. كما قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان مع خدمات استشارية تقنية في التطوير المؤسسي والفقر وأثر اللاجئين السوريين. ويدعم البرنامج الفرعي أيضاً تنظيم المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، بوصفها مؤسسة تابعة لجامعة الدول العربية تركز على المخاطر وأوجه الضعف في الإدارة العامة في المنطقة. وركز الدعم المقدم إلى البحرين على تنمية القدرات المؤسسية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.</p> <p>وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، من المتوقع أن يتلقى عدد من البلدان الأعضاء الدعم في مجالات الحوكمة، والتنمية المؤسسية، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تناول القضايا الجديدة الناجمة عن التفاعلات والأزمات والحالات الطارئة في المنطقة، بما في ذلك التعافي والتعمير، والحوار الوطني، وبناء السلام وحقوق الإنسان، والفعالية المؤسسية، والدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً وتوسيع نطاق الدعم المقدم إلى فلسطين.</p> | | | |